

الدولة... مغامرة غير أكيدة

تأليف / جاك باغفار

ترجمة / نور الدين اللباد



مكتبة مديبولي

علي مولا

**الدَّولة...
مغامرة غير أكيدة**

مكتبة مدبولي

العنوان : ٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة
تليفون : ٥٧٥٦٤٢١ - فاكس : ٥٧٥٢٨٥٤
الكتاب : الدولة مغامرة غير أكيدة
تأليف : جاك باغانار
ترجمة : نور الدين اللباد
رقم الإيداع : ١٥٢٧٣ / ٢٠٠١
الترقيم الدولي : 2 - 361 - 208 - 977
جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة
الطبعة الأولى : ٢٠٠٢

عربية للطباعة والنشر

العنوان : ٤٧ & ١٠ شارع السلام - أرض اللواء - المهندسين
تليفون : ٣٢٥٦٠٩٨ - ٣٢٥١٠٤٣ - فاكس : ٣٢٩١٤٩٧

الدولة... مغامرة غير أكيدة

تأليف / جاك باغنار
ترجمة / نور الدين اللباد

2002

مكتبة مدبولي

«هناك، حيث تنتهي الدولة، انظروا إذا يا إخوتي !
ألا ترون قوس قزح وجسر السما للإنساني؟»
«هكذا تكلم زرادشت»
«نيتشه»

مقدمة

لقد أعقب تحليل العالم القديم الشائى القطب تركيبات هشة متعددة الأقطاب لقاء اضطرابات متعددة. وفيما وراء تناقضاته وانتفاضاته، نستطيع كليا أن نأخذ الدولة كهدف أو نجعل منها رهانا، إما من أجل الطعن بهويتها الناجمة عن شكل معقد لتاريخ مضطرب، وإما من أجل إثارة بزوغ كيان دولى جديد بواسطة تفكك جماعات مدمجة بشكل اصطناعى، وإما من أجل إتاحة الفرصة لدولة جديدة مبتكرة كنتاج حتمى لهوية قومية «مستردة».

وهكذا أعلن من طرف واحد فى 15 / أيلول / 1996 ولادة «بادانيا» «PADANIE»، فهل أطلق «أمبيرتو بوسى» القائد المشهور لرابطة الشمال التحدى الراعد للدولة الإيطالية التي كفلت وحدة وطنية بُنيت بكدح وتعَب.

وكذلك وجد التوازن الهش للاتحاد الكندى نفسه مهزوزا بصورة جدية أمام الإخفاق القصير للسادة الكيبكيين «سكان مقاطعة كيبيك الكندية» نتيجة الاقتراع العام المنظم فى 30 أكتوبر 1995 فى «المقاطعة الجميلة» حيث عبرت 49.40 من نتائج الانتخابات لصالح سيادة حقيقية لـ «الكيبيك».

ولا تزال المخاطرة موجودة برؤية بلجيكا تتمزق حينما حاولت إيجاد إنقاذ غير مؤمل لوحدة متنازع عليها، فى القرار الفيدرالى عام 1995 الذى لم ينجح فى إعادة السلام بصورة دائمة للعلاقات الصاخبة بين جماعات «الفلاماند» و «جماعات والون» ... وفى

آن واحد جرّس التفكير المعدي للإمبراطورية السوفيتية طموحاتٍ قوميةٍ جديدة، وغالباً ما أدخل سرّ الانبثاق الفوضوي لدولٍ معتقلة في الإمبراطورية الروسية في شروط ارتجالٍ مذهلة، وقد عانى الاتحاد السوفيتي نفسه من حركات الاستقلال المتمثلة في الصراع السياسي بصورة مؤلمة.

وانقسمت تشيكوسلوفاكيا سلمياً إلى دولتين ذاتي سيادة، وانطلقت يوغسلافيا بانفجارات مريعة تحت الإشراف الجاحد والجرئ للجماعة الدولية التي تظاهرت لزمن طويل بضميرٍ متيقظ بواسطة تدفق المساعدات الإنسانية، فتمزقت شعوب وتنظّمت إباداتٍ جماعيةٍ عنصريةٍ وطائفيةٍ، ولمرةٍ جديدة تنشر التصفية العرقية خساستها وانحطاطها في أوروبا.

وأدعى تفاقم المنافسات القبلية التي نُسبت منذ زمنٍ طويل القارة الأفريقية من جديد، وانبثقت الصراعات العرقية ثانية في آسيا، تحت وقاحة وصفاقة «الخمير الحمر»، وفرض تحدى المخدرات نفسه على السلطات المتذبذبة والمشبوهة على عدة دول في أمريكا اللاتينية، وأضنيت السلطة الفلسطينية وشقيت كي تتحول إلى دولة.

ولم تكن أية قارة بمنأى عن هذه الأحداث التي كانت النقطة المشتركة لتحويل الدولة لهدف أو العمل منها رهان.

وقد عانى تعميم «الدولة - الأمة» تحت الشكل المقولب من انقضاضات رهيبة وهذامة. وبدأت الدول - الأمم ضيقة بنظر المنطق التجاري الذي فرض نظرة كوكبية وأحداث عدم تموضع تحت اسم العولمة والترجمة الميركانتيلية الجشعة لعالمية فاسدة. وفي آنٍ واحد بدت هذه الدول الأمم كبيرة جداً للاستجابة بفعالية لحاجات التماهي والتطابق وللتعطش بالاعتراف الذي يتطلب كل مواطن بصورة مشروعة، ولم تبد هذه الدول ملائمة للحلول في «كل مكان» بالنسبة للبوتقات الموحدة للثقافات المتناقضة والمتغيرة اغواص أحياناً، والمتنافرة بسبب المنافسة السلفية.

وقد صدمت عولمة التبادلات واللامركزية الديناميكية قوة عمل الدول التي غالباً ما يكشف العناد عن عدم فعاليتها. وليست هذه المفارقة الوحيدة التي نراها، وإنما في الوقت نفسه توالد الدول الجديدة - على معظم القارات - التي تضع يدها على سيادة مخاطرة وبقاءٍ غير أكيد.

وعلى مشارف نهاية القرن العشرين سيكون مكان الدولة فى قلب حربٍ جدليّةٍ مستمرة.

فبعض المطالبين «أقلّ من دولة» يرغبون بمنازعة الوجود الكلى الذى غالباً ما يفسد نوعه بعجزٍ وعاهة. وأخرى تقايض من جديد، بأنها الوحيدة الجديرة بالحفاظ على توازنٍ اجتماعى هش.. إنه تحسين صورة أهليّة تدخلها الذى يجب أن يرقى بالنتيجة إلى امتياز فاعليتها «للدول الأفضل». ويتنبأ فرانسيس فوكوياما «بنهاية التاريخ» بسبب الانتصار الحاسم لليبرالية بواسطة انهيار التجارب المنتمية للماركسيّة، كما ترك انبثاق القوميات المتصلبة استشفاف تحديات جديدةٍ ورهيبة. كما أن العلاقة الجدليّة التى تحافظ على الفرد والمجتمع يجب ألا تنتهى أبداً.

ولكن إذا بدت تسمية الدولة مُغتصبة أحياناً وأعطت صورة السُراق الذى يخفى باحتشام الكثير أو القليل من الحقائق المتناقضة، فسيكون ذلك - بصورة دائمة - الإطار القانونى المعترف به دولياً لتأهيل ومنح الفرصة للمجتمعات السياسية المنظمة.

وظهرت «الدولة - الأمة» التى استفادت من عمليّة التصدير من القارة الأوروبية، نتيجة تخلّق مُجهّد متعدد الأجيال، وغالباً ما كانت مُرغمة وأحياناً إراديّة، وكانت تفرض نفسها كمرجعيّة شاملة لمؤسسة السلطة، وتستوحى نموذج تنظيمها من القيم المسيطرة فى المجتمع الذى تؤطره، بل كانت المكان الدائم الذى يتمتع بامتياز لنشر استراتيجيات السلطة المتفاقمة.

وفى الواقع، فإن كل دولة تستلهم نفسها من الشئ المُؤسف، ومن الانشقاق الدائم الذى يفصل الحاكمين عن المحكومين، لأن كلّ مجتمع يُولّد ويحافظ بصورة حتميّة على علاقات السلطة. ومهما يكن أصلها، مقدساً أو ذا طبيعة اجتماعيّة، مفروضاً، أم مختاراً، فإن الدولة تنضوى فى بقاء وديمومة العلاقات غير العادلة، ما دامت تعنى لذلك الذى يحوزها «فرصة» لإنجاز انتصار داخل علاقة اجتماعيّة بمحض إرادته. وحتى ضد المقاومات لا يهتم على ماذا تركز هذه الفرصة.

وتستطيع الحكومات أن تطّبع إرادتها بطرائق متنوعة، فإنها تعتمد إمّا على «القوة» وهذا يعنى استخدام تهديد العنف الجسدى والأخلاقي، وإما على «القدرة» البليغة لتأثير شخصيتها الذى ينضوى تحت منطق النفوذ والسلطان، وإما على القيادة المنضوية تحت

اسم «الصلاحية». ولكنه مهما كانت استراتيجيتها المشمّنة لإحدى طرائقها أو أسلوبها المصطنع فى النسب المتغيرة لكل واحدة من بينها، فإنها تغدّى وتحافظ على إسنادات القيادة والخضوع.

إن الشكل الأكثر إثارة، إن لم يكن الأكثر حيوانية، هو ذلك الذى ينتج الانحطاط النوعى التوتاليتارى الشمولى والفاسد، وإن السيرة نحو «دولة الحق والقانون» تقدم طرائق أكثر احتراماً للحريات الفردية.

لكنه، فى ظل طبيعة دولة قمعية، فإن التوترات تتعقد بصورة حتمية بين متطلبات سيادتها وتلك التى تخص استقلال الأفراد. وتقتضى قوة الدولة من كل مواطن الخضوع لنظام معيارى تقرُّ احترامه بنفسها.

ويرى نيتشه «NITZCHE» فى مركز الحصار المطلق الذى يغدّى المواجهات العنيفة (الأبرد من بين المسوخ الباردة)، ويصفه بول فاليرى «PAUL - VALERY» (بكائن ضخم رهيب له قوة عملاق أسطورى وبعين واحدة وبرعونة شهيرة لطفل مسيخ للقوة والحق) ويشبّهه شوبنهاور «SCHOPENHAUER» (بالكمامة التى تجعل الحيوان الضارى غير عفيف وتجعل من الإنسان كمن له هيئة أكل الأعشاب).

وقد مجّد الماركسيون سقام الدولة التى تتماهى وتطابق وسيلة الاضطهاد التى تُمنح للطبقة المسيطرة حتى تستمر فى سيطرتها، ولا يمكنها مذك أن تنجو من دكتاتورية البروليتاريا التى تكون مهمتها التاريخية على وجه الدقة إلغاء صراع الطبقات بزوالها.

وأدان الفوضيون الدولة دون تسمية رمز الطغيان الذى يروونه فيها، ووافق عليها الليبراليون بأطراف الشفاه عندما يوجد دورها لحصر وظائف محددة، وهو ما يسمح للقوى الاخلاقية بالازدهار كليا حسب تنظيمات سوق حرة دون أية إعاقة.. ووجدت الدولة نفسها لدى آخرين هدفاً أو موضوع تفانٍ متأجج. فبالنسبة لـ «هيجل» «HEGEL» فإن «الدولة هى الروح التى تكمن فى الوجود الذى يتحقق به بالوعى والمعرفة، وتكون الدولة لدى محافظٍ على مهابة مغذاة باعتقادات استبدادية منتجة للتجارب الشمولية التوتاليتارية البغيضة».

إن الأنظمة الشمولية الفاسدة والأنظمة الرهابية القائمة على الخوف، والتى تهيج

الأهواء والعواطف المتناقضة التي يجدد كل قرن من الزمن ذرائعها، ستفقّد حياتية الدولة والتي هي الحجة الجوهرية فيها بسبب الغموض والإبهام.

وبعلاقة السياسة والحق، تقدم الدولة بشكل حتمي وجهاً مزدوجاً، مُسالماً بنظر النظام المعيارى الذى يشكل العامل الصاحب بواسطة المواجهات العاطفية الموجهة للحياة على السيطرة.

ويكونها متأثرة باستهلال كبير من أجل تحديد مهابتها، تميل الدولة لتعابير قوتها البليغة، التي لا يوجد لها شبيه.

ألا نذكر إذاً كأمرٍ خطير ومهم كل مسألة يكتسى بها الرهان الغامض أهمية خاصة؟ وذريعة المصلحة العليا، أليست ذلك الشيء الذى نعبر عنه لتبرير كل شيء ونقيضه لأنها بالجواهر تفرض نفسها على كل تبرير؟

وأن نصف رجل سياسة بأنه «رجل دولة» ألا يعنى هذا الاعتراف له بقوام خارج عن المألوف ومنحه حظوة لا يمكن أن تكون وضعية؟.

وأسرار الدولة، ألم تكن ذلك الصمت الحاسم الواقى بصورة بليغة بواسطة ظل قائم لأعمال عدائية تحت ذريعة المصلحة العامة، حتى لو كانت الأخلاق والآداب المألوفة تدينها؟....

وتبتهج القوة الرمزية للدولة بالطقوس الشعائرية التي تحافظ على التفانى من أجلها، فابتكرت الدول تاريخها بنفسها، واخترعت علم مقدساتها المعمور بالشهداء والمرقم بالتواريخ التذكارية التي تحقق الانتماء لشعب له ماضٍ منقوش بالدم، ومتجذر بأساطير مؤسسة له. فالعلم والنشيد الوطنى هما الرمزان اللذان يحققان هوية الدولة، والعيد الوطنى هو الذى يشهر تاريخها، وبسبب هذه القيم تفرض الدولة واجب احترامها، فيما تمجد أضرحة الأموات ضحايا أطفالها...

وقد اشتق اسم الدولة من الكلمة اللاتينية «حالة» (STATUS) ومعناها مجازى «وضع»، وتغوص الدولة فى جذورها الاشتقاقية وتعود إلى الرومان، فمنذ نشأة هذه الحالة (STATUS) تم إدخال تمييز بليغ. وشكل وضعها الحى خصوصية النوع الإنسانى للهيمنة الحيوانية، ويمكن لاستدلال قياسي أن يؤدى إلى تحويل هذه الخصوصية إلى

الصعيد الاجتماعي. وتخول الدولة المجتمع في إدارة هذه الحالة الحية، على عكس المجتمعات التي بدون دول والتي لا تستفيد من البنية العمودية.

وتبلغ المجتمعات ذات الدول «النظام الفقاري»، في حين أن تلك التي بدون دول لا تبلغ إلا عمر الرخويات. وتكون مجازفة التأسيس كبيرة حين يدخل نظام تسلسل عرقي مركزي في المجتمعات المكتملة التي تحمل صفات الدول. وتنمو المجتمعات الموصوفة بالبدائية بوضع متدنٍ ما دامت بدون دول.

واحتج «بيير كلاسترز» (PIERRE CLASTRES) على هذا التدرج، بيد أن انحيازه للمجتمعات الهندو - أمريكية اللاتينية وعلى وجه الدقة «التوبيس - غيورائيس» (TUPIS - GUARNIS) قاده لبناء دفاع عاطفي لصالح المجتمعات «البدون دول» التي كانت تسمح بازدهار كل فرد دون إعاقة من السلطة «وقبل أن يكون انحيازه اقتصادياً، كان سياسياً».

ويتصل بذلك التيار الفوضوي الذي عمل على اجتثاث الدولة، حيث يسمح ذلك المعيار الختمى بتحرير أهلية ازدهار كل فرد.

لكن الإنسان يعيش في مجتمع، وتم التسليم منذ «أرسطو» «بأن الإنسان له طبيعة حيوان سياسية»، وأن ألفتة الاجتماعية لم تكن غريزة قطيعة ببساطة وأنه لم يكن وحده الذي يبحث عن الحياة والعيش داخل مجتمع. ويخبرنا جان - وليم لابيير (JEAN - WILLIAM - LAPIERRE) حسب علم الأخلاق «أن الهيمنة الحيوانية عرفت درجات مختلفة من الألفة الاجتماعية بمعنى الانجذاب المتبادل للأجناس، فبعض أنواعها «كالدلافين» و«الدعاسيق» وهي نوع من الحشرات مغمדות الأجنحة «لا تحافظ إلا على علاقات عرضية بين أعضائها»، وبالمقابل تطوّر أخرى حياة اجتماعية ناتجة عن نظام تسلسل أكثر أو أقل تعقيداً يعبر عن تعاون دائم بين أعضائه، مثل «الفيلة والشمبانزي والنمل». ويمكن التطابق بين هذين الوضعين الأخيرين. إنه تدرج معقد، لكن بدون أن يطابق التعقيد المنمى للألفة الاجتماعية جميع المراحل المتلاحقة لتطوّر الأنواع. وحسب دروس الطبائع السلافية للمجتمعات الإنسانية التي تمثل مستويات اجتماعية حقيقية فإن الدرجة الأكثر تواتراً تكون لتلك المجتمعات ذات النظام المباشر والسلطة السياسية غير

المتميزة «كالأسكيمو» أو «الياماناس في أرض النار». وتطابق الدرجة الأكثر نُضجاً المجتمعات ذات السلطة المؤسسية الممارسة عبر إدارات متخصصة ومتسلسلة والتي نُسَمِّيها دولاً.

وبالتأكيد، فإن هناك اختلافاً جوهرياً يميز الأنواع الحيوانية المنظمة بعلاقات سيطرة وخضوع عن الأنواع الإنسانية التي يسوسها مبدأ يقوم على علاقة تطويرية بين القيادة والخضوع، ولكنه - هنا وهناك - لا تتطابق تغيرات الألفة الاجتماعية مع المراحل المتلاحقة لتطورية متدرجة، وتبدو المجتمعات الأكثر بدائية - حسب المعيار الاجتماعي - متجانسة عرقياً وتمارس نظام الاكتفاء الذاتي.

وتجد المجتمعات الأكثر تكلفاً وتصنعاً نفسها بتغير خواصها وتناظرها، ويزدهارها الذي ينطوى على قابلية التكيف. ويكشف التاريخ أن المجتمعات البدائية في بعض حالاتها المغلقة في عالم ثابت وغير متحرك، لا تستطيع في حالة المواجهة أن تقاوم المجتمعات الأخرى لأنها محمية ومُعقمة داخل فقاعة تعزلها عن كل اتصال خارجي. ولا تستطيع أن تخفي مضادات الأجسام التي تسمح لها بالمقاومة في حالة مواجهة كائنات أخرى. وهكذا، انقرضت المجتمعات الدولية بشكل متدرج، وأصبحت الدولة النموذج المقبول عموماً كتنظيم اجتماعي.

ويعرّف القانون الدولة «بأنها مؤسسة تمارس سيطرتها السياسية على إقليم وشعب محددين» أو أنها «التنظيم السياسي والقانوني للأمة التي تجسدها». ويضيف مؤلفو معجم الحقوق الدستورية «بأن الدولة شخصية اعتبارية تمتاز بحيازة سلطات القدرة العامة، وبإخضاع التبعيات المرتبطة بها». إذاً، وبهذه الصفة تكون الدولة شخصاً وتتصرف بجميع خاصيات الحياة القانونية لكنها ليست شخصاً كالآخرين، لأن مأسسة الأمة تفرض على الدولة سيطرتها القانونية والسياسية. ويعرّف «ماكس وير» (MAX WEBER) الدولة بأنها «المشروع السياسي ذو السمات الدستورية». وكى تنطلق الدولة لمجتمع كامل لا يمكنها أن تقبل المنافسة لسلطتها، ومن أجل الوجود يجب أن تفرض كل دولة نظامها، ولا يستطيع احتكار القسر والإكراه أن يقلت منها لأنها تنطلق بهما لبقائها وديمومتها. وإن مباشرة السلطة بالنسبة لكل مجتمع، هي من ضرورات الكفاح ضد القصور والتدهور اللذين يهددان بالفوضى.

ويسبب تكونها القابل للتحويل، تم تصدير الدولة - الأمة التي أصبحت نموذج المرجعيات. ويبدو أنها استفادت من ديمومة مطلقة.

لكن، هل كان انتصارها حاسماً؟

إن الإجابة على سؤال كهذا، تقتضى الفحص الدقيق لحقيقة الدول كي نعرف مغامرتها جيداً.

- فمن أين جاءت الدولة؟.

وسيسمح مخاضها العسير والشاق، بتحديد ولادتها على أرض أوروبا بظروف لا تزال غامضة.

- فمن تكون الدولة؟

وما هي بطاقتها الوصفية والبيانية التي تقود لكشف هويتها المترجمة حقيقة معقدة؟.

- وماذا سيكون جدواها؟.

وما هو دور هندستها المتغير الذى شهد إنجازات جمعية متجانسة بصورة خاصة؟.

وكيف تُنظَّم الدولة؟.

لقد سمح تاريخ المجتمعات السياسية بفهم أن الدول تُمثَلُ وجوهاً مختلفة بسبب الإجابة النوعية التى تقدمها كلُّ أمة عن علاقاتها الجدلية بين «الواحد» و«المتعدد» وبين «الجزء» و«الكل».

وستسمح هذه التحقيقات والاستقصاءات المتوجهة لمعرفة هوية الدولة بالتساؤل عن ديمومة الدول فى فجر القرن الحادى والعشرين.

وهل سيبقى للدولة - الأمة مستقبل؟؟؟.

«إنَّ ما يرويه التاريخ، في الواقع، ليس إلا ذلك
الحلم الطويل، الحلم المبهم والغامض للإنسانية»
«شوبنهاور»

الفصل الأول

البحث عن الأصول

• من أين جاءت الدولة؟

إن مثل هذا السؤال لا يمكن إخفاؤه، عندما نبحث عن إثبات صيرورة مؤسسة تمَّ
تبنيتها بشكل كامل. ولكن إذا كان السؤال بسيطاً فإن التساؤل يبقى غير كافٍ، لأن
البحث عن أصول الدولة يبدو ضرورياً وصعباً في الوقت ذاته، حيث تأتي ضرورته من فهم
الطريقة التي قادت الناس الذين يعيشون في مجتمعاتٍ لابتكار نمط تنظيمٍ ومنحه ديمومةً
استثنائية.

وبصطدم تحقيق كهذا بثلاث عقبات أساسية:

– حيث يمكن للطريقة نفسها أن تُحدثَ كآ وريية، بما أن الأمر يتعلق بإعادة البناء
«بشكل استدلالى» و«بواسطة الاستصواب والاستدلال»، لأنه من الإمكان إيجاد ماضٍ
مصطنع يعاد تشكيله بواسطة الإثبات والمناورة.

– أليس المسألة العلمية النقدية التي يثيرها كلُّ بحثٍ واستقصاء تاريخي يريد أن يعطى
معنى لأحداثٍ مفرزة مدعومة بشواهد موضوعية وضرورية ومتنازع بها منطقياً؟.

وبهذا الشكل، يكون هدف البحث منبع الصعوبات، لأنه إذا كان حقيقةً «أن الدولة
مصطنعة» فهذا يعنى أنها لم تُقدَّم كظاهرة طبيعية، بل يجب أن تكون مبنية بواسطة
الذكاء الإنسانى، وتترك مجالاً لاختصاص التفسيرات المختلفة.

«إذا كانت الدولة هي الشيء الذى نَسْتَحِقُّ، فلتكن!»

وبهذه الصورة، ستعكس الرؤية التاريخية أكثر اهتمامات موجهيها لحقيقة سيرورة معقدة تخلط بين التعقل والاندفاع والإرادة والانفعال.

وتشير التأسيسات الجمعية للدول صعوبة أخرى.

- أليس من المخاطرة توخى اختصار هذه الدول بنموذج بدئيٍّ موحد نحو الاختلافات النفسية المولدة للتباينات العميقة؟

وما يجعل هذه العقبات والصعوبات مهمة جداً، حقيقتان تطرحان نفسيهما:

- بادئ ذي بدء، ومن غير القابل للجدل، فإن مركز هذه الظاهرة تموضع في أوروبا الغربية، وأن مخاضها كان عسيراً ومتعباً، ومن الواضح أنه إذا كانت ولادة الدولة متموضعة في مكان مُحدد، فإن تاريخها لن يبقى دقيقاً لأنه لم يكن نتيجة مبرمجة لتأسيس متجذر ومتربط، بل يكون ثمرة لتاريخ صاحب ومضطرب موشح بانتصارات وهزائم وتقدّم وتراجع. وخلال مرحلة بنائها الإنسانى عرفت الدول بنضوجها فترات مشجعة للانقباض (الجابذ) الدافع نحو المراكز، ومراحل الانبساط (النابذ) المبتعد عن المراكز وفق طريقة حسابية.

ويبقى جزء من اللغز الغامض لهذا السفر التكويني، يلح بصورة مستمرة ويبقى حاجزاً في طرح التساؤلات اللجوجة السابقة لتحليل «المخاض العسير للدولة».

أولاً: التساؤلات الملحة:

في البداية كان «السياسي هو المكوّن الجوهرى الراسخ والدائم للطبيعة الإنسانية لكل مجتمع».

وبطبيعته الاجتماعية، عاش الإنسان منذ البدء داخل الجماعة، التي كانت إما قبيلة أو عشيرة أو عائلة. وفي البدء أيضاً لم يكن انتماءه سوى للجماعة التي تعمقت هويته بها، ومن تلك اللحظة «انعكس السياسى للصورة التي ركبها له المجتمع نفسه».

وتحول، مظهرأ دفعة واحدة وجهه المزدوج: مبدأ التنظيم بل وأيضاً الوجود المقدس، فكان يجب عليه أن يساهم بسد الحاجات الأساسية لبقاء الجماعة التي تخصّه مع الأفراد الذين ينتمى إليهم، وهذا هو حد الأمان للديمومة العرفية ولسد الحاجات الفيزيائية لأعضاء هذه الجماعة.

لكن كل مجتمع يبدو أيضاً «كمصنع لصنع الآلهة»، وبهذا يختم السياسى هذا البعد السحرى.

ويبين «سيوران» (CIORAN) «أن تدين الإنسان يبدو مثابراً وشمولياً ومستمراً بذكاء فى هذه الحدود». ويقول سيوران «حتى لو ابتعد المرء عن دينه فإنه يبقى خاضعاً له، منهكاً نفسه بتزييف صور الآلهة، التى يتبناها بحماسة بعد ذلك بسبب حاجته للخيال والأسطورة والانتصار على الوضوح والسخرية».

ويكرر كل مجتمع أسطوره بنفسه، حيث يحافظ السياسى على طقوسها وشعائرها. (فى البدء كانت الكلمة) هكذا يبدأ الكتاب المقدس مُضيفاً (وكانت الكلمة إلهاً)، والإله يتضح بالكلام المقدس. ويعرف الإنسان نفسه بالكلام الذى هو طريقة التواصل الناجحة والمميزة.

وتحقق المجتمعات السياسية هوية حياة الكلام المشروع بتقليده، حتى فى المجتمعات القديمة، كما يبين «بيير كلاسترس» (PIERRE - CLASTRES) «أنه إذا كان الزعيم صانع سلام، فإن خطيباً واحداً فقط يمكن أن يوصله إلى الزعامة»... إذاً، فالسياسى هو عالم الكلمة التى تخدم التعاويذ والعزائم لطرد الشرور التى يعانى منها المجتمع، ولا يوجد فرق كبير بين الساحر المكلف - بواسطة الرقى والتعاويذ - بإبعاد الأخطار التى تحوم على القبيلة بأشكال شعائرية، وبين الحكام المعاصرين الذين يستخدمون اللعنات واستنزال الأذى لطمأنة شعوبهم.

ثم تشكلت السلطة، وحينها بدأت الخطوة الطويلة التى قادت إلى بناء الدولة، التى استندت إلى مفهوم تطويرى للسلطة.

وتبقى التساؤلات تدور حول تحقيق هوية سيورتها وتنجم عن دولة مادية مُشارة بأحداث لا يمكن تجنبها...

أو ما يجب الكلام عن دولة حق ناجمة عن تجلّى إرادة جماعية؟...

١- المفهوم التطويرى للسلطة:

فى مؤلفه «عن العلوم السياسية» يبين «جورج بوردو» (GEORGES BUR-DEAU) «أن تشكل الدولة ينجم بصورة رئيسية عن تطوّر عميق لإيمان متعلق

بالسلطة، فكان في البداية «تستر السلطة» الذى حقق هوية المجتمعات البدائية، التى لم تكن سوى امتداد لسلطة عائلية أو لاتساع الوظيفة الدينية». لكن هل يمكن أن تتحقق هوية السلطة بإخفائها وسترها، مع علمها أن علاقة القيادة والإخضاع تنضوى جوهرياً تحت علاقات فردية؟.

ويُفضلُ «فيليب برود» (PHILIPPE - BROUD) أن يتكلم عن السلطة «المميّزة» مستحضراً غياب «تخصص الفرد في ممارسة سلطة على الجماعة ككل».

وتلتقى حقيقتان في رؤية المجتمعات المكتفية ذاتياً والمتجانسة عرقياً والتي تجهل الكتابة، وفي تلك التى ما زالت بها الأعمال الجماعية محدودة، حيث تفضل جماعة الامتياز طريقة جماعية للتنظيم الذاتى. ويتعلق الأمر بسلطة غير نوعية لأنها لم تحقق هويتها بدقة وذاتية في إخفاء الجماعة. ومن هنا جاءت صعوبة إدراكها الحسى الذى صاغ المجادلات الكلامية حول هويتها الحقيقية.

وأذكر بيير كلاسترز أيضاً وجود سلطة شبيهة قائمة بالضرورة على الإكراه «إذا كان هناك شيء غريب تماماً، بالنسبة لهندي، فإنه يكون تلك الفكرة التى تأمره بالخضوع، فيما عدا ظروف خاصة كغزوة حربية مثلاً»....

ومهما كانت الحال، فإن هذه المجتمعات مجبولة بالاعتقادات السحرية أو الدينية التى تشترط تنظيمها، وتطويع سلوك أفرادها.

ويتكوّن المكان الحقيقى للسلطة، بوجه الاحتمال، بواسطة الجماعة فى كليتها، ولكن الارتباط بهذه الاعتقادات يُجذّر فكرة المُلازمة والمثولية التى توحى بظهور علاقات سلطوية فى ظروف خاصة متطابقة بشكل ردىء.

وبدون شك، هذه حاجة تنظيم مُثارة بواسطة تبدل مُناخى وبرزو تحديات جديدة حرّضت على تشكيل السلطة دون أن نعرف بشكل دقيق ما هو العامل المؤلد لهذا التطور. ويرى فيه جورج بورود «التطابق المُشخص لسلطة الرجل الذى تركز فى شخصه ليس فقط كل وسائل القوة وإنما التبرير الكامل للسلطة أيضاً».

وهكذا «انطلق ازدهار السلطة التى تستهوى الجماهير». وكما يوصفها ماكس ويرب فإنها «التفانى الكامل للأفراد فى سبيل رجل واحد، بسبب ثقتهم المطلقة بشخصه فقط».

وبسبب «الفضل غير العادى لهذا الفرد». ولا يكون هذا فقط «تطابق وتماثل الرجل مع السلطة» ولكنه بالمعنى الدقيق «السلطة التى تصنع الرجل».

وقد سهل هذا التشخيص تحقيق وإثبات هوية السلطة، كما أوجد أيضا هشاشات رهيبية يذكر جورج بوردو أربعة منها:

- النفور من انعكاس صياغة السلطة كظاهرة نقيّة للقوة.

- نقيصة الوحدة القانونية للجماعة.

- الشرعية العاجزة التى تطرح مشاكل الانشقاق والانفصال.

- مخاطرة انحطاط النوع وفساد الأصل نحو سلطة اعتبارية.

ويُحدّد تحقيق هوية السلطة بمظهره العاطفى المؤقت بصورة ضرورية قوة الالتحام الجماعى، الذى غالباً ما يفرض نفسه بواسطة السلاح، وعلى الزعيم الذى يحرض على التواطؤات ويغذى التبعيات التى يمكن أن تكون مؤقتة، وغالباً ما يصل إلى لحظة تتلاشى فيها قوته، كما يشجع تنازع السلطة أيضاً المنافسات التى تسوّغ تفريخ المؤامرات والدسائس الهدامة. وهكذا تبقى هوية الجماعة مهددة وهشة وهويتها مترددة.

ومن أجل تحاشي الضياع وتسهيل ديمومة الجماعة وبقائها، هناك حلان يمكن التوجه إليهما فقط: تأليه الزعيم، أو تفكيك السلطة لمن يمارسها، وقد استخدم الشكل الأول مع تعسفاته وتجاوزاته، ليثبت خلال عدة قرون هوية الأنظمة الملكية ذات الحق الإلهى، لكنها لم تنج من دنيوية وعلمانية السلطة حتى لو استمرت حتى أيامنا هذه أنظمة ثيوقراطية قريبة من هذا المفهوم. أما الثانى فيمثل وحده رداً بنيوياً على السؤال المطروح، حيث أتى عصر السلطة المؤسسية الذى أدخل التفريق بين الشخص الفيزيائى للحكام والمفهوم المجرد للسلطة، وسمحت هذه القفزة النوعية بانبثاق الدولة. ولكن ماذا يعنى مفهوم «المأسسة»؟

يدقق أندريه هوريو «ANDR HAURIU» على التعقيدات فيها قائلاً: «إن المؤسسة هى فكرة العمل أو المشروع الذى يتحقق ويدوم قانونياً فى وسط اجتماعى مُحدد، ومن أجل تحقيق هذه الفكرة يجب أن تتنظم السلطة التى تزودها بالهيئات. ومن جانب آخر،

فإنه ينتج بين أفراد الجماعة المشتركة المهمة بتحقيق هذه الفكرة ظواهر مشاركة ووحدة شعور تدار بواسطة هيئات السلطة، وتنظم حسب إجراءات قانونية».

والمهم، بشكل دقيق، هو أن الفكرة قد تغلبت على الأشخاص، وأن الهيئات لم تكن وسائل وضعت في خدمة تحقيق المشروع. وينجم البقاء عن الاستمرارية المؤسسية التي تصبح ضماناً للديمومة، قياساً للقصر الزماني الحتمي لحياة الأشخاص الذين اضطلعوا بالإدارة بشكل مؤقت. هكذا ظهر مفهوم الشخصية القانونية التي ستسهل الديمومة المؤسسية للجماعة المعنية.

بيد أن التطور، قد أثار عدة أسئلة في مراحل ثلاث:

فهل الأمر يتعلق بتطور حتمي، تبنت تحقيقه إيقاعات مختلفة بالنسبة للجماعة المعنية؟

وهل عرفت جميع المجتمعات السياسية تطوراً متوازياً؟

وهل يجب أن نستنبط من هذا التطور أن المجتمعات المتقدمة تتعلق اليوم بصورة ثابتة بهذه السلطة المؤسسية؟...

ويكون السؤال مهماً بناءً على تجاوزات وسائل إعلام مجتمعاتنا المتجهة إلى دعم وتوطيد البعد الإنساني تحت إشراف شهوانية السلطة.

وهكذا يفسد التشخيص الحاصل في بعض حالات التجذير المجرد للمأسسة.

وينجم تشخيص السلطة حسب «جان لاكوتور» (GEAN-LACOUTURE) «عن إلحاق تكثيف عملياتي للسلطة لصالح رجل وعن التجسيد الأسطوري للسلطة بواسطة هذا الرجل». وينصوي عدد غير قليل من مجتمعاتنا تحت هذا الشكل الذي يترجم حاجة لا تقاوم لإثبات وتحقيق الهوية.

ولا تقبل السلطة أن تكون «مفهمة» «أي مدخلة ضمن مفاهيم»، كما يلزمها أيضاً تمثيل وجه إنساني، حيث تدعم التليقراطية هذا التطابق المشخص للسلطة. ويتوطد تنظيم هذه السلطة ويتحقق بواسطة استبدال العقائد لا بسترها أو إخفائها.

كما يقبل الإيمان بمأسسة السلطة أيضاً بشرعيتها الجوهرية والذاتية وهذا ما يكون أيضاً اختياراً للقيم.

أضف إلى ذلك، إذا أقررنا أن الشرعية الديمقراطية توطد المنطق الذي يقوم على

الإيمان والعقيدة بميزات الاقتراع العام، فإن هذا الأمر يتعلق بسلوك عقائدى وإيمانى . وهكذا ضمت التحولات التى أقرتها المفاهيم السلطة لقوسى دائرتها معتمدةً على تبدل الاعتقادات لا على إخفائها من الكون الذى سيجد نفسه فجأة متجذراً بصورة كلية . وعند حد هذه القراءة العاجلة للمفهوم التطويرى للسلطة، تبقى ثلاث حقائق :

- إن التمييز بين الإنسان والسلطة يؤكد ديمومة هذه الأخيرة، حتى لو لم تكن دائماً إلا بشكل نسبي .

ومن شكلها الأكثر تعقيداً، تكون الدولة هى الاسم الذى أعطى لمأسسة السلطة . كما تفسر الدرجة المتغيرة للوعى الجماعى المشترك اختلاف إقامة الدول فى الزمان والمكان، وإذا أقر بعض المفكرين بأن المأسسة تشكل ظاهرة مميزة، فإن فيليب برود (PHILIPPE BRAUD) يحكم بضرورة إضافة عنصرين إليها :

- حيث ينجم تخصيص العوامل عن هذا التطور وعن المركزة والإكراه، إنه تلاقى الثوابت الثلاثة الذى يسمح بتمييز الدولة عن جميع الأشكال الأخرى للسلطة السياسية . وكما أشار إليه فيليب برود يمكننا أن نميز - فى اللوحة التالية - الدولة عن الأشكال الأخرى للسلطة السياسية بسبب « نظام الإكراه » الذى يستفيد أو لا يستفيد من مركزة حقيقية وبسبب درجة « المأسسة » التى يمكن أن تكون ضعيفة أو قوية ...

الدولة بين الأشكال الأخرى للسلطة السياسية

قوى	ضعيف	درجة المأسسة / نظام الإكراه
		مركزة ناقصة
الأمم المتحدة والمنظمات الدولية	- سلطة عرفية - مجتمعات إقطاعية	
الدولة	- اغتصاب السلطة - الاستبداد بالمعنى اليونانى - ديكتاتورية إمبراطوريات غازية وأنظمة ملكية وراثية	مركزة تامة

إذا كان نظام الإكراه لا يُمارس إلا في الإطار الناقص لمركزة غير تامة، فإنه يمكن أن يكون منافساً أو يتكشف بعجز التجلي بصورة واقعية. وهناك حالتان تناظران هذه الحقيقة.

– فإذا تجلت السلطة المعينة بشكل جمعي، وبدرجة مؤسسية خفيفة، فإنها تطابق السلطات العرفية أو المجتمع الإقطاعي.

وفي حقيقة الأمر، تمنح هذه الأشكال من التنظيمات امتيازاً للعلاقات بين الأشخاص بنسب متغيرة ولكنها مهمة بشكل دائم.

وإذا كانت درجة المؤسساتية قوية، تطابق هذه الحالة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وفي هذه الحالة لا تكتمل صفة نظام السلطة التكنوقراطية المنتشر بشكل واسع والتي لا تكتمل بأهلية قسرية حقيقية.

ويمكن أن توصف المنظمات المعنية بأفضل ما يستطيع «بدول افتراضية»، ولو أنه بالمقابل ينتمي نظام الإكراه إلى احتكار القهر الجسدي الفيزيائي الذي يراه ماكس وير «MAX-weBeR» المعيار المميز للدولة. ولا يتحقق تمام إنجاز الدولة إلا بتثبيت ملازم مؤسساتية قوية، إلا أن ضعف هذه المؤسساتية يشكل حالات مختلفة «كما الاستبداد والإمبراطوريات الغازية والفاخرة والأنظمة الملكية الوراثية».

ويتوجه الاستبداد في هذا الإطار ويمتاز بسلطة مطلقة تستمد مرجعيتها من المفهوم اليوناني الذي يقول «ماض فارق تحقيري دقيق لا يكون مرتبطاً بهذه الكلمة».

ويصف أرسطو من جهة أخرى بيزترات «PISITRATE» «بالمستبد المعبر الحسن واللطيف». إلا أن شخصية المستبد تتغلب على البعد المؤسساتي لسلطته ونفوذه الممارس بصورة مطلقة وفوق القانون. كما تستند الإمبراطوريات الفاتحة والغازية بصورة طبيعية على تشخيص أفراد السلطة التي تحقق هوية الإمبراطور المتسلط والموقر، وكذلك يدعم البعد المورث للأنظمة الملكية بعداً لا يتطابق مع المؤسسة الضرورية للسلطة الذي بدونه لا يمكن أن نتكلم عن الدولة.

إذن، فالدولة هي نتيجة لمفهوم تطويري للسلطة المتصلة باجتماع ثوابت ثلاث هي:

– المأسسة الفعالة للسلطة، والمركزة الحقيقية الصحيحة للإكراه، وتخصيص العوامل

المضطلة بمصير جماعى، بل ونستطيع أن نتساءل إذا كان مثل هذا التطور حتمياً وعن دوام الممارسات الغامضة المعطاة بتسمية شائعة.

وعددٌ غير قليل من الدول الشكلىة لا تضم هذه العناصر المادية الثلاثة التى يجب أن تشكل منها مؤسسات لا تنافسها سلطات أخرى، وأن لا يكون لديها بعض المتاعب لاثبات نفوذها ولا يوجد وضعها القانونى متنازع به ولا يمكن تجنبه.

٢- ولادة الدولة: الدولة المادية أو دولة الحق والقانون:

منذ تجلّيه فى تاريخ المجتمعات الإنسانية بقى بزوغ الدولة لغزاً، وإذا سلّمنا عموماً أنه ترافق مع تكوين المفاهيم التدريجية للسلطة، فقد أتاح محاولات تفسير هذه البلاد الفرصة للنظريات التى بقيت عبارة عن فرضيات، وتشكل فى عداد هذه الفرضيات ثلاثة تيارات:

— فقد رأى الأول فى الدولة نتيجة متجانسة للتطور الاجتماعى، وإدراك لكمال الإدارة المقدسة ومستندة لعقد الإيمان العقائدى، فقد تحرر مثل هذا التفسير من كل استدلال علمى وتكشف تعذر إثباته بصورة طبيعية.

وبدا المفهوم الآخران متنافرين ظاهراً، فاستنبط أحدهما الدولة من تطور المجتمعات حسب سيرورة معقدة بدون شك، ولكنه مُسيطر عليها بأحداث غير قابلة للتوصيف القانونى، حيث يقال إن الدولة نجمت عن الدولة المادية.

ويتعارض مع هذه النظرية التطويرية المفهوم الثالث الذى يرى ولادة الدولة نتيجة حتمية للإرادة الإنسانية المشكلة بإبرام عقد ترى فيه هذه النظريات الاصطلاحية نتيجة عمل قانونى شكل من ميلاده الدولة، دولة حق وقانون.

ويشكل اختلاف هذه النظريات شاهداً على عجزنا عن تفسير سر تكوين الدولة، فهل ستتحول المجتمعات الإنسانية تحت ضغط بعض الأحداث لتمنح الفرصة الحياتية للدولة؟.

فى هذه الحالة يمكن أن تتماثل ثلاثة دوافع: التجارة والحرب والامتداد الطبيعى. ويمكن فى الواقع أن يكون مجتمع بدائى ينطوى على نفسه فى البداية، أو أن يتصل صدفة أو بالضرورة بجماعات أخرى ويلتزم معها بعلاقات تبادل.

وستشكل المقايضة مبادلاته التجارية، حيث يفرض متطلب التماثل الجدير بالتصديق لمثل كل جماعة شريكة. ويترافق تطور العقود التجارية مع انبثاق سلطة تفرض المأسسة نفسها عليها قروناً متعددة في المستقبل.

ويحلل «جورج بوردو» بصورة أكثر خصوصية منبع النزاعات، بكون الدولة مدركةً بنتيجة نزاع بين مجموعات بدائية في لحظة أكيدة من تاريخها لكنها مع الأسف غير مؤرخة.

وتفرض جماعة نفسها بالقوة وتصادر السلطة وتنتزعها وتثبت سلطانها ونفوذها، وستكون الحروب هي العامل المولد.

وسيتكرر المنتصرون - بفرض قوانينهم - ظهوراً ما نسميه مستقبلاً بالدول. ولسوء الحظ، لا يمكن بهذه الفرضية أن تُحدد اللحظة أو الأعمال التي أطلقت هذه العداوة بين الجماعات المتنافسة.

وتلتقي هذه الفرضية مع رأى «هيراقليط» HERACLITE، الذي يرى في الحرب «أباً لكل الأشياء».

وعرفت ازدهارها في النظرية الماركسية التي بالنسبة لها «كل دولة هي دولة طبقات»، بيد أن نظرية هذا النزاع تبقى بنظر جورج بوردو قابلة للنقد بشكل ثلاثي:

ولم تحل هذه النظرية تشكّل جميع الدول «بل الدولة القائمة فقط» وتسبغ بكرم بالغ صفة الدولة، مماثلة بذلك كل إقطاعة بمجموعة أخرى، وثمنت عالياً كل توسع بمنح الفرصة لكل دولة. ولم يبق بها، على الأقل، سوى غالبية الدول التي قامت بصورة فعلية على صراع ابتدائي.

وهنا يكون وجه الصحة، فعلى سبيل المثال ولدت الولايات المتحدة من حروب الاستقلال بل ومن إثناء وإبادة القبائل الهندية، وكذلك أستراليا التي ولدت نتيجة إبادة عرقية حقيقية.

ويناسب هذا التفسير أيضاً الدول الأوروبية التي قامت نتيجة انسلاخ الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة، وكذلك قام عدد غير قليل من الدول في جميع القارات نتيجة حروب تحرير وطنية.

وكان الوعي موجوداً، فى أساس قيام هذه الدول، بصورة أقل أو أكثر غموضاً لهويّة جماعيّة نوعيّة، وبما فيه الكفاية لاسترداد سيادتها وحكمها الذاتى، إلا أن السلطة كانت مُصادرةً بداخل هذه الجماعات من قبل طبقة أو من قبل أصحاب الامتيازات، وكانت هذه مشكلة أخرى.

ويتعلق السؤال الحقيقى بالأسباب التى قادت جماعة ما كي تحتشد فى لحظة محددة من تاريخها لإثبات ذاتها فى سبيل نيل اعتراف الآخرين بها.

فهل نستطيع بدايةً أن نمائل امتداداً طبيعياً يقود جماعة مشكلة لتعميق اندماجها والتحامها محرّكة أصالتها المحددة بتبرير متطلب الاعتراف النوعى؟

وهل كان فى طبيعة الأشياء أن تتكشف الولاية والتنصيب ويتعقداً من أجل الوصول بشكل تدريجى لسلطة مؤسساتية؟

مع الأسف، تبقى مثل هذه الأسئلة دون جواب، أو بشكل أدق، فإنها تولّد الكثير من الأجوبة التى يحافظ اختلاط تفسيراتها على تنوع غير ممكن تقليصه بالفعل. بيد أن «غروتوس» GROTUS، ينصوى تحت هذا المنظور عندما يقرّ «أن المجتمع السياسى هو أثر لألفة اجتماعية كانت تحقيقاً لقانون الطبيعة». ولكنه يتعد عن هذا مضيقاً «أنه بواسطة عقد جماعى يقرر أعضاؤه بإرادة تامة بتسليم السلطة لسيادة عليا ودائمة والتى من مهامها الحفاظ على السلم والتعاون».

ويعتبر كل من «توماس هوبس» TOMAS.HOBBS و«جون لوك» JOHN-LOCKE و«جان جاك روسو» JEAN-JACQUES ROUSSEAU «فى نظرية الأصل التعاقدى للدولة، لكنه فى حين يقسم جون لوك وجان جاك روسو نظراً إيجابية للدول الطبيعية يصفها توماس هوبس «بأنها وجود تسيطر فيه العدائية على العلاقات الفردية».

فجميع البشر يريدون الشئ نفسه ولا يمكنهم إلا أن يدخلوا فى حربٍ ضد بعضهم «فالحرب الداخلية عامة ومستمرة».

ويستشف جون لوك وجان جاك روسو - على النقيض من «هوبس» - أن الدولة

الطبيعية مسالمة حيث يكون الناس أحراراً ومتساوين ويعيشون بانسجام حقيقي دون سلطة سياسية محققة لهويتها.

والعائلة، حسب جون لوك، ليست إلا امتداداً طبيعياً للإنسان. وسيحاول كل واحد من أفرادها بطريقته الخاصة أن يفسر لماذا وكيف خرج الناس ذات يوم من هذه الدولة الطبيعية؟.

أما مسألة البقاء والديمومة فيشرحها «توماس هوبس» على أنها «كل إنسان يمتلك نفس الحقوق والطموحات التي لجاره، سيكون لديه القدرة على قتله».

وصحيح أنه «يوجد خلافات في بنية الأجسام بين الناس إلا أن الأضعف جسدياً لديه ما يكفي من القوة لقتل الأقوى جسدياً». «فالإنسان، ذئب بالنسبة للإنسان». وإذا أردنا تحاشي هذا المنطق الهدام الذي يمكن أن يؤدي إلى إبادة عنصرية للعرق الإنساني، فإنه يجب على كل إنسان أن يتخلى عن جزء من حقوقه «النقل المتبادل للحقوق»، وهذا ما نسميه «العقد». كما أن وجود الحاجة للأمن تفسر، حسب جون لوك، تشكل المجتمع المدني.

وبواسطة عقد فردى بالمعنى الحصري، تخلى كل واحد عن أن ينصب نفسه حكاماً وعدلاً، وبالتخلي عن هذا الحق فإنه يساهم في تشكيل العقد الاجتماعي، الذي يقوم المجتمع المدني على أساسه.

ويوضح جان جاك روسو «بأن العقد الاجتماعي يتوجه إلى مهمة أكثر شمولية، حيث ينهض بحرية الإنسان» «يولد كل إنسان حراً، ولكنه حيثما كان يكون مكبلاً بالأغلال».

«وأن الذي يظن نفسه سيداً للآخرين، هو الذي لا يحجم عن كونه عبداً أكثر منهم». كما أن القوة لا تستطيع إصلاح الدولة الطبيعية إلى حد تفضيلها على ازدهار الإنسان. والعقد الاجتماعي وحده الذي يمكن أن يساهم به. وكتب روسو بهذا الصدد: «يجب إيجاد شكل من الشراكة يدافع ويصون - من كل قوة - شخص وأمالك كل مشارك به، وبهذا الشكل يتوحد كل واحد بالكل، ومع ذلك لا يخضع إلا لنفسه، وأيضاً يبقى حراً أكثر من ذي قبل». وهكذا، يوجد مقيم الهيكل الأساسي القائم بدءاً من «التصرف دون تحفظ» تحت اسم الإدارة السامية العليا للإرادة العامة، وتبحث هذه العوامل الثلاثة عن تأسيس مجتمع دائم بدءاً من الحاجة الحرة للأمن واحترام المساواة والحرية.

لكن جميع هذه التفسيرات لم تخدم النظريات المتوجهة لتفسير ولادة الدولة، بل اهتمت بتشكيل المجتمع المدنى بواسطة الاختصاص مع الدولة: الدولة الطبيعية المثالية، أو الدولة الشيطانية بسبب الحاجة الملحة والقاهرة للأمن. كما أنها لم تفسر الأسباب التي أدت إلى ظهور الدولة كشكل مُعَمَّم لتنظيم المجتمعات السياسية.

وتفرض حقيقتان مزدوجتان نفسيهما، فمن جهة كانت الدولة بلوغَ تطورين ونتيجتين طبيعيتين هما: تعميق الرباط الاجتماعى ومأسسة السلطة. ومن جهة أخرى لم تستطع الأحداث نفسها تفسير هذا الانبثاق المتدرج تحت اسم ادعاء التحقيق المسبق، كما لم يستطع العقد الاجتماعى أن يكون مُفسراً كتوقيع واضح وجماعى للعقد.

ويبين جون لوك أن الإحياء الوحيد فى مجتمع ما، يعادل الموافقة الضمنية على هذا الميثاق، وهكذا يمكن أن تبدو النظريتان أقل تناقضاً مما تبدوان عليه، حتى لو سلمنا بأن وصف الدولة المادية غير كاف لإيضاح أساس الدولة، وحتى لو كان قدومها ينبجم عن عدة أحداث.

وكذلك لا تملك الأحداث نفسها كثافة قانونية، ولا تبتكر الحقوق والقوانين، وقد كان تشكيل علاقات الحق ضروريا لتوطيد العلاقات الاجتماعية. ويفضى التجاوز الجدلى للتناقض بين العمل والحق إلى إنجاز نظام الدولة كما يؤكد هيغل «HEGEL» قائلا إن: «العلاقات الجدلية تصون القوة والحق»، حيث تبرر القوة بعدم تعزيز الحق. ويرفض هيغل «النظرية التعاقدية» ويرى فى الدولة «بعث الروح بالتراب وإقامة الحق فى الأرض»، و«من خلال إقامة النظام العقلانى للأشياء». ويؤكد أن «الدولة هى حقيقة الحرية المحسوسة» لأنها الجدير الوحيد بالتوفيق بين الخاص والعام، ولحل التناقضات التى يحملها كل واحد بنفسه: فرديته الأنانية وعقله الذى يحملها على تقدير وتقويم المصلحة العامة.

وتعلق «كاترين كويو تيلين» «CATHERINE-COLLIOT THELENE» بصدد فكر هيغل ومفهومه الذى ينضوى فى الرؤية الخاصة بوجود علاقة بين الدولة والمسيحية، وتقول: «عندما أصبح فى النهاية جسد مستعار لهذا الشكل الجديد للعالم الذى هو المسيحية التى كانت تتضمن العهد منذ بداياتها، تم توافق الدين والدولة والفلسفة».

لكنه عندما حوّلت الدولة نظامها إلى دين بدت كأنها متأصلة ومطلقة، وأفسحت المجال للتعسف المذمومة بشدة.

ولم يقتصر الأمر على أن الدولة لم تستطع إيجاد ما تثبت به النظام الذى تحدده بشكل احتكارى، وإنما بنقل الإرادة الإلهية أو بتحقيق الفكرة المرتبطة بتقدير طبيعة أخرى.

وبالجوهر الإيديولوجى، توافقت التفسيرات مع المفاهيم التى يمتلك عواملها جمهور غفير، لكنه بالنتيجة تبقى تساؤلات وتشوشات الوضوح البدئى متواصلة.

ثانياً: المخاض العسير:

وهكذا، مهما تكن ملاءمتها النوعية، لم تتوصل انعكاسات النور النظرية إلى إيضاح سر ولادة الدولة بشكل تصوّر.

فهل ستجح الرؤية التاريخية فى إذابة الكثافة القائمة المصرة إلى هذا الحد؟...

إنّ هذا أقل من أى شيء أكيد، لأنها إذا أتاحت تطابق ثلاث حقائق، فإنها تبقى دائماً غير دقيقة نحو ذلك الذى يجب أن يكون خصوصيتها - أى التاريخ - حتى لو كان تقريباً لميلاد الدولة.

فقد نجم انبثاق الدولة عن مخاض عسير وصعب، أكثر أو أقل تشنجاً. وتلك الحقيقة الأولى التى علمها التاريخ.

لم يستطع تطوّر المجتمعات أبداً أن يتحرر من فترات التوتر الشديدة المرقمة بالحروب بمغامرات غير أكيدة، والمثبتة أحياناً بانتصارات عظيمة تحوّلت إلى فتوحات، والمثبتة أحياناً أخرى بهزائم ثقيلة توسعت لاقتطاع الأقاليم الأرضية.

وكان شعور عاطفة الانتماء لجماعة لها نفس المصير مدفوع الثمن على الدوام لتوحيد أشكال مفروضة قبل أن تكون مرتبطة بالباطن ومتبصرة بضمن إبادة عرقية منكّرة دائماً.

ويحتّمى التاريخ الرسمى بحشمة مذمومة أخلاقياً، مكرساً فقدان ذاكرة انتقائى محفوظ بصورة واعية.

ودائماً وفى كل عصر، ينتحل المنتصرون امتياز الحقيقة، ويصرخ الفاتحون «VAE-VICTIS»: «يحيى النصر»، وهى الصيحة التى تنسب ليوليوس قيصر - ولكن بعد بضعة قرون - حيث فرض المستعمرون قيمهم على الديار المفتوحة.

وغالباً، ما يكتفى التاريخ بالرواية الأصلية التي ألفتها المنتصر وثبتها بالأذهان. وإذا عرف ميلاد الدولة طفولة مؤلمة، فإن هذا قد تحقق عبر سيرورة متغيرة من مجتمع لآخر، بسبب الحقائق النفسية المتنافرة بشكل عميق، وهذه الحقيقة التاريخية الثانية.

وإذا كان من المعترف به عموماً أن النموذج الأوروبي شكل الرحم الأصلي للدولة، فقد عرف التطعيم الدولي، هنا وهناك، توترات وخصوصيات أصلية.

وليس من المبالغ به الإدعاء بأن كل دولة تمتلك هوية تكوينية خاصة ونظاماً «D.N.A» نوعياً، حتى لو بقي الحد النوعي الجنسي للدولة معتمداً عموماً.

وقد تطلب هذا الخاض قروناً عديدة، وتلك هي الحقيقة الثالثة. وتحقق هذا الخاض والحمل حسب سيرورة معقدة وتعاقب تسارعات وتباطؤات، وتطورات واختصامات.

إلا أنه لم تكن عصريّة هذه القفزات الفجائية تُدرِكُ بوضوح هذا المعنى، خلافاً للمؤرخين.

ولكن هل بالإمكان إثبات هوية عمل خلاق ومؤسس؟.

وهنا يكمن الشك الكبير، حيث أعطت الغالبية المراحل التأسيسية قيمة كتلك التي للولادة، بينما أثبت آخرون هوية جذور عصور أوسطية تحمل في أساسها وجيناتها بزوغ الدولة.

ومثال على ذلك: فرنسا التي تجلّت بشكل كبير كأول إشهار تاريخي لانبثاق الدولة الذي سيتيح بشكل أفضل إثبات هوية هذا الخاض العسير للنموذج البدئي والأصلي للدولة الحديثة.

(أ) الانشقاق والتجذير:

هل كان عصر النهضة هو تلك الفترة التاريخية ذات الامتياز التي حرّرت كلّ الطاقات الخلاقة على جميع الصُّعد وأقامت الدولة الحديثة؟...

لقد عرفت هذه النظرية ساعة مجدها التي حوّلت عصر النهضة بحركة انفجارية لشكل دولي، إلا أنها اصطدمت باعتراض ثلاثي:

– لقد قيّمت بشكل مهين القرنين الخامس عشر والسادس عشر على حساب عصر

وسيط معزول بمملكة الظلمات والعمى والتجهيل، شاملة بذلك ما يقارب قرنين من الزمن.

- ولم تستطع أن تؤرخ بشكل دقيق العمل اخلاق والمؤسس الذى أقرت تحديده، وبالتالي بدت النهضة لحد تأكيدها جوهرياً كإعادة الشرف للعصور القديمة الملحدة.

وكان مثل هذا الانبعاث - على وجه الخصوص - التحررى فى المجال التقنى مساعدة ضعيفة لذلك الذى يتعلق بالمؤسسات السياسية، لأن نقل الخصوصية اليونانية كان صعباً جداً، وقد أنجب العالم الرومانى الكثير من القادة الفاتحين، لكنه لم ينبج إلا القليل من الفلاسفة والسياسيين.

ولم يقتصر الأمر على سقوط القسطنطينية بشكل رمزى فى 29 آيار 1453 الذى نعى الحلم القديم لهيمنة الأباطورية الرومانية - الجرمانية المقدسة، بل دفعت هزيمة الإمبراطور قسطنطين الأتراك العثمانيين المدافعين عن الإسلام وحركتهم إلى الأمام. وهكذا انتهى الدور المتعدد الأجيال لبيزنطة.

وتجمع نسيج حقيقى مرقع من الإمارات والمدن الحرة والإقطاعات المترنحة، كما تجمع موزاييك متغاير الخواص بشكل ظاهرى فى الإمبراطورية المقدسة، وانطلق هذا الموزاييك بالتفتت والتشردم بصورة تدريجية.

وقد كشف ظهور تأكيد العواطف القومية التوق العمومى لهذه الإمبراطورية، وأصبحت اللغة الامتياز الموجه بها. فحينما كتب دانتي «DANTE» الكوميديا الإلهية باللغة اللاتينية كتعبير عن الإنسانية المسيحية بين عامى 1307 و1321 نشر «ماكيا فيسلى» كتابه «الأمير» باللغة الإيطالية عام 1513.

وتفتح إثبات السلالات الملكية الممتدة لأعراقها الخاصة على السلطات المنافسة لسلطة الإمبراطور «الملك هو إمبراطور فى مملكته»، هكذا صرح «جان بودان» JEAN-BOUDIN، عام 1576.

ووجدت الوصاية الإمبراطورية نفسها فى حالة اختصام مع هذه الادعاءات والمطالبات القومية التى عانى البابا نفسه من حالة مشابهة لها، وشكلت تجاوزات «بورجيا» «BORGIA» المفرطة والهيمنة العسكرية ليولويس الثانى «JULES II» وتعسفات

المكاسب الكنسيّة التربة الخصبة التي تفتّح بها الإصلاح الذي نادى به «لوثر» LUTHER» ساعيا لفصل عالم الدين والإيمان عن عالم القانون «ففى العصور الوسطى كان يقتسم العالم نصفاً آلهة» .

وعلى النقيض تماماً، ستولد الدولة القوميّة العلمانية، وسيصبح عصر النهضة الزمن الهائج والحرّض لهذا المخاض العسير.

وقد بلورَ بزوغُ الخططات الدوليّة الإجماليّة بهذا العصر وفق معايير متغيرة من مجتمع لآخر التطوّر المتجدّر فى طمس عدّة قرون وأجيال .

ويبيّن جوزيف ستراييه «JOSEPH STRAYER» هذه الأهميّة فى كتابه «جذور العصور الوسطى والدولة الحديثة» عندما يستند ببرهان على تطابق وتماثل معظم الإشارات التى بشرت بولادة الدولة، ويلخصها بثلاثة معايير:

أولاً: «سهولة الاعتراف» الذى يشتمل على رصدٍ أكيد فى الزمن والمكان لجماعة إنسانية يستند وجودها على علاقات مميّزة تماثل الشعب الذى حافظ على ديمومتها الوراثية، وأكدت حضورها على إقليم من الأرض تسيطر عليه. ويتطلب هذا الحيز الخاص لمركز جغرافى محدد، ولذلك لم تستطع الشعوب «المستقلة» «الرحل» التى تقطع الأرض بدوائر غير دقيقة أن تُشكل دولة.

ويكون المعيار الثانى: كافياً، ما إن نستطيع ان نرصد به حضور المؤسسات السياسية عبر الفردية والدائمة بصورة نسيّة وينضوى هذا الشرط تحت مُتطلب مأسسة أكيدة للسلطة.

أما المعيار الثالث: الذى يصفه «جوزيف ستراييه» «بالأهم والأكثر ضبابيّة وغموضاً» فيعود لإثبات أن عواطف الولاء المختبرة - فيما مضى - للعائلة أو الجماعة المحليّة أو التنظيم الدينى قد تمّ استبدالها لصالح الدولة

ومن الصحيح أن هذا الشرط الأخير يكشف بصورة كبيرة تثميناً موضوعياً، بينما الأوّل يتكشف قابلاً للقياس بشكل موضوعى أكثر من الثانى .

وإذا سلّمنا بأن إضافة هذه المعايير الثلاثة تماثل شروطاً ضرورية وكافية كى نستطيع أن نتكلم بها عن الدولة «وهذا فى أوروبا الغربية من السنوات 1100 إلى 1600، حيث وجدت الآن على هذه التغيرات»، فإنه بالتأكيد يمكن للمدن اليونانية وإمبراطورية «هان» فى الصين أو مملكة «الآنكا» أن تتصنف ضمن دول بنواح متعددة.

ولكن «المدينة - الدولة» تشابه وتطابق نموذج تنظيم نوعى جداً كى تتحول لنموذج يمكن نقله، وكانت أغلب الإمبراطوريات عبارة عن كيانات تعتمد على التوسعات الحدودية المؤقتة وأمل فى فتوحات جديدة تُخثّر صيغ تنظيم متغاير الخواص. وظهرت الصيغة الحديثة للدولة التى تعممت ودياً عن طريق القوة فى أوروبا خلال القرون الوسطى، وهناك تم ابتكار النموذج المعمم للدولة - الأمة «وفى العصر الحاضر، وأينما نجدّها، تطابق الدولة الحديثة المخطط المبتكر فى أوروبا بين الأعوام - 1600 و1100».

ويعود الفضل فى إنجاز هذه الدولة إلى ارتقاء السيادة الداخلية للحاكم الذى فرض السلطة على رعاياه، لأنه قبل تنظيم الشؤون الخارجية والحرب والدفاع تم تنظيم الحاكم العليا للعدل والمالية.

وانضوت احترافية القانون المعالج لشئون الناس الذى يشكل فعاليتها فى الانبثاق الضرورى لتخصيص الأفراد الذين يعزز «فيليب برود» «PHILIPPE BRAUD» أهميتهم فى إثبات وتحقيق هوية الدولة.

ويختتم جوزيف سترايه «أن الدولة تأسست فى كل من إنجلترا وفرنسا ما بين عامى 1100 و1300».

فهل نجم ميلاد الدولة عن انشقاق أو انضوى تحت تجذير مماثل؟

على ما يبدو، وبعد كل الحسابات، أن الروايتين اغتنتا أكثر مما تناقضتا.

فقد جاءت الدولة من بعيد، وأنجز العصر الوسيط بواكيرها بشكل تدريجى وصعب. لكن القصة لم تكن موجزة، وكان عصر النهضة بكل تأكيد أحد هذه اللحظات التى تسارعت فيها الأحداث التى شكلت تخثّرات جديدة، لهذا لم تكن السيرة الطويلة نحو الدولة الحديثة منجزة آنذ.

(٢) تكون النموذج الأصلي: المثال الفرنسي:

تأسست فرنسا ما بين أواسط القرن التاسع ونهاية القرن الثالث عشر. ويحدد المؤرخ جاك لو غوف «JACQUES LE GOFF» بادئاً بالدراسة التي كرّسها لتكوين فرنسا استناداً إلى ثلاثية جوزيف سترايه ويقول: كى نطلع على انبلاج الدولة، لابد بداية أن نعرف أن الجماعة الفرنسية قد شهدت ديمومة ثانية فى الزمان والمكان، وكان لابد من قرون عدّة كى يتكوّن هذا الثبات الإقليمى.

فى عام «843» أقرّت معاهدة فيردان «VERDUN» انصعاق الإمبراطورية الكارولينية، باقتسامها بين أحفاد شارلمان «CHARLEMAGNE» فألت فرنسا الغربية لـ «شارل لوشوف» «CHARLES LE CHAUVE» وأخذ لويس الجرمانى «LOUIS LE GERMANUQUE» فرنسا الشرقية التى أكدّت هويتها جوهرياً فى أراضى ألمانيا القرن التاسع عشر. ووجب إقناع «لوثير» «LE THAIRE» بمملكة متوسطة.

لكن فرنسا الغربية لم تكن آنذ سوى موزايك مكّس لحشدٍ من الإمارات المتنافسة تذبذبت حدودها باتفاقات الزواج والحروب، ويُجملُ معظمها فى «نوستريا القديمة» المحددة بنهر «السين» من الشمال ونهر اللوار من الجنوب، وفى قلب هذه توجد جزيرة فرنسا.

ولم يشهد مجال النفوذ الملكى توسعاً وامتداداً بليغين إلا فى القرن الثانى عشر تحت اندفاع فيليب أوغوست «PHILIPPE - AUGUSTE» «1180 - 1223».

وبالتأكيد، كان التشكل الحاسم للحيز الفرنسى بعيداً عن التحقيق، فقد توحدت «غاسكونيا» مع «آكيتين» ولكنها لم ترتبط بها إلا فى القرن الخامس عشر.

وحصل الشىء ذاته «لبروتان» «BRETAGNE» بزواج «آن دو بروتان» «ANNE DE - BRETAGNE»، وبعد تقلبات متعددة لم ترتبط نورمانديا بمجال النفوذ الملكى إلا عام 1468.

ولكن النواة القاسية لهذا الحيز الذى فرض عليه الملوك سيادتهم كان قد تشكل بشكل تدريجى. وتحققت هويّة المركز الجغرافى فى القرن الثانى عشر.

وأُقرَّت «باريس» مركزاً لإدارة الملكية، حتى لو بقيت «رامس» REIMS مركز
التقديس والتتويج، وسان دوني SAINT DENIS مقرّ المآتم.

وسيشهد تاريخ فرنسا تغيّرات طارئة مزر كشة باقتطاعات أو اتساعات إقليمية
ارتفعت بحالة الجيوش والسلاح أو التحالفات، لكنه بالتأكيد ستحقق استمرارية من
الآن فصاعداً.

وكذلك خلال هذه القرون نستطيع أن نثبت هوية بزوغ المؤسسات غير الفردية
والثانية نسبياً، من خلال المعيار الثاني الذي افترضه جوزيف سترابيه.

ومن أجل الوصول إلى الاستمرارية السلالية، فإنه يجب أولاً أن تكون هذه
الاستمرارية فعّالة وناجعة.

وبهذا، سادَ على الميروفينجيين كلّ من «كلوفيس» «CLOVIS» 481 - 511
وشيلدريك الثالث «CHILDERIC III» الملك من عام 743 - 751 وفق المبدأ المقر
من قبل الكنيسة.

ففي عام 751 قدّم «يبيان لوبريف» «PEPIN LE BREF» عمدة قصر أوسترازيا
شيلدريك الثالث، الذي أسس السلالة الكارولنجية بمحابة الكنيسة.

واحتج أحفاد «روبير لوفور» «ROBERT LE FORT» المتوفى عام 866 على
هذا الوضع، لكنه في عام 987 تم حل النزاع السلالي بشكل قطعي وكان اثنان
يطالبان بالعرش:

الكارولينجي «شارل دو لورين» «CHARLES DE LORRAINE» ابن لويس
الرابع، والروبيرتي «هوغوس كابى» «HUGUES CAPET» حفيد الملك روبير
الأول، فاخترت جمعية البارونات هوغوس كابى بتواطؤ مع مطران أبرشية رامس
«REIMS» «أبالديرون» «ABALDERON» الذى رَسَمه فى الثالث من تموز عام
987. ومنذ تلك اللحظة تحققت الاستمرارية السلالية.

وقد حكمت سلالة كابى «CAPET» بشكل مستمر حتى عام 1328، وبقي
الورثة المذكور فى الحكم بخط قرابة الحاشية حتى عام 987.

وإذا كان من البد انتطار القرن الخامس عشر كى تظهر «شريعة الإفرنج»^(١) الخاصة بالانتقال الوراى وتكون دستورىة، فإن ديمومة السلالات تحققت بواسطة الانتقال الوراى عام 987.

وقد منحت أهمية الترسيم والتنصيب «بصفة ملك» منذ «بيان لوبريف» «PEPIN LE BREF» وضعاً اجتماعياً للملوك، ومع هذا فقد تمتع العلمانيون بها بمعاملة نوعىة أيضاً.

«الملك هو ملك الكهنة والقساوسة والمخارين والمنتجين»، وهو ملك - كاهن - محارب وملك منتج، كما يفسر جاك لوغوف واصفاً نظام الدولة الملكية من فيليب أوغوست «PHILIPPE AUGUSTE» إلى فيليب لوبيل «PHILIPPE LE BEL» ومنذ عام 1254 لم يعد اللقب الملكى «ملك الفرغة» بل أصبح «ملك فرنسا» وهذه إشارة أكيدة لسيرورة نحو مأساة السلطة. كما تبلور خلال هذه القرون المفهوم الحقيقى «للأملاك العامة».

وفى ظل الميروفينجيين والكارولينجيين، لم يكن الملك سوى إقطاعى من بين الإقطاعيين والأرض التى يملكها تبقى أملاكاً موروثة.

واعتمد النظام الإقطاعى على وجود إقطاعات متحدة بعلاقات فردىة لتكاملىة السيادة الإقطاعىة ولوجود الأشخاص الممنوحين إقطاعات من الأرض لقاء تقديم الخدمات لأسيادهم، الذين عملوا على تحويل إقطاعاتهم إلى حيازة وملكىة دائمة وموروثة، وكانت الخاصة المميّزة للملك بعدم كونه مانحاً هذه الإقطاعات للأشخاص.

وقد جعلت هذه القفزة النوعىة من المجال الملكى «إقليماً قائماً» وهذا يعنى التنظيم المشروع لمنافسات الحقوق والقوانين على هذا الحيز.

ويوصف «المرسوم» الذى أصدره فيليب أوغوست عام 1190 تحت اسم «وصىة» كشاهد على طريق متبعة ومسلوكة على كل السلطات. ونص هذا المرسوم على أن «الوظيفة الملكىة تشتمل على كل السلطات المتاحة من أجل تلبية حاجات رعاياها،

(١) شريعة الإفرنج «LA LOU SALIQUE» قانون فرنسى قديم يمنع النساء من تملك الأرض بالميراث والصعود إلى العرش «المترجم».

وتعمل على تنفيذ المصلحة العامة قبل مصلحتها الخاصة» وهكذا تقدّم تكوّن الدولة بشكل معتبر.

«إن الإجماع على ضرورة وجود السلطة العليا، والولاء الواجب لها من قبل رعاياها» هو معيار جوزيف ستراييه الثالث، المطعّم بوصية فيليب أوغوست التي شكل في ظلها سيطرة الإدارة الملكية الحقيقية.

وقد شكل الكارولينجيون سابقًا شبكة متسلسلة لمثلّى الملك، وأدرجوا إجراءات التحقيق الجنائي في مواد جزائية، وقد هُجر هذا الإجراء منذ النصف الثاني للقرن التاسع.

ولم يُعدّ بناء المؤسسات الماليّة وتنظيم القضاء المتجول إلا في القرن الثاني عشر بواسطة تأسيس الأرشفة الثابتة من جديد. وبنفس العصر تحولت إدارة القضاء إلى هيئة حكوميّة مؤلفة من مختصين في القانون الروماني، ويسمون من قبل الملك.. وكان من المبالغة الإثبات أن فرنسا كانت تمتلك في بداية القرن الرابع عشر العناصر الأساسيّة لدولة مركزيّة حديثة. وبالتأكيد فإن التاريخ لا يتوقف هنا، وأن تاريخ الدولة يبدأ دون انقطاع، وسيأتى الكثير من التعاقبات الزمنية كى تزرع بناء الدولة الحديثة. لكنه، ومهما تكن الخن والتراجعات، خلال هذه القرون، نستطيع القول بأن رحم الدولة قد تشكل منذ تلك اللحظة.

وسلكت بريطانيا طريقا مشابهة بشكل «متحفظ»، وبعد عام 1066 أقرّت نظامًا إقطاعيا لم يعترف إلا بسلطات محدودة للملك على مانحي الإقطاعات. «لكن حرب الوردتين» التي ناوت «اللانكاستر فى يورك» من عام 1450 إلى عام 1485 سترجىء كذلك تكوين دولة أقل مركزيّة من نظيرتها الفرنسيّة.

وسيفرض النموذج نفسه على الشعوب الأوربية ومستعمراتها، وسوف يتعمم بهذا العمل، وستصبح الدولة - الأمة النموذج الأصلي للمجتمعات التي لم تكن تتقاسم بالضرورة قيمها بشكل مصطنع على جماعات عرقية من نسيج آخر أصبحت ممزقة على الدوام، بين «منطق شكل التكيف» و«منطق التجديد»، حينما حملها الأول على إدارة إنجاز المؤسسة التي طبعها بواسطة التقليد الإيماني، ودفعها الآخر إلى البحث عن تخصيص تفردا مستبعدة نفسها من النموذج البدئى للدولة - الأمة.

وفى دراستهم المخصصة لصحيفة «اللوموند» «الأمكنة والأنظمة» وضح ثلاثة أساتذة فى الجامعات الفرنسية ميلاد الدولة من خلال «التصنيف التكويني لعلم النماذج البشرية» وفق المخطط التالي:

وتعد التسمية النوعية للدولة حقائق جمعياً. هنا ظهرت حالتان للدول على
الواجهة الطبيعية الاجتماعية.

الأولى: تلك الدول التي توصف بـ «الناجحة - ذاتياً» والتي حققت هوية الانبثاق
الداخلي لبناء دولي.

والثانية: الدول المفروضة الناجحة عن تطعيم فرض نفسه إما على بنى دولانية سابقة
«وهذا الوضع ينطبق على معظم الدول الأفريقية» وإما على بنى سابقة للدول - الأمم
«كما هي الحال في دول الشرق الأوسط والبلقان». وتنقسم الأولى الناجحة ذاتياً إلى
نموذجين، الأول يستند على رؤية شاملة متعالية على الأفراد توصف به الدول
بـ «المتكاملة عضوياً» أو تلك التي تجعل من الفرد عاملاً متكامل العضوية في بناء عمل
المجتمع. ويطلق اسم الدول غير المتكاملة عضوياً على تلك التي تتعلق بالصنف الأول
والقائم على أسطورة عرقية - إقليمية، ونعني بذلك الدول - الأمم والإمبراطوريات التي
حققت هويتها بتباين واختلاف القوى كصورة الاتحاد السوفيتي بالنسبة لدول البلطيق،
أو بتباين التطور كما هي الحال في العلاقات التي يحافظ عليها الاتحاد السوفيتي مع
بلدان آسيا الوسطى.

وحدد واضعو هذا التصنيف ثلاثة نماذج للدول - الأمم.

كتلك التي تركز على العرق، كالدول الجديدة لأوروبا الوسطى والشرقية، أو التي
ترتكز على اللغة التي تفسر الأسطورة المؤسسة، كألمانيا، وتشكل إسرائيل في
النموذج الثاني مثلاً على الخصوصية الدينية.

ويعتبر النموذج الثالث كحامل للفكرة الثابتة للأولوية الإقليمية، وتشكل فرنسا
النموذج التاريخي فيه.

ويقوم الصنف الثاني من الدول «غير المتكاملة عضوياً» على خطة مجتمع وحقق
هوية الدول الحقيقية كمثال الولايات المتحدة، والدول المفترضة والمضمرة كما هي
الأمم المتحدة.

وقد أجاز هذا التصنيف التكويني للدول تحديد ثلاثة ثوابت:

إذ إنه أثبت اختلاف الأوضاع التي شملتها سهولة المنهجية تحت تسميات عامة.
ويجب ألا يحجب التبسيط التكويني الاختلاف الموضوعي للمجتمعات غير القابلة
للتحول من رحم عام وشامل.

كما أدخل تمييزاً أساسياً بين الدول التي حققت هويتها بواسطة أسطورة مؤسسة أو تلك التي حققت هويتها بخطة مجتمع، حيث تسمح البطاقة الوصفية والبيانية للدولة بالتشديد على تفسير الماضي المعاد تركيبه وعلى المستقبل المتخيل في إثبات هوية الدولة، وتكون مفاهيم الأمة في قلب هذه المشكلات.

وأخيراً، أجاز هذا التصنيف التشديد على الوضع المتفوق للدولة - الأمة، بالنسبة للإمبراطوريات التي تفسخت والدول المفترضة التي نجمت عن الإمكانية التي سمحت لها بتحقيق هويتها، كالدول الحقيقية أو الدول المفروضة التي لم تقتصر على التمثيل الناقص للنموذج المنسوخ الذي يكون بدقة، ذلك الذي تحمله الدولة - الأمة.

إذن، فقد أصبحت الدولة - الأمة النموذج الأصلي لتنظيم المجتمعات السياسية، وعلى هذه المسلمة استند اليوم معظم المؤلفين، من أجل قياس درجة التحقيق أو صفة الإنجاز هنا وهناك.

ومن المسلم به عموماً، أن هذا الرأي يجب ألا يخفى الوقائع المؤكدة بأن الدول - الأمم كانت تستخدم ليونة أسلوب بناء الدولة لتشوش به الفكر، مثلما كان نظام الدولة للاتحاد السوفيتي في ذروة أمجاده، ومثلما انضوت الدولة التابعة تحت نظام إيديولوجي كان يخلُ بعملها النموذج. كما أن المصادر الاحتكارية لركائز السلطة وأصحاب الامتيازات الشيوعية، أحلت محل البنية الدولية المراتب الحزبية التي تمتلكها ركائز سلطة الدولة.

كما جعلت مصادرات أخرى للسلطة من الخضوع للأنظمة الدينية التدريجية المعيار الحاسم للتعبير عن السلطة. وبهذه الحالة، بقيت واجهة الدولة صورية وشكلية. كما حافظت «آيات الله» في إيران، و«الطالبان» في أفغانستان على مظهر الدولة لأسباب الإعراف الدولي بها. وكما أنه بالنسبة لأحدهم كما للآخر، فالدولة ليست سوى أداة لخدمة دعوته الدينية.. ومع هذا فإن استعادة دولة معزولة في عداد الوسائل وليس إثباتها كغاية في ذاتها، ولم يكن تحقيقها الكامل الهدف المقصود من قبل الحكام المعنيين، ولم تختصم هذه الاستعادة مع القيم الشاملة لصيغة الدولة، ولكنها أوضحت فقط بالنسبة للكثير من الشعوب أن حساب المنطق الدولي سيكون بعيداً عن التحقيق والاكتمال.

«كل دولة اجتماعية تتطلب أوهاماً وخيالات»

PAUL VALÉRY «بول فاليري»

الفصل الثاني

البطاقة البيانية للدولة

بداية تشكلت في فرنسا، ثم أشعلت الدولة - الأمة أوروبا كلها بصورة تدريجية وبعد ذلك القارات الأخرى حسب إيقاعات متتافرة، متخذة بذلك طرائق مختلفة جداً. وسوف يفرضها الاستعمار على مجتمعات لم تكن مهيأة للتكيف، حيث كان استقلالها المقهور طُعماً غريباً عن تقاليدها وطرائق حياتها.

وحرض انشطار الإمبراطورية السوفيتية على ولادة جديدة لكيانات قومية بادعاءات دولية بالرضى أو بالقوة، وهكذا تعمم النموذج الأوربي.

ومنذ ظهورها في شبه الجزيرة الأوربية نمت الدولة، وحققت هويتها، ومن أجل العيش بحرية كانت بحاجة إلى حيز معروف بحدود ثابتة وإلى سكان مطابقين بدقة لذلك الشيء الذي تحرض عليه نظم وقواعد الحياة والعيش.

وفي كل زمن، خُتِر ترسيم الحدود الخاصة المطالبات العنيفة المتناقضة في منشأ الهزات الأكثر فتكاً وشراسة.

فقد حرّض الخط الأزرق الاستحواذى «للقوسجيس» (VOSGES)، على المواجهات الدامية التي خلفت هنا وهناك آلاف الجثث في ساحات المعركة، كما سمح الغزو الوحشي «لليبرانسوم» بتوسع العرق الآري الذي أثار الحُرب الكونية الثانية.

كما انبعثت المواجهات الصربية - الكرواتية من صنع تقسيم إقليمي لحدود «فو واقعية»، بل ولم تقتصر القارات الأخرى على ذلك، إلى حدٍ ظهر فيه معنى الحياة الإقليمية منصوباً بعمق في السلوك والتصرفات الإنسانية.

وهكذا، سمحت المطالبة العراقية بأرض الكويت المفعمة بآبار البترول بأهم تحالف عالمي شهده التاريخ.

وخلال هذا الوقت، أنهكت أفريقيا بالتححرر من حدود رُسمت اعتباطياً من قبل مهمومين أكثر باسترجاع تجارتهم وبإمسك النظام أكثر من احترام الهويات العرقية المتفسخة والمنقسمة بين سيادات دولية مختلفة.

ووقف العالم عاجزاً أمام الإبادات العرقية «للهوتس» (HUTUS)، و«التوتسي» (TTUSIS) الذين وجدوا أنفسهم لسوء الحظ والمصادفة مبعثرين على أرض رواندا وبروندي، واشتبكت أمريكا اللاتينية بنزاعات حدودية قادمة من زمن آخر، ففي عام 1995 حصلت المواجهة بين الإكوادور والبيرو وتشيلي، كما تمت المطالبة بثلثي غويانا من قبل فنزويلا.

ولم تنجُ آسيا من هذه التشنجات والانقباضات الحدودية التي أدت - بشكل عرضي - إلى استعراض القوى بين الصين واليابان.

إنها اللحظة التي استمرت بها الدول بتأكيد أنانية حادة تتعلق بحدودها التي أدت إلى اختصاصات تدريجية حاذقة ومبررة بدوافع اقتصادية ناجمة عن ادعاءات تجارية.. وكانت اتفاقات «IALENA» و«MERCOSUR» من بين الاتفاقات «البيدولية» التي سلكت بفطنة الطريق الخبيرة من قبل الاتحاد الأوروبي.

لكن الموحد تماماً، أن الدول تبقى قلقة جداً من قضية الحفاظ على سيادتها الإقليمية.

ومن أجل أن تحيا وتستمر، فإن الدولة بحاجة إلى شعب تمارس عليه سلطة الأمر والإيعاز.

وكونها متبذبة بين أسبقية حق الدم وحق الإقليم، حاولت أغلب الدول - حسب معايير معقدة جداً - إثبات هوية شعبها القومي الخاضع لمد المهاجرين المسيطر عليه بصعوبة بالغة.

وكذلك أصبحت الدولة الصيغة المنظمة للمجتمعات الإنسانية، حيث شملت هذه الصيغة عنصرين أساسيين: الحكام والأمة اللذين يشكلان بها التفاعل المستمر، وشخصية الدولة التي اصطدم إثباتها بالفناء والتلاشي المؤلن لسيادتها.

وأخيراً، تكون الدولة حقيقة غامضة ككيان قانوني، بل أيضاً مركز محاصرة نفسى ورمزى.

أولاً: مكونات الدولة:

إن كل مجتمع يولد وينجب دولته الخاصة التى لا يمكن لسماتها الباطنية أن تنتقل خارجاً، بحيث إنه لا توجد دولة أم موحدة كنموذج أصلى شامل، بل توجد مجموعة دول يعكس سماتها التاريخ والجغرافيا وكل ما يساهم بتحقيق هويتها الثقافية الخاصة لشعوبها، لأن كل دولة تمثل شخصية نوعية تجعل من خصوصيتها غير قابلة للانتقال. وما ينسحب على الدولة ينسحب على كل وجود إنسانى لا يمكن اختزاله وراثياً وعسير المعالجة وفق قواعد علم الأخلاق.

وإذا كان كل إنسان يختلف عن نظيره، فإنه أيضاً يحمل الإنسانية بداخله وينتمى إلى نفس النوع.

وهذا يكون صحيحاً أيضاً بالنسبة للدولة، فإن كل دولة تختلف عن الأخرى، لكن جميع الدول ترتبط بنفس المنبت، حيث تقوم بداية على الاتحاد الجدلى المتمم لعنصرين مركبين ومؤسسين هما : الحكام والأمة اللذان يحافظان على حوار غامض أحياناً وعسير وشاق دائماً، حيث تختلط القوة بالمشروعية.

(١) العناصر المشكلة للدولة:

الحكام والأمة

الحكام:

إن كل مجتمع قائم يفرض ويتطلب وجود حكام به، وما نعرفه على وجه الخصوص أن الدولة تكون نتاجاً لمأسسة السلطة، ومهما كانت الطريقة التى يتوصل بها الحكام إلى السلطة، فإنهم هم الذين يصدرون القرارات لكافة الجماعة باسم الدولة. زد على ذلك أنه فى كثير من البلدان تكون السلطة العليا مهياًة لزعيم الدولة الذى يتصرف باسم ولصالح هذه الدولة.

فعلى ماذا تركز هذه السلطة؟

حسب فيليب برود « إن كل علاقة للسلطة يمكن أن تنقسم إلى ثلاثة مستويات ». وبداية ، يمكن أن تلاحظ « كدافع سلوكى أو تصرف ».

وإن ذلك الذى يكابد من علاقة السلطة يكون مرغماً على تنفيذ العمل الذى لا يتم طواعية.

كما يمكن أيضاً أن تتطابق مع «تقييد حرية الآخرين».

وأخيراً، يمكن أن يُفهم على أنها «التعبير عن تبادل غير متكافئ»، وبصورة أساسية فإن كل سلطة تعادل تأسيس وإقامة علاقة مع شخصية غير عادلة.

مثال على ذلك 'A' و'B' فإن 'A' هو الشخص الحائز على السلطة و'B' هو الشخص أو المجموعة الخاضعة لسلطة 'A'.

لكن طبيعة السلطة التى يمارسها الحكام يمكن أن تنضوى تحت منطقتين مختلفتين بصورة جوهرية.

يمكن أن تلخص فى اللوحة التالية التى تترجم بياناً فكر جان بيشليه 'JEAN

BEACHLER'

منطق السلطة

منطق السلطة	إرادة 'A'	خضوع 'B'	عدم خضوع 'B'	عقوبة 'A'
قدرة	قوة	خوف	تمرد	موت
سلطة	تأثير شخصية بارزة	قبول	رفض	حرمان
إدارة	صلاحية	موافقة	انشقاق	طرد

وقد طوّر هذا المنطق الثلاثي العقلية غير القابلة للانتقال، فالأول يطابق القدرة والإمكانية المفروضة بالقوة الجسدية الفيزيائية والتهديد تحت إشراف العنف، كالأظمة العسكرية والتوتاليتارية الشمولية التي تكون طرائق تعبيرها المميّزة.

ويستجيب خضوع 'B' للإرادة الوحشية لـ 'A' آخذاً شكل الخوف شبه الباطني من العوامل الإرهابية. ويكون التمرد وحده، وبسمته المطلقة والحاسمة فردياً أو جماعياً، ويمكن أن يصل إلى الانتحار على صورة الرهبان البوذيين الفيتناميين الذين يرمون بأنفسهم في النار.

ويمكن أن يصل إلى عصيان مسلح قد يترجم ذبذبات عدم الخضوع عند 'B'. ولا يمكن أن تتشكل عقوبة 'A' بهذا المنطق إلا بموت 'B' الذي يكون إما جسدياً وإما معنوياً بالنفي والإبعاد.

ويتأكد هذا المنطق السلطوي بشكل ذروي بصورة غزيرة مع علاقات سيطرة وخضوع أكثر منها علاقات قيادة وإذعان. كما يماثل الاستبداد الذي لا يمكن أن يحتمل سيداً آخر.

وعندما تبيح السلطة المنطق السلطوي، وهو الطريقة الثانية التي تحدث عنها جان بيشليه، فإن العلاقات تدون في جدول العواطف والأهواء ويفرض الحاكم نفسه بواسطة نفوذه، ويحرّض على الالتصاق النفسي اللاعقلاني للمحكومين.

وتأخذ كل إرادة لعدم خضوع 'B' شكل التمزق العاطفي، وسترتبط عقوبة 'A' بنفس الجدول شبه الإيماني، آخذة شكل الحرمان.

وترتبط طريقة المنطق السلطوي الثالثة بالالتصاق العقلاني المدرك واخسوب والمقدّر بسبب الصلاحية المقررة لـ 'A'، وستصبح انفراجات 'B' انشقاقات ناجمة عن حساب المصالح ويمثل طرده ونفيه العقوبة الملائمة لـ 'A'.

وبقدم هذا التحليل فائدة تطابق العقليّات المختلفة للمنطق السلطوي النوعي بشكل دقيق ولكنها تكون في الواقع متشابهة.

ويوضح جان بيشليه «أن السلطة السياسية تكون حتماً خليط قدرة السلطة والإدارة، ولكن لا يمكن رفعها أبداً إلى الذروة بشكل متزامن، ولا إمساكها بتناسب متساو».

ويفسر هذا الخليط الحتمى أن الحكام يتصرفون بشكل متزامن على ثلاثة جداول لإخضاع المحكومين.

حيث يثبت « جون كينيث غالبريث » JHON KENNETH GALBRAITH، أن أهلية فرض السلطة الرادعة على أفضليات الفرد والجماعة تكون شرط تحقيق غير كافٍ وغير مستحب ومؤلم تم هجره والتخلي عنه» وتتشكل السلطة الرجعية « بتقديم مكافأة موضوعية وتصبح سلطة مقنعة وأكثر مكرراً، حيث تأخذ شكل التجهيز الاجتماعى جاعلة لكل فرد واجب خضوع للحكام. ولكن من هم الحكام...؟

إن مماثلتهم تترجم وتكون قيم المجتمعات التى يحكمونها، إلا أنه تتجابه فرضيتان فيما يخص مركز تموضعها الحقيقى: حيث يؤمن المتحزبون للفرضية النخبوية بقدرة تمييز نخب للسلطة، مهما كانت «طبيعية» كما يعتقد باريتو (PARETO) أو «دستورية» كما يرسمها «رايت ميلس» (WRIGHT. MILLS) واصفاً وجود ثلاث مراتب تأسيسية - سياسية واقتصادية وعسكرية - تشتمل على أجهزة القيادة الإستراتيجية التى ترسم مثلث السلطة، وهكذا يؤمن سير النخب نفاذية حقيقية بين هذه المؤسسات الثلاث.

وعلى العكس لم يبين «ريمون آرون» (ARON) أنواع طبقات غير حاکمة وإنما فئات حاکمة.

إن هذه الفرضية التعددية تم تبنيها خصوصاً من قبل «روى ردال» (POBERTDAHL)، المدافع عن نموذج «السلطة التعددية»^(١) ومن قبل «ديفيد ريسمان» (DAVIDREISMAN) الذى ميز وجود «فيتو الجماعات».

وتتعلق هذه الرؤية المؤسساتية لهذه الدراسة جوهرياً بالحكام المفوضين شرعاً للحكم والتصرف باسم الدولة، وتسمح بملاحظة أن كل مجتمع دولى ينتج نموذج الحاكم الخاص به والذى يمثل القيم التى يدرك رجحانها وتفوقها.

(١) السلطة التعددية «POLYARCHIE» «نمط مجتمعى تتوزع فيه السلطة بين عدة أشخاص وتبدو مغفلة لمن يكون فى أدنى الترابية» «المترجم».

وهكذا ، رزحت فرنسا بصورة خطيرة تحت شبه احتكار التكنوقراط ، بينما استمرت الولايات المتحدة الأمريكية بدفع شخصيات قوية لمسافة مبتكرة في أطوار كثيرة، ولم تنته دول أوروبا الوسطى والشرقية من إعادة ترتيب مظاهرها الشيوعية، إلا أنه يقتضى تحديد نسبة دورها قياساً إلى القوى الأخرى والسلطات المتنافسة التى تستطيع أن تفرض نفسها عليها ، أو مع تلك التى تدخل فى العلاقات المعقدة للمساومات .

وإذا بقيت نسبة السلطة معقدة للصفة المميزة للحكام الذين يكونون رسمياً بالسلطة «والشؤون» حسب التعبير الديغولى، فإنه يجب التحديد أن هؤلاء الحكام لا يمارسون السلطة بصورة مشروعة.

وتتجلى أعراض مرض السلطة منذ الطمع بها كما يقول «إيريك فروم» ERICH FROMM، «إن الطموح إلى السلطة ليس وليد القوة وإنما الطفل الفاسد للضعف والعجز».

ويشدد «موريس بيرجيه» MAURICE BERGER، بالتنافس على الهشاشة النرجسية لرجل السلطة التى تجعله يرتبط بالآخر.

وتؤكد هذه الأعراض المرضية السلطوية ، بواسطة اللانقلية الحتمية للسلطة التى تحيط بالزعيم ووريثه المحتمل بأخصام «أو ديسين» .

ويكون الوصول إلى السلطة مدركاً، كالانتصار الفردى الذى يفرض بشكل خاطئ إمكانية المطالبة بها قبل الآخرين تحت ادعاء الوراثة وكشبيه لرداء نيسوس 'NESSUS' «تفترس حيازة السلطة ذلك الذى يحتلها» .

- الأمة:

يرتبط الحكام والأمة برباط لا يتفكك، بما أن هؤلاء يحكمون باسم الدولة الحققة لهويتها «كدولة - أمة»

لكن ماذا تعنى كلمة «الأمة»؟

جائبة فى الحقل المعجمى الفرنسى ، تحدد « مدام سيليفيان ريمى - جيروم Mme Sylvianne - Remi - Giraud رَحْمَ دلالة لفظية مشتركة بين الكلمات التالية: شعب - أمة - دولة - بلد - وطن - حيث تتحد هذه الرحم بتطابق سمة إنسانية «مجموعة إنسانية» بسمّة جغرافية «إقليم محدد» وسمّة بنيوية «سلطة مشتركة» .

ووجدت هذه العناصر ازدهارها فى «الدولة - الأمة» .

ويحدد خط الوصلة المرمز للتأثير التاريخى المتبادل الدائم الواحد بالآخر. وتبعاً لتغير هذه المعطيات الجمعية تُعرف الدولة «بأنها تجمع إنسانى ثابت فى إقليم محدد يخضع لسلطة يمكن اعتبارها شخصية اعتبارية» .

وتُعرف الأمة «بأنها المجموعة الإنسانية التى تشكل جماعة سياسية تقوم على إقليم محدد أو مجموعة أقاليم محددة تتجسد بسلطة سيّدة وعُليا» .

لكن «كلمة الأمة» لا تحدد بهذا الرصد المعقم. فقد أذرت بالنزاع إلى درجة أنها جندت للصراعات الأكثر تناقضاً كل ما يتعلق بتبرير التوسعات الإقليمية، وأخضعت للرقابة وقدمت الحجاج والذرائع للطرد الدنىء، ويذكر التاريخ بهذا الخصوص مفهوميّن لهذا الناتج الرمزي القوى .

يتمثل الأول «موضوعياً» ويرى بالأمة «جماعة تاريخية لا يمكن لأى مشروع فردى أو جماعى أن يملك القدرة على خلقها وابتكارها» ، بل ويفرض الوجود نفسه بها على هؤلاء الذين يقتسمون سماتها .

ويتوصّف الثانى « بالذاتى » ويتطابق الأمة « لجماعة إنسانية محددة حسب تبدل المعايير المتغيرة اصطناعياً أو طبيعياً ، موحية لأولئك الذين ينتمون إليها بعاطفة انتماء مشترك» . وقد أسهم تطوّر المجتمع فى تبدل كثافتها بشكل عميق جداً .

ويكون المجتمع المدنى التقليدى منتمياً للروابط العاطفية القوية «GEMEINSCHAFT» المطابق من قبل «تونى» «TONNIES» .

بينما يرتبط المجتمع المعاصر بالموافقة العقلانية «GESELLSCHAFT» حيث يستند الأول على حشد الروابط العاطفية القوية ، بينما يعتمد الثانى على القبول والموافقة العقلانية .

ولكن هل يمكن لثبات واستقرار الروابط المشتركة أن يقتنع بعلاقات تعتمد فقط على حساب المصالح ؟ .

بالضرورة ، ستكون الأمة مشحونة بالتأثير الأولى وستبقى عسيرة على «مفهمتها» ، أى وضعها ضمن مفاهيم محددة .

ومنذ عام 1882 راز « إيرنست رينان » 'ERNEST RENAN' هذه الصعوبة باحثاً عن الإجابة عن هذا السؤال الجوهرى :
« ما هي الأمة ؟ ».

وهذا ما قاده إلى إنكار ورفض كل تبسيط، مستبعدا المعايير الخمسة السابقة كعناصر حتمية بغية التوصل لتعريف عام للأمة.

فلا يمكن للأمة أن تتماهى بعرق مُحدد «لأننا كلنا هجاء ومولّدون»، وسيكفى لإقناع أنفسنا الكشف عن بعض الذريّات والأنسال، عندها سنكتشف تبخّر هذا المعيار السُخري الذى من المستحيل أن يعيد انتماء البشر «لأرومة صافية»

ويُستبعد الإنتماء اللغوى أيضاً، لأننا نرى أمماً مختلفة تستطيع أن تتفاهم بنفس اللغة كمثال اللغة الإنكليزية التى تمارس بصورة شبه متجانسة باستثناء ألسنة بعض الأقوام – فى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة، أو الإسبانية المألوفة إلى حد كبير فى إسبانيا ومعظم دول أمريكا اللاتينية، وتحت تحفظ أن الإنكليزية والإسبانية كانتا لغات المستعمرين ، ولم تفرضاً نفسيهما إلا بعد أن هجر السكان الأصليون لهجاتهم اخلية.

وعلى العكس أيضاً، تستطيع أمة واحدة أن تعبر عن نفهسا وتفاهم بلغات مختلفة ومُقرّة بصورة متجانسة، كما يقدم التعدد اللغوى السويسرى نفسه مثلاً شهيراً.
وفى هذه الحالة، ماذا تعنى الهند؟.

إضافة لذلك ، ينكر أرنست رينان المعيار الدينى، بسبب ما ترخص به الحرية الدينية ولأنه بعدد غير قليل من الدول المعاصرة، ينتمى إلى نفس الأمة المواطنون الذين يمارسون اعتقادات مختلفة.

كما يرفض الأخذ بعين الاعتبار المعيار المتميز لمصالح مشتركة، كاشفاً «أن الاتحاد الجمركى لا يشكل وطناً».

وفى العصر الذى يعزم فيه نظام التجارة العالمية فرض نفسه على الأعمال الاقتصادية المميزة، وحيث تحاول الدول أن تتجمع مزيلة بالتدرج حواجزها الجمركية الإقليمية، يتأكد الرفض بشكل أكبر، لأن الأمم غير قابلة للدوبان بالاقتصاد.

وأخيراً، يرفض المعيار الجغرافى حد الادعاءات الحدودية الموصوفة «بالطبيعية» التى تشير إلى ذاتية مثل هذه التقديرات.

فإذا كانت الأمة عسيرة على أى معيار موضوعى .

فأين يكمنُ جوهرها إذن ؟...

يعلمُ أرنست رينان بقوةً وصراحة عن البعد الباطنى « الجوّانى » : العاطفى الوجدانى .

« إن الأمة روحٌ ، ومبدأً روحىً » ، وإن الشينين اللذين يكونان واحداً فى حقيقتهما ، يشكلان هذه الروح وهذا المبدأ الروحى . فالأول ناجمٌ عن الماضى والثانى ناجمٌ عن الحاضر . والأول عبارة عن حياةٍ لإرثٍ غنىٍّ مشتركٍ للذكريات ، والثانى يشكل الالتزام والرغبة بالعيش سوياً .

وازدهرت الرؤية وانفتحت على اقتسام مثالى بعد أن تجذرت عميقاً بماضٍ مشتركٍ مغلولٍ بالألم « إنها الاستفتاء العام فى كلِّ الأزمنة » . إنها العقلية التى تكون بنفس الوقت غير محسوسة وموجودة فى كلِّ مكان وتستدعى عدوى الالتحام العاطفى تحت إشراف عواطف أولئك الذين ينتمون إليها .

« إن الدولة تأثر وانفعال واحساس » ، بهذه الصرخة القلبية يباشر « بيير فوجيرولاس » PIERRE-FOUGEYROLLAS الدراسة التى كرّسها « لانبعاث وزوال المجتمعات المعاصرة » .

فما هى قوّة الأمة ؟ .

إنها تستطيع أن توحد وتكوّم العناصر المشتتة مضافاً إليها السكان المتخثرون ضمن جماعة . وكذلك يكون لهذه القوّة عجزها ، لأنه لا شىء يبقى ثابتاً سوى السجل العاطفى الذى يغذى الحماس الأكثر تطرفاً ، ليولد بعد ذلك فى لحظاتٍ أخرى الحذر الذى يتلاشى بالتفكك والانقسام . وهكذا يخاطر بتصديع الرابطة القومية .

ويطرح هذا التفكير أيضاً ثلاثة تساؤلات :

– فهل يتلخص مجمل القول فى إدراك وفهم الأمة بهذا البعد الوجدانى ؟

– وهل يمكن لأية جماعة إنسانية عندما تظن نفسها قد أصبحت نوعيّة أن تكون

أمة ؟

– وهل يمكن أن تنماهى الدولة وتحقق هويتها ، كمأسسة أمة ؟ .

ومهما كانت صلابة البناء الوطنى ، فإنَّ هذا لا يشكلُ انطلاقةً من لا شىء أية

مقوّمات متعددة تدخل فى تركيبة هذا البناء .

وهكذا تبقى اللغة عامل الالتحام والترابط وعنصر تحقيق الهوية. ولن تكون إلا هذا، لأنها الوسيلة المميّزة للتواصل الاجتماعي، والآلية الثقافية الحاملة لرموز وقيم كل المجتمعات.

وبهذه الصفة، تساهم اللغة الأم في تعميق الانتماء للجماعة المتماهية والمماثلة. وكان هذا أول شعاع موجه لإضفاء النظام الاشتراكي. وكثيرة هي الأمثلة التاريخية التي تؤكد أهمية اللغة كوسيلة للسلطة.

وليس عن طريق المصادفة أن تختار فرنسا اللحظة التي أيدت اندماجها بعمق في الاتحاد الأوربي بواسطة معاهدة ماسترخت، كي تدوّن في دستورها «أن الفرنسية هي لغة الجمهورية».

ومنذ لويس الحادى عشر وحتى لويس السادس عشر، تزامنت المركزية الفرنسية المتنامية لإثبات اللغة الفرنسية كلغة قومية وحيدة.

وفى عام 1539 فرض فرانسوا الأول بمرسوم ملكى اللغة الفرنسية فى الأعمال الرسمية وإصدار الأحكام.

وبهذه النهاية للقرن العشرين، وبفضل اللغة الفرنسية، يمكن أن يبدو الصراع المبعد «لأنكلزة» والعُجمات الأخرى سُخرياً. وهذا ما يترجم الاعتراف باللغة كحصان طروادة الذى يفتح الطريق لسيطرة اقتصادية وثقافية حتمية.

وإذا أخذ النموذج الفرنسى حدوداً سلطوية خاصة مقررأ الاجتثاث الكلى للغات الإقليمية، فإنه لم يكن وحيداً بهذا التصرف . ففى أسبانيا ومنذ عام 1707 فرض فيليب الخامس دو بوربون الكاستيلية لغة رسمية.

وفى الدول الجديدة لآسيا الوسطى، أصبح إثبات اللغة القومية مُدركاً «كمعيار للأمة» فمنذ إعلان استقلال أوزبكستان، قرر رئيسها «إسلام كاريموف» "ISLAM" KARIMOVE فرض اللغة الأوزبكية فى الأعمال الرسمية، قاصداً من وراء ذلك إبعاد الصفة الروسية عن بلاده.

وهنا وهناك، يمر إثبات الهوية القومية بجميع الأفعال، ولا سيما الرمزية الشاهدة على حرية مقهورة ومغلوبة.

وكما مثل تحرير اللغة من المستعمر إرادة إزالة نفوذه وسلطانه، فإن التعريب الغضوب في الجزائر انضوى تحت الإرادة الرمزية بصورة شديدة.

وعلى هذا الصعيد تظهر التجربة البريطانية بليغة بصورة خاصة، فعندما استأثر النورماندى « غويوم الفاتح » بإنكلترا عام 1066 أصبحت اللغة الفرنسية لغة البلاط . وللمرة الأولى لم يُذع خطاب العرش بالإنكليزية إلا بعد ثلاثة قرون عام 1263.

فقد جعلت حرب المائة عام من الإنكليزية لغة المقاومة ورمز الهوية البريطانية، واهتمت أقاليم أخرى بحماية الاختلاف اللغوى الذى يمكنه التفوق كما فى أيرلندا التى تحافظ على لغتين رسميتين « الإنكليزية والغالية »، بينما تتعب سويسرا بالحفاظ على الرومانشية لغة الأقلية المتطرفة الرابعة بمقارنتها مع الألمانية والفرنسية والإيطالية ، ولا يتكلم بها اليوم سوى 50000 ألف شخص ، يبدو أنه قد حُكم عليها بالزوال على الرغم من الجهود التى تبذلها الرابطة الرومانشية.

وكذلك حاولت الدانمارك الحفاظ على إحدى لغاتها الأقلية مانحة « الفيرويينية » 'FEROIEN' التى يتكلمها 50000 ألف مواطن من ساكنى جزيرة « فيروى » 'FEROE' نظام حماية اللغة الرسمية.

وبين دستور جمهورية جنوب أفريقيا المقر عام 1993 بصورة خاصة أهمية التعددية اللغوية واشترط فى مادته الثالثة أن تكون الأفريكانس، الإنكليزية، الإيسنديل، السيسوتوسالباوا، السيسواتى، الإيكسيسونفا، السينسوانا، التشيفاندا، الايسيكهوزا، والإيسيزولو، لغات رسمية لجنوب أفريقيا على الصعيد القومى، وحدد الشروط الواجب ابتكارها لتطوير هذه اللغات وعدالة استخدامها.

وفى جميع الأمكنة، تزامنت الصراعات الإقليمية بالادعاءات اللغوية، كالصراع الذى قاده فى بريطانيا مدارس «ديوان» 'DIWAN' لصالح تطوير تعليم لغة البريتون 'BRETONNE'. وما هو صحيح أيضا كاللغة المدركة كعامل من عوامل إثبات الهوية القومية، هو الدين حيث لا يمكننا أن نتجاهل الدور الكبير الذى لعبته الكنيسة الإنجيلية بتشكيل عاطفة إنكليزية قومية حقيقية، إلا أن المضمون المسكونى والطموح المتخرب لمعظم الديانات اكتفيا بشكل سىء بحدود قومية ضعيفة.

وبدا التماثل العرقي المميز الأدنى للمعايير، بسبب الاختلاطات العرقية وبسبب الأهمية التي أخذها حق الإقليم للتوصل إلى القومية، حتى لو بقيت عدة دول كألمانيا متمسكة بصورة بليغة بالتأكيد القطعي على حق الدم.

وبهذا الصدد تتكشف الحالة الإسرائيلية بشكل أساسي بما أنها تُشرك الدين والعرق في المعايير القومية.

ففي إسرائيل، يعتبر يهودياً كل من يولد من أم يهودية أو كل من يعتنق اليهودية، ومن لا ينتمي إلى ديانة أخرى.

ويمكن أن تبدو الرياضة أيضاً، كاشفاً للهوية القومية، فإذا كانت الألعاب الأولمبية تشير الاعتزازات القومية، فإن رياضة الركبي 'RUGBY' تعتمد بغرابة على هذه الهويات، بما أنها تتحدث عن منافسة خمس أم « مستحضرة المطابقة الدقيقة بين إنكلترة، أيكوسيا، فرنسا، أيرلندا، وبلاد الغول »

وهكذا تتبدى دائما، العناصر التي تفيد - على الأقل - بتحضير الانتماء القومي، حتى لو أبقى الجوهر إرادة الانتماء هذه غير قابلة للاختزال في أى معيار.

وعلى العموم، ينجم إثبات الهوية القومية عن تأكيدات ضد الشعوب المجاورة، وغالباً ما تحقق هذا الإثبات عن طريق المواجهة المسلحة بين شعوب معتبرة « كأعداء وراثيين ».

وكما يخلق المراهق شخصيته بالتعارض مع المعايير الأسرية والاجتماعية تثبت الأمم هوياتها بتجنيد نفسها ضد محيطها، وضد الشعوب المخاددة لها.

ولكن هل يتحول المصير الطبيعي لكل جماعة إنسانية إلى أمة، عندما تظن نفسها أنها أصبحت تمثل الصفات النوعية المميزة بما فيه الكفاية للشعوب المجاورة؟.

لقد أغلق حق الشعوب في حكم نفسها بنفسها النزعات القومية للقرن التاسع عشر وتم تكريسه بواسطة ميثاق الأمم المتحدة، وخدم تبريرات الاستقلال في القرن العشرين، لكن النزعات القومية للشعوب المتحررة رفضت أن يضطلع بمسؤوليتها أحد أعراقها ويستغل استقلالها بشكل سيء.

والحقيقة، أن هذا الحق يشكل قبلة موقوتة حقيقية، حيث أثبت تنفيذه المطلوب من

كل جماعة إنسانية هوية هذه الجماعة بصورة قوية داخل الدول - الأمم الموجودة سابقاً ، ولا يمكن لأى معيار أن يوصف هذه الجماعة الإنسانية أو تلك من بين الشعوب ، بل على العكس فقد رُفض هذا التوصيف .

والخوف أن يؤدي هذا الإبراز المفرط للاختلافات الصغيرة التي تبررها الادعاءات القومية إلى انبثاق موزاييك لأمم جديدة لا يوجد به إلا قابلية حياة واحدة تشتمل على إعلان وجوده .

وفي هذه النهاية للقرن العشرين انبعثت دلالات قلقلة بهذا المعنى .

فبعد الانكسار غير المؤلم ظاهرياً لتشيكوسلوفاكيا ، والانفجار الساحق ليوغسلافيا ، يستحضر أحد التأكيدات بشغف تقرير تقسيم مصير الدولة الإيطالية .

زد على ذلك ، وبحالة لا تزال راعدة ، يُناضلُ في الولايات المتحدة الأمريكية وتحت تحريض « لويس فرقان » 'LOUIS FARAKAN' من أجل خلق دول سوداء منفصلة عن الدولة الاتحادية الحالية . وفي سويسرا يتفاقم الخلاف بين الألمان السويسريين والرومانشيين « بصورة محسوسة » وتظاهرت جماعة « والون » "WALLONIE" بدبذبات انفصالية في بلجيكا .

ألا يخشى من هذه الجيشفانات المبلبلية التي تقوم على رفض الآخر ، وتستطيع - إن نجحت - أن تؤدي إلى إحلال دولة قزمية في ديمومة غير ممكنة ؟ .

بدون شك ، يتعلق الأمر بأحد أهم تحديات عصرنا التي ترمز لها المواجهة الشيطانية بين « السعادة المفترضة لعالم بدون حدود » و « إثبات الخصوصية » ، ويلخصها بنجامين باربيه 'BENJAMIN - BARBER' في « أنها الكفاح والجهاد ضد « ماك وور » "DJIHAD VERSUS MCWORLD" بشكل مناسب ، أى ضد أمريكا ...

وهناك مشكلة أخرى ، يطرحها إثبات الهوية الملتبس بين الدولة والأمة ، فقد جددت الأحداث السابقة التي هزت أوروبا الوسطى التساؤل حول الإجراء « المتعدد الجنسيات » الذى نشط مانحاً الحياة لثمانية عشرة دولة جديدة متعددة الجنسيات تتعايش بها بشكل أكثر أو أقل اختلافاً مجموعات إقليمية مختلفة .

وتكون الحقيقة المتعددة الجنسيات مزدوجة ، كما يشير لذلك « ستيفان بيرر كاب »

"STEPHAN.PIERRE-CAPS" حيث تشكل الصيغة الأولى تلك الدول المتعددة الثقافات، والتي لا تكون السلطة بها مستحوذاً عليها من قبل عرق أمة مهيمنة محددة، كما هي حالة النمسا وهنغاريا.

وتكون الصيغة الثانية أكثر هشاشة، كذلك الدول الوحيدة الثقافات والتي تُصادرها السلطة من قبل أمة من بين الأخريات.

ويطرح هذا الوضع المشكلة الدقيقة لحالة الأقليات الإقليمية، والعلة الأكثر قوة عندما تحقق هذه الأقلية هويتها، كما في دول البلطيق أو أوزبكستان، التي اعتبرت الشعب الروسي شعباً مستعمراً.

وفي وضع مخالف لذلك، وعت بعض «الأقليات المعزولة» هويتها وعزمت على إثباتها بصفة أمة مثل سلوفينا عام 1991 وسلوفاكيا 1992.

إن هذه «الأمة التي بدون تاريخ مشغولة ومهمومة بالتخلق بأمة واحدة. وإن هذه الانتفاضات تشهد على أزمة أكيدة «للدولة - الأمة» التي تستفيد من الدولة الإقليمية أو القومية التي عرّفها «آلان تورين» "ALAIN-TOURAINE" على أنها «التعبير المؤسساتي والسياسي لحقيقة إقليمية وثقافة ولأمة ولشعب». وتشكل أوروبا الإشهار المقلق للدولة التي «بدون أمة».

بيد أننا إذا سلمنا بهذا، فإن الدولة تبقى - بروايتها شبه الإجماعية - الأمة المُشادة، ويبقى التساؤل عن أقدمية تشكيلها وتأسيسها: فمن ظهر أولاً، الدولة أم الأمة؟...

إن الحجة تتراوح لصالح أقدمية الأمة «الدولة القومية بمعنى الدولة - الأمة التي هي حسب «ماكس وير» MAX-WEBER التنظيم المتعدد القرون والأجيال للأمة».

ونستطيع القول إن العديد من الدول قد ولدت من حروب تحررات وطنية، وعبرت بداية كفاحها من أجل الاستقلال عن حقيقة وعيها القومي.

ولكن الأمثلة المعكوسة موجودة أيضاً، حيث يقول «بيرتران غينيه» "BERTRAND-GUENEE" «إن الدولة سبقت الأمة في فرنسا» بفعل الملوك،

حيث تشكلت تدريجياً بصورة مؤلمة بواسطة العمل المركز للسلطة الملكية . وأعادت الدولة الألمانية تشكيلة هويتها من جديد فى الثالث من أكتوبر / تشرين الأول / عام 1990 .

وكذلك ولدت الولايات المتحدة الأمريكية فى 14 تموز 1776 ، ولكن الأمة الأمريكية تشكلت من "W.A.S.P" « البروتستانت الأنغلوساكسون » WITH-ANGLO.SAXON PROTESTANTS الذين انطلقوا لغزو الغرب ، ولم تتأكد الأمة الأمريكية بشكل فعال فى الامتزاج الاجتماعى MELTING-POT الذى نادى خلال زمن طويل بالفردة ، إلا فى نهاية القرن التاسع عشر .

وفى العصر الحاضر ، صنعت تركمانستان ، وأوزباكستان ، وكيرغستان ، وطاجكستان ، وكازاخستان ودول أخرى فى آسيا الوسطى من نفسها أمماً بإعادة كتابة تاريخها دون أن تكون ناتجة عن قومية قديمة دائمة .

ويبين « أوليفيه روى » OLIVIER-ROY الذى تحدث بهذا الخصوص عن « صناعة الأمم » قائلا : « إنه مهما كان الحدث المولد الذى يحرض على الولادة المزدوجة « للدولة - الأمة » فإنه يبقى متوحداً بعلاقة جدلية ثابتة لأن الدولة لا تستطيع العيش بدون أمة ، ولا تستطيع الأمة أن تزدهر إلا بالدولة » .

- إن إثبات هوية الأمة يرسخ تمييزاً جوهرياً بين المواطنين والأجانب وتمارس الدولة سلطتها على رعاياها ومواطنيها .

ففى قرار توقيف « نوتيهن » "NOTTEBOHN" عرّفت محكمة العدل الدولية - المنعقدة فى 6 نيسان / أبريل 1955 - الجنسية بأنها الرابط القانونى الذى يملك أساسه عملاً اجتماعياً لارتباط التضامن الفعال للوجود والمصالح والعواطف المتصلة بتبادل الحقوق والواجبات .

ويوحّد هذا الرابط القانونى الدولة بالفرد ، حيث يجد كل فرد نفسه قائماً وسط منظومة قانونية يجب أن يحترمها ويستفيد منها .

وهذه هى الحالة الأكثر إشهاراً حتى إذا أردنا أن نمثلها مع فرضيات أخرى ، كفرضية تعدد الجنسيات ، حيث يستطيع الفرد أن يكتسب عدّة جنسيات ، وحالات انعدام الجنسية تجعل ضحيتها فى حالة عدم استقرار وهشاشة مطلقة .

وتمنح الجنسية تمام وكمال الحقوق السياسية والخاصة المقررة من قبل دولة الارتباط للفرد .

ويمكن أن ينجم انسجامها عن مفهومين أساسيين :

حق الدم JUSSANGUINIS وهو الذى يترجم الرؤية المقيّدة للمجتمعات التى تعتبر كل من لا ينحدر من سلالتها أجنبياً.

وحق الإقليم JUS SOLI وهو الذى يهتم بصورة رئيسية بمكان الإقامة، وتعطى ألمانيا وسويسرا امتيازاً لحق الدم فى حين أن الدول التى تشكلت بفعل الهجرات، كالولايات المتحدة الأمريكية تلتزم بحق الإقليم.

وأمنت فرنسا بمزج الاثنين تقليدياً، ويتغلب الاتجاه المسيطر اليوم، المفضل لحق الإقليم. فقد باشر القانون رقم 33 / 933 الصادر فى 22 تموز 1993 بتعديل مهم لنظام الجنسية الذى أدخل بشكل خاص التزام كل شاب مولود لأبوين أجنبيين أن يبين بصراحة - ما بين عمر 16 و 20 عاماً - إرادته بحق اكتساب الجنسية الفرنسية.

ويتترجم متطلب السعى الإرادى - دون غموض - الالتحام الطوعى بقيم الجماعة القومية، وهكذا بينت إرادة التوصل إلى الجنسية الفرنسية هذا الشكل لعقد صريح للانتماء.

وفى نوفمبر 1997 تراجعت الأغلبية الاشتراكية فى الجمعية الوطنية عن هذا الالتزام، ملحقة بذلك تقادم مشروع القانون المطروح من قبل الحكومة.

ومن الآن فصاعداً، يصبح اكتساب الجنسية الفرنسية آلياً فى سن الثامنة عشرة لكل شاب ولد على الأرض الفرنسية، وأقام بها خمس سنوات على الأقل منذ عمر أحد عشر عاماً.

وعلى أية حال، هذه هى الإرادة التى عبّرت عنها الحكومة بعد النقاش الذى تطوّر لدرجة أن الجمعية الوطنية هى التى صاغت قراءته الأولى، وتبررت هذه الآلية المقدّرة لحق الإقليم - حسب المدافعين عنها - بواسطة احترام مبدأ المساواة والقلق المسبق لتسهيل عملية الاندماج.

وكانت هذه الآلية مدانة - حسب معارضيهـا - لأن إظهار إرادة الالتصاق وحدها لا يسمح بتشكيل عاطفة انتماء حقيقية.

وكشفت حدّة النقاشات البرلمانية القوة العاطفية للتمائل الاجتماعى، والحقيقة أن الاختيار الذى آثرته الدول فيما يتعلق بإجراءات الجنسية، يكشف عن المفهوم الذى صنع منها أمة هويتها فى خطر...

(٢) الإسنادات الإضافية المتممة: القوة والمشروعية:

لقد حافظت الدولة - الأمة على حوار ضروري، وغذت الإسنادات والعلاقات الإضافية والجدلية، فكانت القوة والمشروعية عناصرها الأساسية.

لأن القوة تطابق طريقة عمل الحكام الحائزين على السلطة، والذين يمارسون وظيفة القيادة. وانه من طبيعة كل سلطة أن تتخذ شكل إرغام وقهر مفروض وظالم على المحكومين، وتتغير كثافة هذا الإرغام حسب منطق السلطة الذي يتأهب «لقدرة» تعبر عن نفسها بالعنف الذي يستبعد أى نقاش، فيما تدعو «السلطة» إلى التضليل والخداع وتحرض الإدارة على احتجاج المحكومين، لكنه مهما كانت درجتها فإن «القوة» تمثل طريقة العمل المفضلة والمميزة بوحدة الجوهر مع الدولة التي تمثلها، بحيث لا يمكن ممارستها إلا بحالة احتكارية.

وفى تعبير «قوتها» الموصوف بالعام، لا يمكن للدولة أن تقاوم بعض المزاومات مهما كانت. ولا يمكن أن يتم التفاوض مع النظام العام الذي ترسخه بل ويفرض نفسه، وسيقود تلاشيه ومعارضته إلى موت الدولة بصورة حتمية ويقدم المثال «الكونغولي» من بين الأمثلة الأخرى إشهاراً مؤلماً جداً.

وبدون شك، نستطيع أن نتصور فى هذا النظام الطوباوى وجود مجتمع منتظم ذاتياً مولداً لانسحاب طبيعى بحالة عفوية دائمة.

لكن هذه الملائكية لا تترجم الوضع الحقيقى للمجتمعات الإنسانية الممزقة بين مصالح متناقضة مخترقة بادعاءات متضاربة تحافظ على «حرفية»^(١) حتمية.

ومن أجل البقاء والديمومة، يُظهر كل مجتمع طرائق تنظيم توحى بعلاقات واسنادات حتمية لسلطة ذات طبيعة ظالمة «لأنها تكون متناقضة مع ذاتها».

ومن الضروري، وجود شروط محددة كى توجد الدولة نفسها، وفى هذه الأثناء لا تستطيع القوة بكونها عنصراً كافياً أن تبرر على الأقل فضائح الأنظمة الشمولية التوتاليتارية.

(١) الحرفية «CORPORATISM» نظرية اقتصادية - اجتماعية تقول بإيجاد مؤسسات حرفية نقابية تخول سلطات اقتصادية واجتماعية وسياسية «الترجم»

وكذلك تكون موافقة الحكام ضرورة جوهرية للدولة - الأمة

وحسب تعبير «سييس» SIEYES «إذا جاءت القوة من فوق فإن الشقة تأتي من تحت». وهذه طبيعة المشروع التي تترجم ثقة المحكومين تجاه الحاكمين، فإرضاء الخضوع للأوامر التي تصدرها مباشرة أو بواسطة ممثلها. وعلى سبيل المثال «إذا أجبر شخص ما شخصاً آخر على عبور الطريق خلال ممرات محفوظة، من أجل هذا فإنه من المحتمل أن يظهر هذا السائر المرغم بأقل أو أكثر سخطه ضد هذا الأمر الحاسم الذي يبدو له اعتداءً على حريته. ولكن إذا صدر هذا الأمر عن موظف يلبس زياً رسمياً لا يترك مجالاً للشك بهويته، فإن هذا السائر المعاند سيدعن تحت طائلة تعرضه لعقوبة وتحرير محضر بحقه.

ولا يتعلق اختلاف هذين الوضعين بالأفعال، وفي الحالتين يكون انتهاك حرية الذهاب والإياب حقيقياً ويطابق مع مراعاة اللوائح والتنظيم، كما يتعلق بصفة مصدرى الأوامر.

فلا يستفيد الأول من أى تفويض يؤهله لاحترام النظام العام، فى حين يكون الثانى «مثل القوة العامة» مفوضاً كما ينبغي باحترام ومراعاة هذا النظام...

وإذا استسلم السائر المعاند لإيعاز الثانى، فيكون ذلك بسبب صفته كممثل للدولة، ويستشعر واجب الخضوع كال التزام، لا سيما مع وضوح أن أى عصيان وتمرد يكون مداناً ومعاقباً «وهذا ما يثبت أيضاً كلفة وجود الإرغام والإكراه كحيز متمم لكل علاقة قيادة وخضوع».

ويدعن كل مواطن لأنه يقدر أن واجبه هو افتراض وجود العقاب الداعم أكثر أو أقل لهذا الالتزام المتأجج.

والوضع المألوف أن يوافق المواطنون على واجب الإذعان للأوامر التي تصدرها الدولة باستثناء بعض المراحل المضطربة القادرة على اتخاذ شكل الثورات.

ولا يستبعد إثبات الحالة هذا، أن يكون ضمنه مناقشات ومفاوضات مسبقة حول طبيعة معظم الأوامر، ولكنها تدخل بصورة طبيعية فى سياق السيورة التقريرية، وليس بعد اتخاذ الأمر. ومن جهة أخرى، لا تقتحم النزعات عموماً الحق الشرعى للحكام لإيضاح الأوامر القسرية.

فما هو أساس واجب الخضوع «الجوانى» المستبطن بقوة؟.

«إن المشروعية يجب أن تكون ملزمة بالأشياء المشروعة». وكتب جورج بوردو GEORGES BURDEAU أن «الفعل أو الوضع الذى يستند إلى فكرة الحق، يكون صالحاً للحظة معينة فى جماعة معينة».

وحاز هذا التعريف على امتياز إبراز ثلاثة مظاهر جوهرية للمشروعية:
إذ إنها توافق بداية «فكرة الحق» وبهذا تحمل الارتباط بالقيم السائدة فى المجتمع، حيث تكون التعبير عن هذا الجزء وتعادل الموافقة المشتركة لحق الحكام فى القيادة.
لكن فكرة الحق هذه «تكون صالحة للحظة معينة، وربما تكون من طبيعة أخرى، وفى لحظة أخرى، لأن المجتمعات تطوّر وتغيّر أفكارها المسيطرة.
وفى هذه الحالة لا تستفيد المشروعية من أية حقيقة موضوعية مطلقة وحاسمة، وترافق القيم المجتمعية وتتبع سياقها وسيرورتها.
ووصف ماكس وبير الأوجه الثلاثة التى يمكن أن تركز عليها، إذ إنها تعود تقليدياً إلى الطمى التاريخى بإثبات هوية السلطة «التي كان يمارسها البطارقة ومالكوا وإقطاعيو الأرض».

— وتترجم «جماهيرياً» المنصب المضلل الذى يمارسه المستفيد منه.
— وتقبل بصورة «مشروعة» قيادة السلطة الممنوحة لها بواسطة القانون.
— وأخيراً تكون «فكرة الحق» صالحة فى جماعة معينة، بقياس النسبة الحتمية للمشروعية.

فكل مجتمع يحمل قيمه الخاصة به ويخفى المشروعية التى تناسبه.
ففى ظل العهد القديم فى فرنسا «كانت شريعة الإفرنج» تترجم الارتباط بالانتقال الوراثى للسلطة. «وقطعت الثورة هذا الحبل السرى» وساهمت بإحلال مشروعية ديمقراطية جاعلة^(١) من اقتراع دافعى الضرائب «اقتراعاً عاماً» حيث اعتبرته المصدر المعترف به للسلطة.

(١) اقتراع دافعى الضرائب «SUFFRAGE CENSITAIRE» نظام سياسى يقضى بأن يكون المواطن دافع ضريبة كى يحق له الاقتراع.

ففى إيران، يشكلّ التكيّف مع القيم الإسلامية المفسّرة من قبل «الأئمة» المرجعية الرئيسية، ما دام هناك قبولٌ من الأمة الفارسية للتفسير القرآنى المشهر رسمياً، والذى ستثبت به مشروعية الحكم مادامت موجودة، بواسطة فرضية التأثير المتبادل مع الأيديولوجيات السائدة فى المجتمع، بيد أن المرجعية الإسلامية فى حقيقتها وجوهرها لا تقدم ذريعة ترسيخ الأنظمة الشمولية والتوتاليتارية.

وبالنسبة للغرب، يتعلق تفوّق ورجحان «المشروعية - الديمقراطية» على أية مشروعية أخرى بالوضوح مهما كانت هذه المشروعية «سلائية» أم «ثيوقراطية» ويكون هذا خياراً قيماً بالجواهر الذاتى.

وتتطابق المشروعية عموماً مع الإجماع على ضرورة وجود سلطة عليا وعلى الولاء الذى يُحوّل هذه السلطة حق التصرف بأشخاصها ومواضيعها بوجه حق. وهذا المعيار الثالث الذى جعله جوزيف ستراييه «يسمح بتمييز ظهور الدولة واثاقها».

وإن كل محاولة توجّهت لدعم أية مظاهر أخرى لتطويق المشروعية بشكل جيد، كان مصيرها الفشل والاحقاق، وبحجة أن تكون السلطة التى تمارس «سياسة دقيقة» والتى تدافع عن المصلحة القومية مشروعة، لم يكن لها أى معنى، لأنها ليس فقط لم تكس هذه التقديرات أى مضمون ومحتوى موضوعى مقبول عموماً، بل لأن هذه التقديرات لم تحمل أى إطلاع على النتائج والقرارات الحكومية ولا على أساس الحكم. ومع ذلك تُقدّر دائماً النتائج القابلة للنزاع، فى حين أن المشروعية تُقدّر بشكل للتجربة.

فهل يجب القبول، باتباع ذريعة أن الحكومة التعاقدية (عام 1792-1795) الناجمة عن انتخابات مزوّرة، وحملت الرعب بذاتها، كانت مشروعة لأنها بدون شك تحاشت الأخطار الجسيمة فى الجماعة الوطنية، فى حين أن الجمهورية الثالثة الناجمة عن انتخابات نزيهة لم تكن مشروعة لأنها لم تستطع أن تتجنب كارثة 1940 ؟

إن كل تعريف يضع فى حسابه مثل هذه المعايير يكون كما سمّاه «جورج فيديل» 'GEORGE VEDEL' «بالوقت ذاته، خطراً وغير متماسك فكرياً».

وتتقوى المشروعية والقوة، الواحدة بالأخرى، بشكل متناقض كلياً. ويشعر أكثر الحكام أنهم جاءوا بواسطة مشروعية متجذرة بقوة وبدون القهر الذى يكون بحاجة للإثبات والتأكيد، لكنهم إذا أبعدا أنفسهم عن القيم السائدة فى المجتمع فإنهم بذلك يهشمون مشروعاتهم، وأكثر من ذلك يجب على القوة أن تساند أعمالهم.

إن هذه العلاقات المعقدة تصف «الإقرار الشرعى بصفة السلطة» الذى حدده «هيربير ماركوز» HERBERT MARCUSE «بأنه يتعلق بعملية يتخذ بواسطتها الإرغام والطبقة الحاكمة والسلطة القمعية شكل السبب الموضوعى». وإن ما جعله واضحاً وجلياً، هو ذلك البناء الاصطناعى الذى جعل من نفسه أمراً مفروضاً.

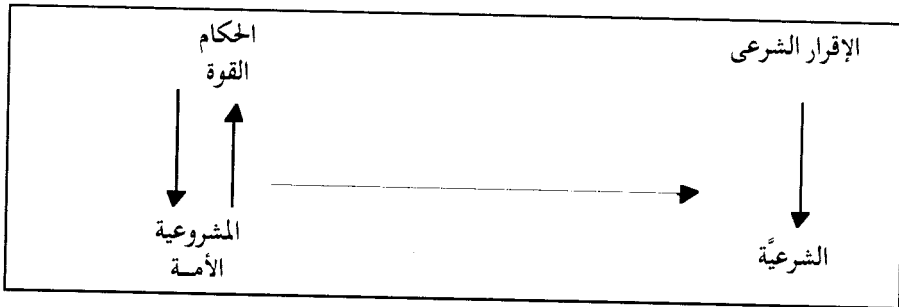
ففى القانون المدنى، يعطى الإقرار الشرعى «الولد الطبيعى»^(١) بشكل متماثل نفس الحقوق التى يتمتع بها الأولاد الشرعيون المولودون نتيجة عقد زواج رسمى وقانونى ويجعل من الأولاد الطبيعيين شرعيين، فى حين أن شرعيتهم تنجم عن إرادة شخصية أو عن قرار محكمة.

وهنا يتشابه السيناريو، بما أن الإقرار الشرعى بالسلطة يساهم بمنحها حالة محمية ومُصانة. وبهذا تكون السلطة المشروعة هى الولد الطبيعى للمجتمعات، وتبدو بهذه الحالة كضرورة طبيعية واضحة، فى حين أن إقرارها الشرعى يكون عملاً إدارياً. وتتميز المشروعية عن الشرعية، التى تتعلق باحترام قواعد المساهمة فى السلطة، بأنها تكون فى أشكالها بقدر ما تكون فى إجراءاتها، وتدقق قواعد اللعبة، فى حين أن المشروعية تتموضع بمستوى روح اللعبة.

وتتطابق الشرعية مع القانون الوضعى، فى حين أن المشروعية تتعلق بعالم القيم وتكون العلاقة معقدة ومتكاملة بين القوة والمشروعية والإقرار الشرعى والشرعية، بنفس الوقت.

ويغذى حوارها اللامنقطع الديناميكية التى تنتظم حسب اللوحة التالية:

مكونات الدولة



(١) الولد الطبيعى : «LENFANT NATUREL» هو الطفل الناجم عن علاقة جنسية بين رجل وامرأة عازبين دون عقد زواج شرعى «المترجم».

ويقدم هذا المخطط الحالة الثابتة للحكام المشروعيين والشرعيين، كما أن هناك حالات أكثر تعقيداً يمكن تقديرها.

وهكذا، نستطيع أن نثبت أن فرنسا عاشت ما بين (1940-1944) حالة تفكك بين نظام «فيشي» VICHY «والحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية القائمة بزعيمها الخاص الجنرال دوغول» "DE GAULLE".

وصحيح أن المارشال «بيتان» "PETAIN" تولى السلطة شرعياً في 10 تموز 1940 في حين أن السلطة المعلنة من قبل الجنرال دوغول بدت غير شرعية...

ولكن، هل يجب الحفاظ على عدم مشروعية نظام فيشي وتأكيد شرعية الجنرال «ديغول»؟ ففي عام 1940 كان المارشال «بيتان» يستفيد من حالته كمحارب «في أعوام 1914-1918» ولم تكن مشروعيته قابلة للنزاع أبداً.

وكان يجب انتظار العام 1943، وتوالى التراجعات الجادة للجيش الألماني كي ينعطف الفرنسيون عن القيم المؤسسة لمشروعية المارشال «بيتان» ويتبنوا المقاومة المشروعة حينها، بل وحينها فقط، صنع الجنرال ديغول الذي سيبكر شرعيته الخاصة.

ويمكن أن تسقط حكومة شرعية إذا جردتها التغيير العميق للقيم السائدة من مشروعيتها. وكانت هذه حالة عدد غير قليل من دول أوروبا الوسطى.

وعلى وجه الخصوص، ما حصل لجمهورية ألمانيا الديمقراطية عام 1989.

وعلى العكس تماماً، غالباً ما تعرف حكومة مشروعة كيفية ابتكار شرعيتها الخاصة، حيث تصلبها فكرة الحق على إقامة وتشكيل الحق نفسه، وتسود القيم على التقنيات القانونية وتتولد الشرعية بواسطة الإقرار الشرعي.

وفي عصر يبعث فيه الأشرار فساداً، ويؤمن الكثيرون بواجب مطابقة قوة المشروعية مع منحى شعبية الحكام المقدرة بانتظام، فإن مثل هذا الإدعاء يكون خطراً تقنياً ومرفوضاً سياسياً.

ويأتى خطره من المجادلات المبررة المتعلقة بقياس ضغوطات السبر العميق، حيث تقوم الدقة مقام التنبؤ عندما لا يتعلق الأمر بتصوير ضبابي عابر.

وتنجم ميزته المرفوضة عن قيم التغيير الذي يؤدي إلى مثل هذا الاستدلال: ففي الأنظمة الديمقراطية تخرج المشروعات من صناديق الاقتراع.

وفرض استبدالها باقتراع الرأي العام هذا المبدأ بشدة وسمح بجميع التعسفات والتجاوزات تحت إشراف الهيمنة السياسية والتلاعب بالانتخابات.

وتصبح القيم المؤسسة للمشروعات مهمة جداً، كونها متبددة بواسطة اللجوء إلى تقنيات سطحية.

ثانياً:

سمات الدولة:

عندما يتكوّن نظام الدولة، فإنه يحتفظ بالسمتين القانونيتين اللتين تكوّنان إلى حد ما علامات ودلالات خاصة، وهما:

الشخصية القانونية والسيادة. وإذا علق الإجماع أهمية كبيرة على هاتين السمتين، فإنه من المناسب ملاحظة أن الشخصية القانونية لا يمكن أن تكون مؤهلة بصفة نوعية دولية، سيما وأن السيادة التي تخصها تجدها نفسها اليوم كمشكلة كبيرة وموضوعاً مطروحاً للنقاش.

وإن زوالها المحتمل وتلاشيها يغذيان التساؤلات الكبيرة عن مصير «الدولة - الأمة».

(١) الشخصية القانونية:

إن الدولة شخصية اعتبارية للحق العام، وإن الابتكار القانوني للشخصية الاعتبارية هو حيلة وخداع، وهو الابتكار الفكري الذي يستخدم الحق والقانون كي يوسم منظمة ما، بحياة مستقلة.

وعندما لا يمكن لأى شك أن يقوم على حقيقة الأشخاص الماديين، يسمح هذا التصور للأشخاص الاعتباريين بالاستفادة من وجود قانوني مشابه باعتبارهم مواضع حق بنفس الصفة التي يمتلكها الآخرون.

ويقول «جورج بوردو»: لم يشاهد أحد الدولة، وب نفس الوقت من يستطيع إنكار وجودها.

وتتعلق بيّنة وجودها الواضح فى نواح متعددة، وتكون هذه شخصيتها التى تحملها وتسمح لها بالتحرك. ويؤدى مثل هذا التوصيف إلى أربع نتائج:

- قبل كل شىء، وبواسطة هذه الموارد، تثبت الدولة بقاءها وديمومتها المنفصلة عن الهوية المؤقتة للحكام الذين لا يكونون إلا منتفعين عابرين بإمكانياتها.

ومن أجل إثبات استمراريتها فيما وراء اضطرابات السياسية، يجب على الدولة أن تحترم التزاماتها، لأن كلام الدولة يلزمها بحالة مطلقة ومحتمة. وإذا لم تفعل ذلك فإن مصداقيتها تكون فى خطر وهذا هو ثمن بقائها.

ولا يقتصر الأمر على التفكك القائم بين الدولة التى تجسّد الأمة وبين الحكام الذين يتكلمون ويتصرفون باسمها والذى لا يقيم على أسس صلبة المشروعية التى تخص - جوهرياً - هوية الدول أكثر من هوية الحكام.

وبدون شك، يجب التسليم بأن الدولة المتجسدة للأمة هى - بالجوهر - حاملة لقيمها، وأن المشكلة لا تطرح نفسها إلا فيما يخص الحكام.

- وبكونها شخصية قانونية، تكون الدولة مالكة للحقوق والواجبات، لكن طبيعيتها حقوقها، تجعلها نوعية بسبب الوضع الخاص الذى يمنحها امتيازات «القدرة العامة»، وبما أنها تتصرف باسم «المصلحة العامة» المقدمة بشكل ضرورى على المصالح الخاصة.

- كما تسمح لها شخصيتها القانونية بامتلاك إرث يتكوّن - أساساً - من الأملاك العامة، والذى يخضع أيضاً لنظم حماية خاصة.

- وكأية شخصية قانونية، تستطيع الدولة - فى النهاية - أن تلجأ إلى القضاء، وينتج عن هذه الملاحظات، أن الدولة لا تكون شخصاً كالأخرين فى تهمين وتقدير شخصيتها القانونية.

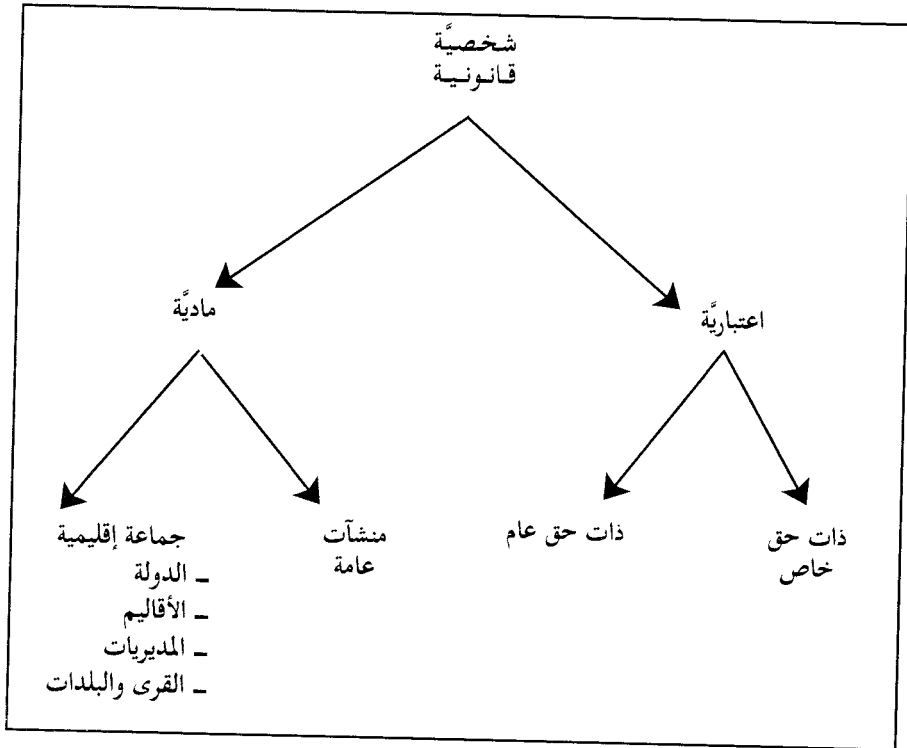
ومع ذلك لم تكن الدولة هى الشىء الوحيد الذى يستفيد من هذه السمات القانونية، لأنه يتعايش فى نظامنا القانونى أشخاص اعتباريون يرتبطون بالحق الخاص كالشركات والمشاريع التجارية. وكذلك هناك شخصيات اعتبارية تخضع لقواعد الحق العام، وتشمل هذه الأخيرة بصورة أساسية الجماعات الإقليمية والمنشآت العامة.

وبالتحديد، تمارس الجماعات الإقليمية صلاحياتها فى الحيز الإقليمى المخصص لها، كما هو وضع الدولة فى فرنسا، بل وأيضاً وضع المديريات والأقاليم والقرى والبلدات.

ولا تتصرف المنشآت العامة إلا ضمن إطار صلاحياتٍ متخصصة، وينسحبُ على سبيل المثال المشافى والجامعات.

ويسمح المخطط التالى بتركيب القانون الفرنسى بصورة نوعيّة.

«الشخصيّة القانونيّة»



(٢) مسألة السيادة:

إن الجماعة الإقليمية هي الشخصية الاعتباريّة ذات الحق العام والصلاحيّة العامة. وتمتاز الدولة عن ممثليها بسبب سمتها القانونيّة الثابتة، ألا وهي السيادة.

«إن السيادة هي المبدأ المجرّد المميّز للحائز علي السلطة المشروعة. وتعبّر السيادة ذات الأساس الإلهي أو الإنساني عن هويّة السلك السياسي وعن المكان الذي تنعقد فيه مهارة الضوابط وواجبات الإذعان لسن القوانين والمراسيم».

وتمنح سلطة الدولة لملكها أهليّة التدخل دون منافس، ويكونه سيداً مطلقاً فإنه لا

يخضع لأي نظام سياسي، ولن يكون بحاجة لإبداء الأسباب من أجل المصادقة على أفعاله.

ويكمل جورج بوردو: «وتتجلى حرية أفعاله الكاملة بواسطة السمة المطلقة لمطالباته وادعاءاته. ولا يخضع لأحد وليس لديه أى تبرير يقدمه لأى كان، ويثبت نفسه بشكل قطعى تحت اسم الدولة التى تبرر كل شىء بواسطة عرضها فقط». ويلخص لوفور "LEFUR" بأنه يحتفظ: «بصلاحية الصلاحية» التى يترجمها شارل ايسنمان CHARLES EISENMAN «باللامحدودية الكلية»...

وتخول هذه السمة النوعية الدولة جلاله ومهابة شبه إلهية تشرع تقديسها. وعلى مدى التاريخ، تزامن التثبيت والاعتراف بسيادة الدولة مع البزوغ العسير للدولة الأمة، حيث كانت تقوم الإمبراطورية الرومانية - الجرمانية المقدسة على إدارات الإمبراطور وقداسة البابا.

وفى دراسته عن «ابتكار السيادة» يبين «ألبير ريغودير» -ALBERT- RIGAUDIERE «مرحلة رمزية فى تجريم واتهام مبدأ الاتحاد الإمبراطورى» مطابقاً بذلك الفترة التى أقرها «هو غوشيو دوبيز» "HUGUCCIO DE PISE" «رجل القانون العالم بالقوانين الكنسية والمتوفى عام 1120» كإدارة مطلقة وكاملة PLENAET ABSOLUTA POTESTAS للإمبراطور، والذى نادى - بآن واحد - بضرورة «إدارة عليا رئيسية وعظمى فى كل مملكة SUPREMA "POSTESTAS PRINCIPALIS ET- MAJORA".

وقد ترافق هذا الإعداد المعقد لهذه السيادة فى صيرورتها، مع البناء البطيء للدولة - الأمة والذى ثبت نفسه - بصورة بدئية - على ثلاثة مستويات إضافية ومتممة.

فقد منح الملك نفسه صفة القاضى، التى أصبح من خلالها مُشرعاً. وقد تموضع هذا التحرك خلال القرن الرابع عشر، حيث توسع امتياز إصدار العملات المُقرّ فى ظل فيليب السادس بين الأعوام 1328 - 1350 بدءاً من عام 1439 بترسيخ الضريبة المستمرة. كما أصبح الملك أيضاً زعيم الحرب وزعيم السلام بشكل قطعى، عندما منع «سان - لويس» "SAINT-LOUIS" الحروب الخاصة المحظورة رمزياً عام 1258.

وكان لويس الرابع عشر "LOUIS XIV" أول من وطّد بناء السيادة الملكية ثم الدولة بجملته الشهيرة «أنا الدولة» "L'ETAT C'EST MOL" وبذلك تحقق التحول الثلاثي من إصدار الأحكام إلى القانون ومن العملات إلى الضريبة ومن الحرب إلى السلام. وبسبب هذا التطور استطاعت الدولة أن تطالب بجلالها المهيّب وبيادتها دون نقيصة التشبه بالله.

وسؤكذ: جان بودان "JEAN BODIN" عام 1576 بأنها «مطلقة ودائمة وغير قابلة للانقسام».

ويذكر جان جاك روسو أن جوهرها «لا يمكن أن يكون محدوداً، فهي إما أن تكون كل شيء أو تكون لا شيء».

وعندما تثبت نفسها، وتفرض جميع السلطات الأخرى، فإنها تعبر بذلك عن نفسها علي الصعيد الداخلي بشكل أكبر منه علي الصعيد الخارجي، بواسطة الاحترام المطلق والمطلوب للدول الأخرى والذي يجعلها علي قدم المساواة مع هذه الدول.

وستصبح الدولة ملكية ومن ثم دولية في ظل الملكية، لأن المنتفعين بها سوف يتبدلون مع المصادر المقررة بواسطة مشروعية اللحظة.

وقد أقامت الثورة الفرنسية وأسستها علي أساس الأمة أو الشعب لأن كل واحد من حاملها يغذى منطقاً مختلفاً، وانبثقت السيادة القومية والوطنية من هذا الكيان المجرد الذي كانت الأمة أساسه، ومن أجل أن تعبر الدولة عن نفسها كان من الضروري حينها التفريق بين تمثيلها، لأن كل واحد منهم يتكلم باسمها، لذلك كان تفويضها تمثيلاً وشاملاً.

وقد منح هذا المنطق قيمة مطلقة للقانون لأنه تعبير عن الإرادة العامة.

وازدهرت السيادة في ظل الديمقراطية البرلمانية، وإذا وُصفت بأنها «شعبية» فذلك لأنها السيادة التي تطرح الإقتراع كمذهب مُسلم به ارتكزت به علي الشعب المدرك بتنوعه وبمكوناته النفسية المتناقضة، والتي لا يكون الإقتراع بها وظيفة وإنما حق مصان لكل فرد.

وبالنتيجة، لا يكون ممثلو الدولة سوى أبواقٍ محاطة بتوكيل خاص وأمر.
وقد كرّست الديمقراطيةُ المباشرة هذا المفهوم، فقياساً إلى التصنيف الفقهي التقليدي،
كان نص دستور عام 1958 غامضاً، لا لأنه جذر الجمهورية الفرنسية بهذين المنطقيين
معاً، وإنما بسبب صياغته القابلة للتنازع، والذي تقول مادته الثالثة «إنَّ السيادة الوطنية
تتعلق بالشعب الذي يمارسها بواسطة ممثليه عن طريق الاستفتاء العام». وقد انضوي
استدعاء الممثلين في المنطق الوطني واللجوء إلى الاستفتاء في المنطق الشعبي، ولكن
الجزم بأن السيادة الوطنية تتعلق بالشعب، بدا بصورة فقهية غير صحيح.

وما تم إثباته بشكل قطعيّ أن سيادة الدولة ستواجه مشكلتين:
فقد حرّرها ادعاؤها المطلق مبدئياً من أية ضغوطات، إذ إنها من هذا الحين يمكن أن
تتدنى نحو الاستبدادية المتطرفة.

وفي الوقت الذي يتأكد فيه استعلاء الدولة على القانون المُبتكر، فكيف يمكننا
المصالحة بين هذين المنطقيين المتناقضين؟

أضف إلى ذلك، ألا يمكن أن تحدث حدود حتمية للسيادة التي تبدو عصية على كل
تشرذم وانقسام في ظل القانون الدولي الذي لم يزل يمثل الحالة الفرنسية الديناميكية في
بنية الاتحاد الأوروبي؟

- الدولة والحق «القانون»

إذا كانت الدولة سياداً مطلقاً، فكيف نفسر خضوعها لقواعد الحق؟
تحاول أربع فرضيات الإجابة - بحالة متنافرة - بعمق علي هذا التساؤل.
- تركز الأولى على إنكار - وبكل بساطة - سيادة الدولة، وتؤكد بشكل قطعي على
أن الحق لا يرتبط بها. ولا تستحق هذه الفرضية أدنى تفكير، بسبب حقيقة فشلها الذريع.
- وتدعى الثانية - ذات الولاء الماركسي - أن الدولة لا تخضع بشكل حاسم للحق،
لأنه هو الذي يرتبط بها، وأن البنية الفوقية للحقيقة الاجتماعية، والحقوق المدركة
كمجموعة امتيازات والتزامات، يتم إقرارها من قبل السلطة المحتكرة لسلطة الدولة.
وعندما تتغير الطبقة المسيطرة بصورة حتمية بسبب الجدلية الثورية، ينجم الحق عن
هذه الطبقة الجديدة التي ستزواج مصالحها في السلطة.

ويمثل هذا التفسير فائدة تحديد المكان البارز والفاثق للدولة بابتكار المعايير القانونية، لكن عيوب هذه المعايير لم تكن سوى حيلٍ وخدع تَسِمُ الطبقة المسيطرة من أجل استمرارية هيمنتها.

- وتؤكد الفرضية الثالثة، أن هناك شيئاً فوق الدولة، ويفرض نفسه عليها، وهو القانون الطبيعي المتشكل بالتزامات متأصلة وأمدية شاملة.. إنها «آنتيغون» "ANTIGONE" التى طالبت أمام الملك «كريون» CREON باحترام القواعد الطبيعية مقابل مراسيم القوانين الوضعية.

ويطرح تماسك هذا الحق الطبيعي مشكلة كبيرة، فقد منع التطور الختمى للقيم من عصر لآخر وفى مجتمع وآخر وجود مضامين موضوعية شاملة ودقيقة.

- وأخيراً، تعترف الفرضية الرابعة بعدم خضوع الدولة البدئى للحق، بل تضيف أن الدولة - وبملاء إرادتها - تقرر خضوعها الذاتى للحق بشكل قصى.

وبعد التجاوزات الشمولية التوتاليتارية التى عانت منها البلدان الأوربية فى القرن العشرين، بدت الدولة - واقعياً - خاضعة بشكل إرادى للمبادئ المذكورة بإعلان حقوق الإنسان عام ١٧٨٩ المستفيد من تجربة التحرير الأمريكية. ويدعى هذا الخضوع الذاتى بـ «الدستورية» المبتكرة فى الغرب والتى تم من خلالها تقدير صعوبات تصديرها إلى ثقافات أخرى. وبالنسبة للدول تشتمل الدستورية على قبول احترام القيم المشتركة التى تشكل بغزارة القواعد الجوهرية لحياة المجتمع.

وقد أدرك ازدهار الحريات العامة وحماية الحقوق الخاصة أن يميز بوضوح أن المجتمع والدولة فى خدمة الإنسان وليس العكس.

وقد شكل تأكيد مبدأ فصل السلطات وتنظيم الانتخابات الحرة المراعية لتعددية التمثيل وتشجيع المواطنين على المشاركة بالحياة العامة فى المجتمعات، الدعامات المترجمة لإرادة دون حدود لمراقبة السلطة.

ويمكن لتعميم هذه القيم أن يؤدي أخيراً إلى بناء وتأسيس «الدولة المتحضرة» التي تحترم الإنسان وتحصر على أخلاقية أعمالها، لكن هذه الدولة المتحضرة أصبحت في بعض الحالات «دولة متواضعة».

لكننا لا نزال بعيدين عن هذا التأسيس والتحقيق، لأن عجز كل تحديد ذاتي يكون مستنداً على التقدير الحرّ والنية الطيبة للدولة، وسيشهد التاريخ أن هذه لم تكن سوى حواجز فعالة.

ولم تصمم الدولة على بتر سيادتها، الذي سيصبح بتراً ذاتياً بعدم ضمانها للسمّة الحاسمة لتحديداتها الذاتي بواسطة الحق، وفضّلت الاحتفاظ بحرية العمل كي تستجيب السلطة لحدوث الأوضاع الطارئة بالتنامي المفرط «لسلطات الاستثناء».

إضافة لذلك، هناك دولٌ كفرنسا لم تحتفظ إلا بتفسير حصري لتبعية القانون، بسبب الازدواجية القانونية التي تحمي سلطة الدولة.

وبالنسبة للقانون الخاص، أبقى الحق العام الدولة بوضع التفوق المتشكل بواسطة امتيازات القدرة العامة الممنوحة لها.

وكانت الامتيازات السابقة «والاستخدام المتفوق» «للعمل الإداري الأحادي الجانب» والامتيازات النوعية التي تحافظ بصيغة تعاقدية على بناء نظام المسؤولية الإدارية التي تبقية مفضلاً، كانت معادلة للأساليب التي تمنح الدولة وضعاً مرغوباً خصوصاً بالنسبة للشخصيات القانونية التي تدار بقواعد القانون الخاص.

والجميع متساوون أمام القانون، باستثناء الدولة ومبدأ التبعية للقانون والحق التي لا تحمل نفس المدلول، حتى لو أدخل موضوع اختصاص المساواة اجتهادات وأحكام القضاء في إطار اللجوء لتجاوزات السلطة التي تريد نفسها أن تكون صارمة وقاسية.

ومن أجل ضمان دولة حق حقيقية «تتم مهمتها التاريخية بالامتثال لمبدأ مساواة الجميع في العمل الإداري» يدقق جى. إم. ويهرلنغ «J.M.WOEHLING» على اللجوء لتعسفات وتجاوزات السلطة التي يمكنها من الآن فصاعداً أن تتخذ إلغاء الأعمال الإدارية غير العادلة كعمل ومنهج، وهكذا يأخذ اللجوء للحق العام مكانه بين الإجراءات في نظام قضايا النزاع الإداري الموحد.

ويكون من المناسب تحديد أن الإثبات الاحتفالي للمبادئ الموصوفة بالمقدسة لا يضمن بالضرورة تمثل وتطابقية الأفعال.

ويقدم كل من جى - أم بونتو «J.M.PONTAUT» و«إف - سبينر» «F.SPINER» الإشهارات المؤسفة فى تحليلها اللاذع للحالة الفرنسية المعنونة بـ«الدولة خارج القانون» بأنها تتوافق مع الليبراليات التى ترفضها للآخرين، ممارسة «بواسطة الخروقات» نشاطات لا تستطيع وصفها بالمدانة، إذا كان غيرها مرخصاً له بالاعتزاز بها، وعاكفة، بلا حياة، على ممارسات تدليسية متدبقة بملذات الفساد المشهور والوقح.... والدولة الفرنسية كغيرها، لم تدل ببرهان التبعية للحق والقانون.

«إن الفساد، اليوم، هو المحاولة الفعالة لتدمير دولة الحق والقانون» هكذا يقول دى. فان ديروايد «D.VAN DER WEID»، وإذا وجدت دولة الحق نفسها ملتزمة بالضرورة ضد الصيغ المتعددة التى مازال يمكن أن تتخذها على مستوى إجراءاتها الاحتياطية فى قمعها الضارى والمتوحش، فإنه سيتم تجاوزها بواسطة الإجراءات العقابية المدانة التى تخترق الحدود وتتجاوزها.

وقد فرض البحث عن الفعالية والنجوع نفسه عليها «تجديد سيادتها من أجل تعزيز سلطتها». وبما أنها كائنة بنفسها، لم تستطع إنجاح احترام سيادة وسمو الحق، وهذا تحدٍ قليل من الدول قدّرت الاستجابة له بالوضوح الذى يفرض نفسه وبالإرادة التى تنطوى عليه.

وترتكز دولة الحق على تطابق وتمائل عالين، هما: الدولة والمجتمع المدنى.

ولأنها تريد أن ترى نفسها حامية - بصورة جوهرية - للفلك التكوينى الخاص للمجتمع المدنى «كان إثباتها لا ينفصل عن الدولة الدنيا». ويحدد جاك شوفالييه «JACQUE - CHEVALIER» أنه ينضوى عمداً تحت ذريعة ليبرالية إيديولوجية. وفى هذه الحالة، صدعت دولة العناية الإلهية التمييز الأساسى، وقلصت تدخلية الدولة بصورة محسوسة الاستقلال الذاتى للمجتمع المدنى.

وتطورت الدستورية «بذريعة خيبة فاعلية الدول التى تشجعت بالانطواء على نشاطات جوهرية محدودة. وقد شكلت دولة العناية الإلهية فيها التربة الخصبة، ومنذ ذلك الوقت الذى اتسع فيه التفكير بدولة الحق بتحديد نفسه، قام باقتباس ثلاث نظريات:

وتطابق نظرية الحق ضد الدولة إحدى هذه النظريات الثلاث، والتي أشهرت خصوصاً من قبل برنار هنرى ليفي «BERNARD. HENRI - LEVY» والتي جعل منها عنصر تفكير فى «الكفاح ضد الوحشية ذات الوجه الإنسانى».

– ونظرية «الحق بدون الدولة» التى حافظ عليها مناصرو الليبرالية المذهبية التى اقتفت آثار «F.A.HAYEK» والتى استأنفت تنظيم خطاها.

وسمحت النظرية التاريخية لـ «بلاندين باريه كرييغر» - «BLANDINE»
«BARRET - KREIGER» بتبيان أن الدولة والقانون يعودان إلى الملكية المطلقة
«بسبب سيرورة بناء اجتهادات القضاء والتشريع» التى تبنتها فرنسا وانجلترا بوقت مبكر جداً.

واستندت المشكلاتية المثارة بواسطة العلاقات بين الدولة والحق على مجابهة سيادتين:
سيادة الفرد وسيادة الدولة المكونتين للمجتمع المدنى الخاضع للنظام المعيارى للدولة،
وترسخت تلك المجابهة فى صميم العلاقات المجتمعية.

السيادة والاتحاد الأوروبى؛ المثال الفرنسى؛

فى عام 1957 قررت فرنسا مع دول أوروبا الغربية الأخرى تشكيل المجموعة الاقتصادية الأوربية، وقد أقرت معاهدة روما – على الصعيد الاقتصادى – تعاوناً «بيدولى»
«بين الدول» بمضمون تكاملى، وترافق التوسع بعدد شركاء آخرين مع تعميق مؤسساتى، مكوناً بذلك «الأوروقراطية» – «نظام وظائف المؤسسات الأوربية» – وغالباً ما كانت هذه الأوروقراطية مهانة، وبقيت القرارات السياسية وطنية وإقليمية فى جوهرها، وسمحت قاعدة الإجماع بتأمين رتاج مناسب وملئ. إضافة لذلك تستطيع كل دولة – عند الحاجة – أن تحتج بمصالحها الوطنية كى تتحرر من الالتزامات فى الحالات الأكثر صعوبة.

وقد أدى تشكيل السياسات المشتركة، وخاصة السياسة الزراعية، إلى رجحان البعد الأوروبى على أهليات تدخل الدول الأعضاء.

وطرحت معاهدة «ماستريخت» الموقعة بين الشركاء فى 7 شباط 1992 والتى صادقت

على ضبط الأحكام فى فرنسا بالاقتراع العام فى 20 أيلول 1992 بشكل لا يقبل الجدل مصير السيادة الوطنية.

ومن إجراءاتها الأكيدة والمعبرة بهذا الخصوص، أن يكون بها حق التصويت وأهلية الاقتراع فى الانتخابات البلدية لصالح جميع المواطنين الأوربيين، وكذلك إجراء قرار إخفاء الفرنك لصالح عملة موحدة، وإسناد سياسة تأشيرات الأجانب إلى مجلس الوزراء الأوربى.

وقد تطلبت أهمية هذه الإجراءات مراجعة شاملة للدستور الفرنسى، وهكذا خولت المحاكم الأوربية سلطات تتعلق بشكل تاريخى وغير قابل للنزاع بسيادة كل دولة. وعلى هذا الصعيد، شهد وضع المجلس الدستورى ضمانات الصعوبات والعقبات.

فقد أدخل بالاقتراع العام المباشر سابقا فى 30 كانون أول 1976 بغية تقرير دستورية القرار المشترك لانتخاب البرلمان الأوربى.

وقد قرر حينها: أنه إذا تأكدت دياجة دستور 1946، بواسطة دستور 1958 فإنه يقترح - تحت تحفظ المبادلة - أن تقبل فرنسا تحديدات سياسية ضرورية فى تنظيم الدفاع عن السلام، وألا يسمح أى إجراء له طبيعة دستورية بتحويل كل أو جزء من السيادة الوطنية إلى تنظيم دولى مهما يكن.

ويختتم قائلاً: «إن نموذج الانتخاب المقرر للبرلمانيين الأوربيين ليس له أثر ابتكارية سيادة، ولا مؤسسات لها طبيعة متعارضة مع احترام السيادة الوطنية».

وفى 9 نيسان 1992 تجابه مع إجراءات معاهدة ماسترخت، وادعى أن تحويل الصلاحية يجب ألا يتخاصم مع الشروط الجوهرية لممارسة السيادة الوطنية، وحدد أن الدولة تمتلك واجب احترام مؤسسات الجمهورية، واستمرارية حياة الأمة وضمان حقوق وحرريات المواطنين.

كما أكد على وجه الخصوص على أن احترام السيادة الوطنية لا يشكل حاجزاً لذلك الذى يمكن أن تبرمه فرنسا من التزامات دولية بقصد المشاركة فى ابتكار أو تطوير منظمة دولية دائمة مهيورة بشخصية قانونية ومحاطة بسلطات قرار نتيجة لتحويل الصلاحية الموافق عليه من قبل الأعضاء.

وينجم عن هذه القرارات أنه إذا كانت حدود السيادة مأذونا لها، فإن تحويلها لا يخصص به أبداً، فى حين يكون تحويل الصلاحية مسموحاً به.

وقد أثار هذا التفسير مسألتين مهمتين:

فهل تنسجم تحديدات السيادة مع المنطق المناصر المطلق للسيادة؟

وما هى الاختلافات التى يمكن بيانها بين تحويل السيادة وتحويل الصلاحية؟.

ففى نطاق الممكن دائماً، حيث تكون السيادة أو لا تكون، بل ولا يمكن تجزئتها، يكون عدم الانسجام كلياً. وقد تركت المبادئ الخطوة الأولى للحقائق.

ومن حيث إشهار السيادة، فإنها اليوم تتعلق بالأسطورة المؤسسة وبخضوعها للقانون الدولى، فإن الدولة تخضع للأنظمة التى يسنها وهذا ما يقيد حرية عملها بشدة. كما تقيد حرية سيادتها فى هذه الحالة أيضاً.

ومنذ أن فرضت الدولة نفسها على المسرح الدولى كمحاوٍ يتمتع بامتيازات خاصة، كان من الواجب أن يحترم بعضها الآخر، وتتوقف وتنتهى سيادتها وحريتها عندما تبدأ سيادة وحرية الدول الأخرى.

كما يمكننا - شينا فشيناً - ملاحظة الرؤية غير الواقعية لسيادة دولية لا يمكن كبح جماحها.

وبقى واجب أن ترسخ الشروط الجوهرية للسيادة الوطنية صلاحية مقتصرة على الدولة فقط.

وإذا وضع المجلس الدستورى فى التاسع من نيسان عام 1992 ذلك الشئ الذى يمكن اعتباره مكوناً لهذه الشروط الجوهرية الملخصة باحترام مؤسسات الجمهورية واستمرارية حياة الأمة وضمنان حقوق وحرىات المواطنين، لم يبق إلا إمكانية التساؤل إذا كانت هذه اللائحة استقصائية وشاملة، وإذا كانت هناك مظاهر يمكن أن تكون مفصلة وقابلة للتحويل، فى داخل المجالات التى تحدد ما يبقى من سيادة الدولة.

وعلى كل الأحوال، يقود إثبات مجالات السيادة إلى تشريحها بترجيح رؤية إقليمية مخففة بصورة ضرورية.

وكما هى مصممة بالأصل « كحيز بلا حدود » تصبح السيادة حقلاً مجزئاً ومغلّقا،

وسوف تجد نفسها متقلصة فى نواة قاسية توصف بالجوهرية، ولكنها غير محدودة بشىء. زد على ذلك، أنها لن تسمح باستبعاد أن الاتحاد الأوروبى بانضمامه الأكيد، لم يتوصل بعد لخصر إقليمه وموقعه فى مكان محدد.

ويتعلق التساؤل الثانى بالاختلاف الداخلى بين «تحويل الصلاحية» المباح وتحويل السيادة المخطور والمنوع. ويكون من الجوهرى أن تطابق السيادة «الحيز غير المحدود للسلطة التقديرية غير المحدودة».

فى حين يمكن أن تحدد الصلاحية «كموقف للتحرك فى مجال محدد مسبقاً» ولا يتعلق الأمر بالجدل القانونى بل بترجمة عقلية مختلفة بشكل أساسى. وهناك حيث توجد السيادة وتعبر عن نفسها دون العرض على أحد، تتطور الصلاحية ضمن حدود النصوص الاختصاصية، وكما سماه «جورج سيل» «GEORGE'S SCELLE» «استبدال الصلاحية بالسيادة، الذى يمر من النخوة إلى الحق».

وكان هذان المنطقتان مختلفين بشكل عميق: حيث طورت الصلاحية منطقاً فنياً وقانونياً، وتموضعت السيادة فى المستوى السياسى بدلالات إضافية رمزية قوية. ومن المحتمل والممكن أن تزول سيادة الدولة أولاً بأول، كلما عمق الاتحاد الأوروبى بصماته وطور نفوذه وسلطانه.

وفى عصرنا، يبدو على هذا الصعيد وفى هذا الحيز الأوروبى أن مصير الدولة - الأمة سيتجدد بصورة عميقة.

وقد تولد هذا من تجزئة إمبراطورية تحاول اليوم إعادة بناء تكتل الدول - الأمم، وقد يدفع عدم ملاءمة الدولة - الأمة للرد على التحديات الاقتصادية للعملة إلى الاندماجات «البيقومية» «بين القوميات» التى يمكن أن تصبح «فوقومية».

وإذا تحقق هذا التطور فإنه سيقضى على الدولة الأمة بشكل لا يعوز، وينجم عن الإرادة الإنسانية - فى ظروف خاصة - ذلك الذى استجاب خلال قرون للانتظارات الجماعية وترجم القيم السائدة.

وتحت اسم أية عقيدة، ستكون مرصودة للاستفادة من هذا الخلود الأساسى؟.

سوف تكون النقطة المحددة مبلوغة ومدركة عندما تتعلق صيغ التنظيم ومبادئ عمل الدول المتبعة فى البناء الأوروبى بالأساس الجوهري لسلطات الدول.

وبمثل هذا السياق، يصبح من الممكن أن نتخيل انبثاق جنين دولة أوربية بصلاحيات زائدة.

وعندما تترك نقطة الحق مكانها للنخوة، ستموضع الصلاحيات بمنطق السلطة. ولكن، كما هو دائماً، لم يصنع هذا التطور من نفسه إلا تشجعات قومية أليمة ستؤخر الديناميكية الاندماجية والتكاملية.

وأن مفارقة هذا التاريخ الذى رسخت فيه أوروبا الدولة - الأمة، يمكن أن تكون العامل الأساسى فى زوالها وتلاشيها.

٣- الدولة حقيقة غامضة:

على الرغم من البلوغ المحتوم لتكامل سيادتها، فإن الدولة الأمة قد بقيت مجتمعاً كاملاً يتطلب من رعاياه الخضوع للنظام الذى يحدده ويقره، ومن نظرائه الاحترام المطلوب بدوره.

وله أيضاً قانون «JANUS» له وجه هادئ يعكس سلطان الحق، ووجه آخر مضطرب ومكشّر يتصف بكل الأهواء والعواطف التى تنعش الحياة القانونية.

ويقتات هذا الغموض من التطابق الصورى والشكلى لعالمين: عالم الحق الذى يعطى صورة إعادة السلام والمسالمة العقلانية بواسطة نصوص المعايير «المفهومة»، والعالم السياسى عالم الانفعال والأهواء، حيث يلون اللامعقول الصراعات المريبة بشكل مذل ومهين.

ومع ذلك، يتأول هذان العالمان حتى لو انضويا فى سجلات وجداول مختلفة، ويكون القانون الوضعى معداً من قبل الحكام الذين يواجهون - فى حقل مغلق - منافسات انتخابية تكون عاطفية بشكل حتمى.

ويضطرب هدوء الدولة بواسطة الفصل المستحيل بين الاحترام الذى تعلنه والهوية السياسية لأولئك الذين يتكلمون ويتصرفون باسم الدولة.

زد على ذلك، فإن الدولة نفسها ستكون المقر الممتاز للحصار العاطفى. وكحامل فطرى لهذا الغموض، تمثل الدولة وجهين غير منفصلين: النظام القانونى والحيز القادر على الحصار العاطفى.

١- الدولة نظام قانونى:

لقد أدخلت الدولة النظام فى المجتمع، ويعبر ذلك النظام القائم عن نفسه بواسطة

النظم القانونية التى يشغلها. وتأسست تراتبية قواعد الحق بدءاً من المعيار الأساسى (.....) المصدر المشترك لصلاحيات جميع المعايير التى تنتمى لنفس النظام فقط.

وقد تبنت غالبية الدول باستثناء بريطانيا العظمى - ولا تزال إسرائيل حتى هذه اللحظة - هذا النظام الذى يجعل من الدستور «ميثاق الدولة» المتبع لقواعد الحق الأخرى فى نصوصها.

ويكشف «ميشيل تروبيه» «MICHEL - TROPET» «أنه من المستحيل تحويل التبريرات الاعتيادية للسمة الملزمة للأعمال القانونية إلى دستور. وأن الالتزام الدستورى هو ذلك الالتزام السياسى البسيط الذى يتخذ مظهر الالتزام القانونى بسبب الصيغ المكتوبة». وكذلك تحمل الدولة فى أساسها وجوهرها نفس الغموض السياسى - القانونى، وقد أكد رصد دستورية المعايير القانونية لهذا الغموض البنىوى.

ويقدم المثال الفرنسى إشهاراً عرضياً بهذا الخصوص، حيث تصدر قواعد الحق - فى الأصل - عن السلطتين التنفيذية والتشريعية. وفى هذه الحالة، تكون أفعال رئيس الجمهورية وأفعال الحكومة فى مأمن من أية رقابة «عندما توصف بأفعال حكومية» وتستفيد من هذه التسمية القرارات التى تختصم مع وظيفة الدولة نفسها، على مستوى المؤسسات الدستورية.

وبكونه حارساً للدستور، يكون رئيس الجمهورية وحده فقط الذى يمتلك «سلطة السهر على احترام الدستور» «المادة الخامسة من الدستور الفرنسى /4/ تشرى أول 1958»، وهذا ما يمنحه إمكانية تأويل مطلقة «فلا يفرض أى تطبيق مدان بعدم دستورية من قبل أغلبية القضاة والفقهاء، أية عقوبة ضد زعيم الدولة المرقى كحارس معبد».

وقد تشكلت التفسيرات المتناقضة بخصوص دستورية الإجراءات الشارحة على أساس المادة «11» من هذا الدستور بقصد تنفيذ مراجعة هذه التفسيرات التى تشكل مثلاً كاشفاً.

ووحدها فقط، تكون القوانين - أو يمكن أن تكون - خاضعة للرقابة الدستورية، وباستثناء القوانين العضوية وتسويات الجمعيات، يجب أن تكون القوانين الموصوفة «بالعادية» خاضعة لتدقيق المجلس الدستورى.

وتلك التى تصدر وتدخل حيز التطبيق دون أن تعرض على المجلس الدستورى، فإنها

تدمج وتكمل النظام المعيارى، وفى هذه الحالة يمكن أن تتطابق القوانين بكليتها كونها القوانين الأخرى الخاضعة لرقابة هذا التشريع، فإنها تدفق من قبل «محكمة قضائية» مشكلة من أعضاء يسميهم رئيس الجمهورية التى يختار رئيسها بواسطة رئيس الجمعية الوطنية ورئيس مجلس الشيوخ.

وهكذا، هل يكون الأمر القانونى محدداً على المستوى التشريعى من قبل القضاة الذين لم يحصلوا على مشروعيتهم بواسطة الاقتراع العام من أجل أن يكونوا ممثلين لمشروعية قضائية، ولم تتدخل محكمة النقض ولا مجلس الدولة أو محكمة النزاعات فى تسميتهم؟.

وعلى صعد كثيرة، لا يمتاز النظام الفرنسى عن الأنظمة الأخرى، الأمريكية والألمانية والنمساوية والروسية، فقد منحت المشروعية الديمقراطية - وهى الأساس المعاصر لسيادة الدولة - فرصة لنظام معيارى مرصود جزئياً، وعندما يكون مرصوداً ومراقباً، فإن الرقابة تنفذ من قبل محاكم لا تحمل هذه المشروعية.

وقد نجم عن تطور الدول نموطائش لتكنوقراطية مجسية، وخان التوسع الخطير «لنبالة الدولة» بشكل ماكر جداً المشروعية الديمقراطية للحكام، إلى درجة يتساءل فيها الكثيرون عما إذا كانت الإدارة تخدم الدولة بشكل فعال أو العكس.

إلا أنه وعلى الرغم من اخلل الوظيفة المدان والمدموم، شمخت الدولة وانتصبت بألية تنظيم المجتمع، واستوحت المعايير التى رسمتها من قيم سائدة فى مجتمع بلحظة معينة من تاريخه، وتطورت تلك القيم وتغيرت تبعاً للأكثريات السياسية الطرفية والراهنة.

وبقى القانون الوضعى، ذلك الناتج المتبخر للخيارات السياسية الذاتية بشكل ضرورى، وتعود للدولة، معرفة تمفصل الاستمرارية والتبدل والنظام والحركة، من خلال فرضيات تقريبية بشكل دائم من خلال دلالات سياسية قانونية متممة.

٢. الدولة نظام رمزى

يحدد «مارك أبيليه» «MARC - ABELES» «أن النشاط السياسى تزامن بشكل دائم مع النشاط الرمزى». وبهذا المعنى، تبع هذا النشاط الفن المسرحى والدولة، مخرجاً بتفاخر أكيد تمثيليته الخاصة.

وككاتب سيناريو مميز للدراما والكوميديا الإنسانية، أدار - باصطفاء وتحت الإضاءة المكثفة - التلصص الإعلامى الذى توسع داخل تعرض مفرط للنور، وكمستفيد رئيسى

من المحاصرة المطلقة بدلالات رمزية قوية احتشد من أجل المغامرات المجنونة التي غالبا ما تشتري الضحايا الإنسانية النموذجية والمطلقة.

فالموت في ساحات المعركة يمثل المصير السامى للشهداء الأبطال .
ويقول «بيير لوجاندر» «PIERRE LE GENDRE» «إننا لا نعرض العالم
المؤسستى المزود بالأفكار وإنما المزود باخيلات والأوهام» .

إن تقديس السلطة هو إحدى المعطيات الرئيسية المحتومة والتي لا مناص منها، فإنه يهب الزعيم وضعاً مهيباً يميزه عن بقية الجماعة «إنه الشخص الأكثر ظهوراً والأكثر تأثيراً»، ووحده فقط الذى يمتلك «إمكانية الانتهاك ومخالفة القانون». إنه سيد الزمان الذى يفرض على الآخرين الإيقاعات التى يحددها، كما هو سيد المكان الذى يتأكد ويضمن فيه الأمن. وكحائز على سلطة الكلام، فإنه يحافظ على تقاليد المراسيم التى يتأكد بها تباعد المسافات والمشاهدات، كما يؤمن الزى الرسمى والديكورات تفريقاً واضحاً، فالسجاد الأحمر والحجاب والمواكب التى ترافقها الدراجات النارية تبرز حب الظهور المفرط أحياناً، و«تقنون» «تضع ضمن قوانين» التعبير عن السلطة بطقوس تشكّلها البروتوكولات.

إن هذه الأعمال الرمزية المقولية والرتيبة تشجع الدولة على بعدها المتأصل الذى يحدث خضوعاً شبه آلى، إلى درجة يكون بها «باطنياً» «جوانياً». وقد أقرت عبادة القومية طقوساً تجيلية. وتطورات حسب الثلاثية الشعائرية التى يحللها جورج بوردو مفرقاً بين طقوس وشعائر «المشاركة ووحدة الشعور» التى أشهرت - وفقاً لزهو وبذخ نوعى - الانتماء المشترك بنفس الجماعة، وبين شعائر «التفريق» التى يتعرض الحكام من خلالها للاعتراف العام، وبين شعائر «التنصيب والتولية» التى تترافق مع الدرجات المتتابعة لسلك التشريعات.

وقد توشحت الحياة الاجتماعية بعلاقات تكرارية لتقديس السلطة التى حولت الحاكم خالق مكلف بطرد الشرور التى يمكن أن تحيق بالجمتمع، وتبادل الرقى والعزائم واللعنات أدوارها وأفعالها.

وإن لم توجد سلطة تضغط على الأشرار، فإن الحكام يحرضون بشكل رمزى. وبما أنهم يمثلون الدولة، فإنهم يحملون المهابة والجلالة ويفرضون الخوف والفرع والاحترام. وبما أنهم نظام رمزى، فإن الدولة تقنات بالأساطير، وتبتكر كل أمة تاريخها المسكون بالأسطورة «وهى حكايات شعبية أو أدبية تظهر كائنات «فوق إنسانية» وأفعالاً خيالية، تنقل

من خلالها أحداثاً واقعية أو متمناة، أو تبرز من خلالها تعقيدات فردية أكيدة، أو بُنى تحتية ثانية لعلاقات أسرية» .

وهكذا كانت بها - على سبيل المثال - أصول طروادية تمجد وتعظم الفرجة .
«فبعد تعدد وتتابع العديد من المصائب والحن، نستطيع أن نفرض أن أحد زعمائها الذى استطاع الهروب من المدينة «المغزوة» من قبل اليونانيين، وبصحة العديد من الخلفين له، قام بتأسيس المدينة التى تحمل اسمه «باريس» (PARIS) . وتأسست هذه الأسطورة فى العصر الميروفنجى وأصبحت «حكاية شعبية» خلال القرن الرابع عشر، وسمحت للفرجة الادعاء بأنهم منتمون لأعراق شبه إلهية، وأن يظنوا أنفسهم شعباً يسمو على الآخرين . وإذا صح القول «شعباً مختاراً» يحمل بشكل تكوينى قيماً «فو إنسانية» .

وهكذا ابتكرت الشعوب تواريخها المؤلهة وكان «ريموس» (REMUS) و«رومولوس» (ROMOLUS) المؤسسان الأسطوريان لمدينة روما مثالا شهيراً بهذا الخصوص أيضاً.

ومع هؤلاء الأجداد، الذين يدورون فى عالم الآلهة، لم يستطع زعماء هذه الأمم إلا أن يُظهروا قرابة ونسباً شبه إلهي .

وكالتواريخ الأخرى، سيتزخرف تاريخ الأمة الفرنسية بمثل هؤلاء الأبطال الأسطوريين «فيرسا نجيتوريكس» (VERCINGETORIX) العنيد، «شارلمان الأكبر» (CHARLEMAGNE LE GRAND)، «كلوفيس» (CLOVIS) الملك الطاغية الذى صالح ووفق بين الأمة ويعد أحد المؤسسين الشهيرين .

ومع المسيحية وصفت «جان لابوسيل» (JEANNE LA PUCELLE) التى اعتنقت الكاثوليكية بمحررة فرنسا التى طردت الإنكليز خارج المملكة . وكذلك أسس العديد من الشعوب القداسات القومية .

وكغيرها من الأمم، ستبكر فرنسا التاريخ الذى تحول لأغاني المجد التى حددت مصائر وأقدار استثنائية، برفعها تاريخ الشهداء إلى درجة قصوى .

وبهذه السيرة الأسطورية، أسفرت الأمة عن تواريخ منحتها الدولة كثافة خاصة بإعطائها بعداً رسمياً ورمزياً، فارتقى «14 تموز» ليكون تاريخ ولادة الجمهورية الفرنسية واعتبر عيداً وطنياً، بينما يتطلب احترام الحقيقة التاريخية تبيان تفاهة الاستيلاء على الباستيل فى 14 تموز 1789 الذى لم يحرر سوى بضعة مساجين بدعوى الحق العام .

بينما لم يكن نداء 18 حزيران 1949 رمز المقاومة ضد المحتل النازى، الذى نعرف أنه الخطاب الأشبه بالتحطيم والمذاع من الـ «B.B.C» من قبل الجنرال دوغول فى ذلك اليوم، سوى حدث قليل المفاجأة.

ويُعادُ تنشيط الخيال الجماعى المستذكر بوعى، بواسطة التكرارية المنغمة للاحتفالات الرسمية للقدرة العاطفية المولدة بشكل عميق.

ففى كل قرية تصقل أضرحة الموتى لائحة أولئك الذين ولدوا أو عاشوا بهذه القرية، وأصبحوا أمواتا «شهداء من أجل فرنسا».

وسيرجع يوم 11 تشرين الثانى و8 أيار الذكرى المثالية لهؤلاء الضحايا.

وقد أوعز الرئيس فاليرى جيسكار ديستان (Velery - Giscard - Destaing)، لتابعيه، ألا يبدلوا هذه الرموز المتجذرة فى قلوب وضمائر الناس.

ويبين عرض 14 تموز العسكرية بعظمة القوة المتباهية للجمهورية الفرنسية التى تؤكد أمن واستقرار أطفالها.

وبهذا المحيط شبه السحري والمرمز أسطوريا بشكل عميق - بواسطة العلم الوطنى والنشيد المطابق غالباً للنبرات الحربية التى تؤكد الدولة بها رفعتها المستندة على الدفاع عن المصلحة العامة - يتضح المدافع المطلق والحصرى.

وفى هذه الحالة، يتموضع مضمون هذه المصلحة العامة نفسه فى مستوى استهانى، ولا يقدم أى مضمون موضوعى أو مكتسب للزينة التى تبدلُ الحكام فى السلطة بصورة مؤقتة. ففى القرن التاسع عشر كانت الفتوحات الاستعمارية تمجد هذا التبرير، كما كان الصليبيون قديماً.

وسيجعل النصف الثانى من القرن العشرين من الاستقلال نقلاً لهذه المصلحة العامة نفسها، ولن يقلت دور الدولة الاقتصادى من هذه النسبية.

ففى فرنسا، اليوم، يستهوى التخصيص والتأميم - بصورة متتابعة - هذه التسمية لمرجعية الانتصارات الانتخابية بلا تبصر.

إن المصلحة العامة هى المعطف الإيديولوجى الذى ترتديه الدولة لإثبات سيادتها، وكى تحتج - عند اللزوم - بداعى المصلحة العليا المتأصلة بدون جدوى لتبرير أفعالها، ويبقى دين الدولة بعد زوال المذاهب، كدين متألف اجتماعياً.

« إذا كانت الدولة قوية، فإنها سوف تسحقنا، وإذا
كانت ضعيفة فإننا سنبيد »
بول فاليري: « PAUL - VALERY »

الفصل الثالث

دور الهندسة المتغيرة

يطابق التحليل النفعي ثلاثية ديناميكية، يمكن أن تلخص في المخطط التالي:

الحاجات —————> المهام —————> البنى وينجم عنه أن كل مؤسسة اجتماعية تنطوى أو
يجب أن تنطوى — على طريقة تنظيم وطرائق عمل توصف بالمعنى الواسع بـ «البنى»
التي يجب عليها — أو سيجب — أن تنتج المهام التي تضطلع البنى الكائنة أو التي يجب
أن تكون استجابة للحاجات المكشوفة أو الخفية لمجموعة معينة. وبهذه الحالة ، سيطابق
دور الدولة حاجات الأمة التي يجب أن تستجيب لها الدولة.

ولكن هذه الفرضية تقوم في تبسيطها على ثلاث بدعيات متنازعة:

حيث تطرح الأولى، كأمر يدهى، أن أية مؤسسة لا تبرر بنفسها أو من أجل نفسها
تزدهر بشكل طبيعي بالوظائف التي تعتبرها الجماعة ناجمة عنها، بما أنها ابتكرت من
أجل ذلك بغرض أولى.

وبهذه الحالة حدد روبرتو - ميشيل « ROBERTO - MICHEL »، منذ أكثر من
نصف قرن رسوخ بنية «الأوليغارشية»^(١) الموصوفة «بقانون القلن»^(٢) للمؤسسات
والتنظيمات ..

(١) الأوليغارشية « OLIGORCHIE »، هي حكم القلة، وحكومة تهيمن عليها جماعة صغيرة
متنفذة همها الاستغلال .

(٢) قانون القلن « LA LOI D'ARIAINE »، نظرية اقتصادية تحدد أجر العامل بالحد الحيوى
الأدنى « المترجم ».

وهى تبين فى الواقع، أن تكون قانونا اجتماعيا مُحتما أن يولد كل هيئة فى الجماعة من تقسيم العمل، وتبتكر نفسها منذ أن تتشكل بها المصلحة الخاصة، والمصلحة التى توجد بذاتها ولذاتها.

ويتعلق هذا التشويه - بصورة خاصة - بالدولة، وليس بمبادئ عملها فقط، وإنما بوجودها ذاته، وأن السلطة التى يستند إليها تضعه فيما وراء كل تبرير، وأنه يوجد بذاته ولذاته.

وتخص البدهية الثانية التخطيطية المزعومة لهذا المخطط المتعارض برؤية تنظيمية، وتقنون الدولة وتختار وتطابق - حسب قيمها الخاصة وتبعاً لمصالحها - مداخل المعطيات التى تشكل الحاجات الاجتماعية.

وتكون مخارج المعطيات هى تلك القرارات التى تترجم هذا الترميز اللغوى البنىوى بشكل قوى، وتكون «قونة» الدولة مشربة ومشبعة بالرمزية التى تغذى هويتها. بالإضافة إلى أن طبيعة مخارج المعطيات تكون ذات مفعول رجعى محتوم على وجود وتشكيل مداخل المعطيات التى هى الحاجات.

وتعزل البدهية الثالثة التنظيم الخاضع للعقلية النفعية، حتى لو أمكنها التفرع إلى علاقات مؤسساتية أخرى أقل أو أكثر تشكلاً، أو لا تدخل فى منافسة أو تكاملية مع أنظمة مؤسساتية أخرى. وهكذا تجد الدولة نفسها مأسورة ضمن هذه الشبكة العلائقية التى يمكن أن تضرر بفعاليتها ونجوعها.

وهكذا، يجب أن يكون تحليل وظائف الدولة متمماً لتدقيق وتفحص ملاءمة دورها.

(١) وظائف الدولة:

إن الهرم الشهير لـ «ماسلو» MASLOW يطابق الحاجات الفردية الخمسة المعروفة بصورة عامة. وبدون شك يوجد به بعض التبسيط لبحث نقل هذا التحليل إلى صعيد الحاجات الاجتماعية والمشاركة.

لكنه، حتى لو أنتج مجتمع ما التوقعات التى يمكن أن تتطابق مع مجمل الحاجات الفردية، فإنه لا يستطيع أن يدوم ويستمر دون الاستجابة لمتطلبات أفرادها، ولا سيما على مستوى الحاجات الأساسية والضرورية لديمومته.

وكانت الحاجات الأولى التى حددها «ماسلو» تترجم الحاجات الفيزيائية لكل كائن، كالطعام والنوم والتناسل.

وكونها مترجمة على الصعيد الاجتماعى فإنها تأخذ بحسابها الضرورة الحياتية للغذاء، بمكان محدد تستند إليه وبشروط مناسبة للتجدد الديمغرافى.

وقد اجتهدت الدول فى تأمين مؤن وإمدادات شعوبها، ووطورت سياسات إسكان مقررلة لسياسة ديمغرافية مفصلة بشكل أو باخر لنسبة المواليد.

بيد أن التاريخ يقدم لنا أمثلة لامناص منها عن خلل وظائف الدولة على هذه الصعد التى تبدو أساسية.

فقد كانت الجماعات المصطنعة التى تنظمت بمعرفة الطغاة الأفارقة لتجويح معارضهم غير إنسانية، كذلك التى أوجدها «ستالين» «STALINE» عام 1933 عندما ألغى الملكية الخاصة للاستثمارات الزراعية التى حولها إلى «كوخوزات».

وأصبح السلاح الغذائى وسيلة التأثير المقلقة التى عرفت الولايات المتحدة الأمريكية وأشباهها كيفية استخدامها، ويُذكر إملاق الكثير من دول العالم الثالث والنمو الدراماتيكي لربع العالم فى المجتمعات الموصوفة بالنامية بصورة مؤلمة بأهمية هذه الحاجات الأساسية.

وقد دفعت محاولة التوفيق بين الغذاء والديموغرافيا فى الصين إلى تناسلية أنثوية قاسية «بزيادة عدد النساء على الرجال».

والحاجة الثانية التى حددها «ماسلو» تتعلق بالأمن الذى وضعته الدولة فى حسابها بواسطة تحديد النظام العام الذى يجب احترامه، وعلى العموم تعود الحاجات الفيزيائية وحاجات الأمن إلى نفس التوقع الذى يخص الدولة.

وفيما يخص الجماعة التى توجد تحت سيطرتها فإنه سيشكل ضرورة الشروط الدنيا للبقاء.

وبرصده للمجتمعات الحيوانية يشير «ريمى شوفان» «REMY - CHAUVIN» إلى أن الأمر يتعلق بدور يستأثر به الزعماء البلداء، والذى يتركز - بالنسبة لهم - على الاستقرار الاجتماعى الذى يصون الجماعة من أسباب الاضطرابات المختلفة القادمة من

الخارج أو الداخل. وكأى فرد، وبهذه الصفة، تظهر الجماعة بشكل مختلف هذه الحاجة الحياتية للحماية.

ويبدو النقل الاجتماعى للحاجات الثلاثة الأخرى المحددة من قبل «ماسلو» رمزياً بشكل خاص.

ويتعلق الأمر بالإدماج الفعال لتحقيق الذات وتقديرها، ويكون هذه الحاجات منقولة على الصعيد الجماعى، فإنها تترجم عاطفة الانتماء التى يجب أن تصونها الأمة وتترجم حاجة كل فرد بأن يراعى ويعترف به فى المجال الذى يخصه. وتلامس هذه الحاجات الطريقة العمليّاتية التى تؤمن الطبيعة نفسها وظائفها.

وبالسلطة، تؤمن الدولة وظيفة النظام بصورة ضرورية، وكونها مهمة بذاتها فإنها تضم إلى قوسى دائرتها الوظائف الأخرى النافذة المتعلقة بالأداء والتكيف.

وبينما تتأكد وظيفة النظام - بشكل عام - بنفس الطريقة بواسطة دول الحق، تبدل الوظائف الأخرى ككثافتها حسب المهمة التى تجعل منها الدولة سيّدة القيم التى تضم عملها إلى قوسى دائرتها.

(أ) وظيفة النظام: حقيقة حيائية؛

من أجل البقاء والاستمرار، تتطلب الدولة وتمتلك احتكار الإكراه الجسدى الفيزيائى المشروع.

وتمتاز، بداية، بهذه السلطة القسرية التى تستجيب بوضوح لحاجة أمن الجماعة الذى ترصده وتسيطر عليه.

ويشبه «لوسيان سفيز» LUCIEN- SFEZ، فى كتابه «نقد القرار» - بشكل بليغ - الدولة بنظام الطب العقلى. وينضوى هذا التشابه الملائم تحت الطبيعة القمعية للدولة. وبطبيعة الإنسان كحيوان اجتماعى، فإن مسألة المحاسبة بين سيادة كل فرد وتكامله الاجتماعى الضرورى تتعلق بجدل مستمر.

ويمكن لتلك التى تتشكل بتسويات ناجمة عن الثقافة أن توجد عقبات سلوكية جسيمة، وبهذا تكون العلاقات بين المواطن والدولة مرتبطة بمشكلاتية متماثلة.

ولإعادة السلم بين علاقات الفرد والمجتمع، تطرح ثلاثة فنون شفائية نفسها، حيث

يكون «التحليل النفسى» واحداً منها. وهذا الذى يسعى الفهم ويحاول التفسير بشكل سلبى ما يتعلق «بالاستماع الحسن»، ولا يمكن نقل طرائقه إلى علاقات المواطن والدولة.

ولكن انسجامه تواجد مع تفكير المثقفين مثل «ماركوز» «MARCUSE» و«سولجنيتسين» «SOLJENYTSINE» و«بورديه» «BOURDIER» و«تورين» «TOURAINÉ» وكثير، فقد تفحص هؤلاء المجتمع لفك رموز مبادئ عمله، ويذهب بشكل مختلف عن «نظام الطب العقلى» الذى يواجه نفس المشكلة التى يواجهها «الطب النفسى» وينصوى بشكل متعمد فى منطق غير معيارى.

وبإنكاره مفهوم حالة السوية نفسه، فإنه يرفض التمييز بين الطبيب والمريض، وأنه يسعى للإنسان - بأن واحد - ذلك الذى يبدو متناقضاً، ويؤازر كل واحد بقبول قيمه الخاصة - التى يمكن أن تكون انحرافات حقيقية عن المألوف - بالسماح له بحياة اجتماعية مقبولة.

وقد عرفت الدول هذه اللحظات القصيرة للحماس التى تواجه نظاماً مداناً ومذموماً لم ينطفيء بعد مع نظام جديد يتخلق على الدوام وبدون انقطاع.

وترددها بعض الوقت عن المستقبل والمصير الذى تنوى اتباعه، لن توجد الدولة إلا بشكل تقديرى واحترامى.

وتتطابق هذه الفترات الثورية الحقيقية مع هذه الحالات، لكن هذين القوسين انفلقا بسرعة كبيرة لوجود النظام السلطوى المستبد فى طبيعة دولة الإرقاء.

وعموماً، ومن أجل أن تعتذر عن غيابها المؤقت، نزعَت الدولة لإخراج زوابع ثورية فارضة مع الاستبدادية المعززة والقوية النظام الذى تحدده.

وهكذا انفرض التماثل بين الدولة والطب العقلى لأنهما يعتمدان على تخصيص سلطوى استبدادى للقيم.

وكما هو الطبيب العقلى، تفرض الدولة بشكل لا يقبل التراجع حداً بين الشئ الذى تظنه سوياً وبين الذى لاتراه كذلك، وبين المنهج الذى ترسمه وبين التصرفات الجنائية التى تقدم العقوبة.

وتكون الدولة إرادية لأنها تصنع مجموعة عقوبات تضطلع بتعديل التصرفات الذميمة والمستوجبة للعقاب، وتكون الدولة «غير متكاملة» برفضها دفعة واحدة أن تأخذ بحسابها القيم التي ينتمى إليها الجانح والمذنب.

كما أن النظام العام الذى تفرضه الدولة لا يناقش أو يُبحث به، لأنه المظهر الأحادى الجانب لوظيفتها الحقيقية القائمة على سيادة الممارسة الكاملة. ولا يمكن لأية دولة أن تعيش بعد زوالها وفنائها، ولا يمكن لأية دولة أن تتيب أو تفوض أحدا فى مباشرتها وبدء تنفيذها.

وتثبت صحة أهمية هذه الوظيفة بواسطة اختلاف البنى الوزارية التى تكرر نفسها كليا - أو جزئيا - بجميع الدول لخدمة هذه الدول، وخاصة وزارات العدل والداخلية والخارجية والدفاع. ففى كل دولة مهما كانت نوعية أفكارها الثابتة يشكل وزراؤها النواة القاسية للجهاز الحكومى، فيتعلق احترام الحق والقانون بوزارة العدل، سيما وأنها تسيطر كليا على الجهاز القضائى وامتداداته الإدارية المتعلقة بالسجون.

وعلى هذا الصعيد توجد بوضوح المشكلة المطروحة لاستقلالية السلطة القضائية، وهكذا كان يطمح الرئيس جاك شيراك إلى قطع الحبل السرى الذى يربط النيابة العامة بوزارة العدل.

ولا أحد ينقصه التساؤل عن مستقبل السياسة الجزائرية للدولة الفرنسية فى اللحظة التى استطاع بها النواب العامون للجمهورية أن يطوروا فى دائرة اختصاصهم المفاهيم المتنافرة بإتاحتهم الفرصة لممارسات شاذة ومقلقة.

فهل يمكن للدولة التى ابتكرت النظام الذى تعمل على احترامه أن تتخلى عن سياسة جزائية موحدة؟

ويبدو من الملائم التمييز بوضوح بين ذاك الذى ينجم عن سلك القضاة الذى يجب أن يُصان من أى تدخل حزبى، وذاك الذى يقوم على وضوح النظام المعيارى والذى يجب أن يبتعد عن مخاطرة التفكك والتشويه.

ولهذه اللحظة، يكون رئيس الجمهورية على الدوام - وفقا للمادة 65 من دستور الجمهورية الخامسة - رئيسا لمجلس القضاء الأعلى الذى يحقق استقلالاً ذاتيا عن وزارة العدل. وكذلك يقدم استقلاله عن النيابة العامة مساوئ محتومة بالتأكيد.

وليس فقط تماثل كهذا «يخاطر بوضع مسدس على صدغ كل مواطن حر بإسناد وظيفة دائمة لإجراء قديم معقد بشكل واسع على حقوق الفرد»، وإنما يمكنه أن يفضى إلى جعل السلطة القضائية «دولة داخل دولة» ولتحويل السلطة القضائية لسلطة منافسة للسلطة السياسية دون الاستفادة من مشروعيتها.

وتساهم وزارتا الداخلية والدفاع بشكل عضوى فى احترام نظام الدولة، فالأولى تكون على الصعيد الداخلى والثانية على الصعيد الخارجى. وتنفذ وزارة الخارجية على الصعيد الدبلوماسى العلاقات «البيدولية» والدولية.

ولاتكون وزارة التربية الوطنية غريبة عن تنفيذ وظيفة النظام، بما أن مهمتها السهر على احترام القيم الجمهورية - فيما يخص فرنسا - بنظام تربوى ينضوى فى التماسك الأيديولوجى للدولة.

إن رفعة واستعلاء هذه الوظيفة يضعانها بداية فى قمة الدولة المتمثلة بالسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وقد حددت الأولى والثانية النظام القانونى الذى تراقب الثالثة احترامه بمعاقبة الاختراقات والانتهاكات.

لذلك تشارك الإدارات الوزارية بشكل مباشر فى هذه المهمة، وتشتمل جميع الوزارات الأخرى على هذا البعد لتنفيذ اختصاصاتها.

فإن وزارة الاقتصاد تدون عملها بالنظام الذى تتحدد مبادئه بنظام الدولة، وعليه تنسحب الوزارات المكلفة بالعمل والزراعة والصناعة والتجارة الخارجية..

وتكون جميع قطاعات الوزارات المعنية بذلك، سيما وأنها تؤسس أعمالها على مفهوم أيديولوجى ينضوى تحت نظام قانونى، ويترجم السياسة التى يتخذها الحكام الذين يتكلمون باسم الدولة.

وبهذا تكون وظيفة النظام وظيفة تعددية تزود أعصاب جميع بنى الدولة.

ومن أجل إشباع حاجة الأمن التى تضم بين قوسى دائرتها وظيفة هذا النظام بشكل تام، يجب على الدولة أن تثبت دورها كحامٍ وسيد مطلق، وبهذه الصفة يلزمها حفظ الأمن بكل أشكاله.

وبشكل تقليدي تزود الدولة بامتياز سك العملات، وبالدرع الحامي للقوة العسكرية وإثبات الدبلوماسية المهمة جدا بإثبات الدولة بشكل نهائي.

وفي الوقت الذي وجدت به امتدادات معاهدة ماستريخت، استطال بزوغ حيز أوروبى بواسطة ترسيخ العملة الموحدة وبإحداث تطوير التعاون العسكرى «البيدولى» والبحث عن سياسة خارجية مشتركة. وبهذا تغيرت طبيعة المهام الموكلة للدولة بشكل محتوم.

وفي سياق الصعوبات والعقبات الاقتصادية الكثيفة التى أوجدت مشاكل اجتماعية مؤلمة، بدلت حاجة الأمن من طبيعة وتوقع الدولة التى تعدل نفسها.

وقد ترجم الكفاح ضد العنف والانحطاط المدنى المتحضر التحصن ضد المخاطر الجديدة ولاسيما المخاطر التكنولوجية، كما ترجم الكفاح ضد النفى والإبعاد مهما كانت طبيعة هذه الاهتمامات الجديدة.

ولايسى هذا التطوير - بالضرورة - لسمعة الدولة، بشرط أن تعرف كيف تأخذ بالحسبان هذه المطالب الجديدة التى تحمل الحاجة الملحة للأمن والتى تحد من الهوية المشتركة.

(ب) الوظائف ذات الأبعاد المختلفة

الأداء والتكيف...

لاتقتنع الدولة بإعلان نظام تريد أن تسهر على احترامه ومراعاته بدقة. بل يلزمها أيضا الاستجابة لختلف التوقعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمة. فمهما تطورت «إرادة العيش المشترك» فى صميم هويتها فإن حسابها يشكل متطلبا مهما بالنسبة للدولة.

إلا أنه - وضمن تعبير هذا الالتزام - تصطدم الدولة بعقبة ثلاثية .. حيث تنخر «الحرفيات» التضامن القومى، وتغير جماعات الضغط «اللوى» اتجاه المجموعة لصالح منافع مجزأة ومتناقضة، ولاتتطابق العقلية الاقتصادية بشكل طبيعى مع الاهتمامات الاجتماعية والثقافية. ولاينسجم هذان المنطقتان تلقائيا ويمكن أن يتجابهما - بنفس الوقت - بصورة مؤلمة. وبالنتيجة، تكون كل دولة ناتجا للتاريخ النوعى الذى ابتكر بها المناسبات والفرص المرغمة والذى أطر حرية عملها ومثل لثقافة الدولة.

وبالنسبة للدولة لا يمكن كل شئ فى كل زمان وفى كل مكان، وما نوصّفه «بالاستثناء الفرنسى» مستخدمين اللهجة الشوفينية المتزمتة، قدم عدة إشهارات لهذه الخصوصيات التى تطابق أنقلا نفسية جسيمة. ويتكون تاريخ الدولة أيضا بإثبات وجودها، وبالتأكيد كانت الفترة الملكية - خاصة فى فرنسا - فى ذروتها تتطابق مع نفوذ متنامٍ للدولة على الحياة الاقتصادية، والتى ترجمها توسع المصانع الملكية والتطور التجارى للشحن البحرى تحت راية الملك. لكن مجئ الرأسمالية أحدث انحسار التدخلية التابعة للدولة، وكان من الواجب المرور فى أزمة 1929 من أجل أن تتراجع «الدولة - الشرطى» عن وظيفة نظامها فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، تلك الوظيفة التى كانت تحرك نفوذها على النشاطات الاقتصادية محاولة بذلك موازنة تسويات النظام الرأسمالى، وعندئذ سيأتى دور «دولة العناية الإلهية»..

وكان تبدل التسمية من أجل إثبات وجود الدولة مُعبّرا بصورة بليغة، فإن المصطلح «شرطى - دركى» يرمز للقوة العامة، بينما المصطلح «العناية الإلهية» جاء من المعنى اللاتينى «PROVEDERE» الذى يعنى «أنعم، أعطى، أو قلد منصبا». ومنذ «سينيك» «SENEQUE» كانت الحكمة الإلهية مدركة كل شئ وواهبة كل شئ. وترجم الدلالة اللفظية الدينية للتعبير الأمل المطلق الموضوع فى دولة مقدسة. لكن الجميع ينتظر كى ينال السعادة من الدولة بواسطة توسع «دولة الرفاة» التى لم تستطع سوى إحداث تعسفات وتجاوزات الدولة المطلقة القادرة على كل شئ. غالبا ما يغشى ثقل تدخلاتها الخرقاء صورتها التى تعزز الأوهام وتُحرّض موجة مقاومة «الدولانية»^(١).

وفى هذه النهاية للقرن العشرين، يحافظ موقع الدولة على تقديرات متناقضة فهل تلزم الدولة الأدنى، أم الدولة الأفضل؟.

وهل يجب أن تتحول الدولة من سيد مطلق إلى ممثل؟

إن هذا سيكون رهان وظيفة الأداء بسعة مختلفة حسب المفهوم الذى يجعل منه الحكماء دوراً للدولة بمعرفتهم أن المجتمع يتطور وتتطور معه طبيعة الحاجات الاجتماعية.

(١) الدولانية «ETATISME» نظرية سياسية تدعو إلى مد سلطة الدولة وصلاحياتها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية قاطبة» المترجم.

كما يعود أيضا للدولة تكييف عملها مع ديناميكية التوقعات، وذلك ما يظهر بدقة أكثر الصلابة المحتومة للبنية التي تكبح بشكل خطير قابلية التكيف الوظيفية.

.وظيفة الأداء:

إن مباشرة وتنفيذ وظيفة الأداء تترجم بصورة كاريكاتورية الخصائص الثقافية النوعية. وهكذا شكلت الولايات المتحدة النموذج الأولي للرأسمالية الليبرالية، مجملة بذلك حرية المشاريع، وساهرة على ترك قوانين السوق بالقيام، حسب المبدأ الجازم للمنافسة الحرة. وبقي الرجل الذي يصنع نفسه «SELF. MADE. MAN» اخدد لمصيره بفضل ذوقه المجازف وقوة تجديده، النموذج المرجعي الأول.

ومارس الرأي العام ضغطه بفعالية كى يتوصل إلى تخفيف مجمل الأمور المفروضة، وهو الذى يحد بمقدار كبير من أهلية عمل الدولة.

وأثارت الاختلالات روح المنافسة، وخففت من الأثر الحاسم للوكالات الفيدرالية، فى حين أظهر التشريع المقاوم «لاحتكارات التروست» بعض العجز.

وتبقى الولايات المتحدة «وطن الرأسمالية»، حيث يأخذ النجاح الفردى مكانه فى الفلسفة الجماعية المشتركة. وتكتفى انفعالية الدولة أيضا بتفاوتات اجتماعية جسيمة وخطيرة لتطور هشاشة الازدياد الدرامى لعدد الكثيرين الذى يعيشون تحت خط الفقر.

ومن جهة أخرى لا يخشى «إدوار - إن - لوتواك» «EDWARD. N. LUTT-WAK» من التنبؤ «بأن الحلم الأمريكى فى خطر»، مبينا على سبيل المثال أنه فى عام 1989 «كان 1% من الأسر الغنية يمثل 36.2% من الثروة القومية كاملة».

زد على ذلك، نعرف أن المحاولات التى جرت بتحريض من «هيلارى كلينتون» «HELARY - CLINTON» زوجة الرئيس الأمريكى لإقامة المشروع الحقيقى لنظام حماية اجتماعية، لم تتوصل إلى شئ.

وإن إخفاق التعليم والاتساع المتنامى للتباينات الاجتماعية يكشفان عن الخشية من زوال وفناء أمريكا. وسيكون الامتزاج الاجتماعى فى الولايات المتحدة بطريقه إلى الانحلال والتفكك. وهذا الذى يمكنه طرح مشكلة الهوية الجماعية المتعلقة فى نسيج مرقع فى «غيتوات» بشكل متناقض.

وتظهر الدولة نفسها يقظة شديدة جدا فيما يخص الواردات والسلع المستوردة، ولا تتردد في ابتكار معايير صحية وتسويات أخرى لمنع اختراق السوق الأمريكية، بل ومن الصحيح أن تضع عملها في دلالة وتعبير وظيفة نظامها.

وترمز اليابان لشكل آخر من تدخلية الدولة، ويتبع دور الدولة الذى ينتمى إليها لدليل ومنسّق.

وتتأخر الليبرالية الاقتصادية الموجودة بها بواسطة «M.I.T.I» وزارة الصناعة والتجارة الدولية القوية جدا، حيث ينسق أكثر من 15000 من غالبية كبار موظفيها المبادرات فيها ويوجهون التحركات الاقتصادية للدولة. ويبقى النظام اليابانى فذا ومتعدرا مضاهاته لأنه يقوم على مفهوم خاص لحياة المجتمع الذى يفرض فيه ضغط الجماعة معياره ونموذجه، حيث يجب أن يأخذ كل فرد مكانه المناسب، أضف إلى ذلك التوفيقية الدينية والأخلاقية التى تمثل أصالة عميقة ومتجذرة.

وبالمقارنة، فإن فرنسا أيضا تحمل نموذجا أصيلا، فمنذ «الكولبيرتيه»^(١) «COLBERTISME» كان الإمساك بالخدمات العامة على الطريقة الفرنسية على أساس الاقتصاد الليبرالى الاهتمام المثابر على حماية التضامانات الأساسية التى حولت الدول لممثل، والتى أثرت بالتوازن الاقتصادى والاجتماعى. وبسعيها للدفاع عن الحرية والمساواة التى وضعتها فى أولويات قيمها الجمهورية المؤسسة، مضيعة إليها الأخوة، تذبذبت الدولة الفرنسية بين الحرية المؤطرة بشكل سيئ والتى تقضى على المساواة والمساواة المجزومة عقانديا التى سيفسد نوعها وتحلل إلى مساواة مقلصة ومختزلة.

أما بالنسبة لتباين واتساع التوقعات الاقتصادية والمتطلبات الاجتماعية، فتتنصوى إجابات الدولة فى فلسفتها التى ترجح فى المجتمع، وستسمح اللوحة التالية بتطابقها، محددة طريقة التدخل المتبعة حسبما تدونت فى منطق وظيفة النظام أو وظيفة الأداء.

(١) الكولبيرتيه «COLBERTISME» نظام اقتصادى وضعه الوزير الفرنسى كولبير ، ويعتبر أساس مذهب التجارين الحالي. «المترجم»

دور الدولة

وظيفة الأداء		وظيفة النظام	نظام متحفظ
اجتماعية	اقتصادية		
□	□	□	فوضوية - نقابية
□	□	★	ليبرالية - مذهبية
★	(★)	★	ليبرالية اجتماعية
★	★ ★	★	اشتراكية ليبرالية
★ ★	★ ★	★ ★	اشتراكية سلطوية

□ = وظيفة مأخوذة بالحسبان

★ = وظيفة مثبتة

(★) = وظيفة مثبتة عرضاً

★★ = وظيفة مأخوذة بالحسبان بنيوياً

إن الفوضوية الرأسمالية تقصد التخلص بوضوح من الدولة المدركة، «ليس كشرٌ ضروري» وإنما «كشرٌ بدون جدوى» حسب صياغة «موريس» MORRIS و«ليندا تانهيل» LINDA- TANNEHIL، وبفضل المراعاة المطلقة «لنظام العفوى» القائم «على الكف الخفية» الذى استحضره آدم سميث «ADAM. SMITH». ومع ذلك يتأمل هذا المذهب بالإنتاج الخاص للأمالك العامة أكثر من ابتكار القانون بواسطة السوق.

وتكون إدانة «الدولة اللا أخلاقية والجريمة» دون تسمية حسب تعبير «ميراي روتبار» «MURRAY- ROTHBARD». وبمثل هذا السيناريو يتفسر إلغاء الدولة بشكل قطعى.

وتحفظ «الليبرالية المذهبية» كما يراها «سيسموندى» «SISMONDI» للدولة دور

المشرع الذى يرتبط بوظيفة نظامها. ويجب أن تثبت بالتعبير الحذر لأحقية وظائفها وترك القوى الاقتصادية تحدد وتنظم توازنها الخاص.

وبهذا المنظور، لا تملك الدولة أن تأخذ على عاتقها وظائف أداء عديمة الجدوى.

وتطالب «الليبرالية الاجتماعية» بحضور الدولة على المستوى الاجتماعى، وبشكل قليل على المستوى الاقتصادى «وتنكر دور الدولة المتعهد والمقاوم» وتقتصر «الدولة - المنظم».

وتتنمى «الاشتراكية الليبرالية» لنماذج بلدان الشمال التى تجعل من الدولة عاملاً وممثلاً اقتصادياً وتحت على استعلاء ورفعة دورها الاجتماعى.

ولانضوائها تحت النظام الرأسمالى الذى قبلته كمبدأ للمنافسة الحرة، تتمسك الدول التى ترتبط بنموذج التدخل هذا - بالخدمة العامة المتنوعة - بجانبى قطاع خاص معترف به ومعزز جداً.

وترتبط الاشتراكية السلطوية بمفهوم آخر بعيد، يتطلب الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وقد حجرت تدخلاتها المتعددة القاتلة للمبادرات الخاصة المجتمعات المتلائمة، وسببت ضياعها بواسطة انحطاط وفساد النوع التوتاليتارى الشمولى.

إن الخيارات بين طرائق التدخل هذه، وسعت واختصرت - أو ألغت - وظيفة أداء الدولة وأتاحت الفرصة لتجارب متنافرة ومتناقضة بصورة عميقة، ففى حين تبدو بلاد الأنكلو - ساكسون منضوية بشكل حتمى فى مناهج الليبرالية المذهبية، وتؤثر دول الشمال الاشتراكية الليبرالية تتذبذب فرنسا بين الليبرالية - الاجتماعية والاشتراكية - الليبرالية، وتقدم كل واحدة من هذه الطرائق مصاعبها النوعية الخاصة، ولكونها معالجة للنتائج الاجتماعية للخيارات الاقتصادية التى لم تسيطر عليها، تخاطر الليبرالية الاجتماعية بالظهور بأنها غير فعالة وناجعة جزئياً.

وبكونها مثيرة بشكل متلاحق لحضور الدولة، تستطيع الاشتراكية الليبرالية أن تخفق روح المبادرة وتحول المواطنين إلى مساعدين لها.

«إنها الثقافة المتفشية للمواطن القاصر الذى يطلب من الدولة أن تضمّد جراح البطالة بدلاً من أن تحرر القوى الخلاقية للاستخدام الصحيح».

ذلك ما تعاني فرنسا منه اليوم حسب «كلود إمبرت» (CLAUD. IMBERT) والمشغولة بتدقيق غوغائية وديماجوجية الدولة.

وتكون المخاطرة بالفعل بعدم جعل الأفراد مسئولين تبتكر مجتمع اللامبالاة غير المحدودة، وأن تجعل الدولة الخاصة بالوصاية الوعى الضرورى لإيجاد أجوبة متطابقة على مستوى الفوضى العالمية مستحيلا.

«إن المذهب الخدر لايمكن أن يكفى بظروف أخرى لمعالجة تناذرات الانطواء القومى».

وبكونه مفتوحا على كل الجهات، يفرض العالم اختلالاته وعدم انتظامه، وبلجوء المرء إلى عروة مَصانة طانا نفسه أنه بمأمن من العواصف، فإنه يمكن بدون شك أن يمنح نفسه الوقت لشد الأشرطة.

لكن هذا التلييد لايخدع - ولن يكون أفضل حالا - سوى إجراء مؤقت بغية التأهب لمواجهة زوايح المنافسة فى أفضل الشروط. وإن رضى به، سيكون لجوءاً لمبدأ وهمى للسرور، حيث تخدم المظاهر اخادعة حقيقة مجهولة معتقدات انكفائية ناكصة، بينما يفرض مبدأ الحقيقة المواجهة المخاطرة مع التحديات الحتمية. وفى المعنى الواسع والشامل، يكمن الأمن فى المخاطرة والمجازفة.

وظيفة التكيف:

بكونها فى خدمة الأمة، فمن الواجب على الدولة أن تستجيب لتوقعاتها، والحال أن هذه التوقعات تطوّر - ليس بسبب محيط غير مستقر عموماً أو بتركيب نفسى متغير - السلالات، التى تثبت نفسها أيضا بواسطة اهتمامات نوعية.

ويعبر الشعب الهرم - بشكل ضرورى - عن حاجاته المختلفة عن حاجات البلدان التى تتمتع بنسبة ولادات حديثة كبيرة.

وإذا لم تتكيف الدولة مع تغييرية متطلباتها، فإنها ستخاطر بشكل أقل أو أكثر بوجود نفسها مؤهلة للظروف القادمة.

وقد اعتُبر التفاوت بين المتطلبات الاجتماعية المترجمة والمفسرة لقيم المجتمع السائدة فى وقت ما من تطوره وبين الإنتاج الذى سيؤدى إلى ارتداء سلطتها ومشرفا على أسس مشروعيتها.

وهكذا، ولدت وتخترت التمردات التي استطاعت أن تتحول إلى ثورات. ومن أجل البقاء والوجود الدائم، يجب على الدولة أن تدمج تطوراتها الختومة مثبتة نفسها كناظم ضرورى وحتمى لحركة النظام.

وتعبر وظيفة الأداء عن نفسها على ثلاثة صعد: مكانى وزمانى ومنهجى.. حيث تتطلب السيطرة على المكان تنفيذ سياسة إعداد وتهئية الإقليم، والأخذ بعين الاعتبار الحيز القومى والوطنى المدرك كثروة وواجب، ويتطلب خطوة إرادية حسب قول الجنرال «دوغول».

ومازال يلاقى تحقيقه صعوبات محتومة بسبب رجحان الحتميات الطبيعية التى تعزز المركزة الاقتصادية.

وهكذا، تبدو اليابان أنها لم تتوصل إليه على الرغم من تنابع مخططات إعداد الإقليم المتوجهة إلى تحقيق التكتل والضغط السكانى عن طوكيو بتشجيع وتنمية الأرياف.

ويستمر المنهج الليبرالى بترقية وتعزيز الواجهة السلمية، إلى درجة أنه يمكن التساؤل أن واحدة من الهنات الرئيسية لليابان لن تكون بدقة تنمية للاقتصاد الذى يهمل الحيز والمكان.

ويكون إلحاح عدم التوازنات الإقليمية مثقلا بتهديد الدولة اليابانية، ويبدو أن أعضاء الاتحاد الأوروبى لم يتوصلوا أيضا للحفاظ على توازن نسبى فى تطوراتهم الإقليمية.

وتماثل «الموزة الزرقاء» «لوثرية» جديدة، حيث يركز البشر ورؤوس الأموال فى قلب السوق الأوروبية، بينما تحاول المناطق المحيطة والجوار البقاء والتخفيف من حدة الزوال، الذى لايشفى بواسطة حشد المساعدات المتجمعة داخل «رأس المال الأوروبى للتنمية الاقتصادية الإقليمية» «FONDS - EUROPEEN DU DEVELOPPE

MENT ECONOMIQUE AT REGIONAL 'F.E.D.E.R' وفى

رأس المال الاجتماعى الأوروبى «FONDS SOCIALE EUROPEEN» «F.S.E».

لقد ساهم «القوس الأطلنطى» المكون من المناطق الممتدة من بلاد «الغول» إلى «استوريا» والمشتمل على معظم الشمال الفرنسى، فى تحقيق هوية محيط خطر

موصوف بسوء الحظ من قبل الخبراء الأوروبيين «باليتم»، وكرست هذه التسمية غرابة إدارة فرنسية يتيمة لديناميكية اقتصادية.

وفى كل دولة، تتسع الهوة بين المناطق الغنية التى تثرى بنشاطات متجددة على الدوام وبين المناطق التى تفتقر بتصححر «تدريجي» دائم.

واحتراما لإعادة توزيع النشاطات، وليس البشر إذا لم نرد ترقية إعداد الإقليم، تستطيع سياسة وحيدة نشطة أن تناقض تطورا تميزيا بشكل طبعى. لكن تحديد هذا يصطدم بتناقضات رئيسية بين الديناميكية الليبرالية التى تكوّن الأساس التنافسى للنظام الاقتصادى لهذه الدول، وبين إرادات الدول القلقة والمهمومة بتوزيع عادل للثروات القومية.

إن التمسك الإرادوى بالخدمات العامة فى المناطق الريفية، أو تلك التى بسبب تموضعها، تعاني من ضياعات جسيمة فى علاقات الشعب النشط، وينضوى همُّ هذا الإنصاف المهان بشكل رئيسى بواسطة متطلب المردودية والإثمار أو البحث عن الكسب. ويبدو أن الدولة تجهد لتجد الحتميات الاقتصادية، مظهرة بذلك أنها لا يمكن أن تكون أكثر من درجة قرارية لها حق الأولوية بالاستجابة لحاجة التكيف المكانى.

وعلى الصعيد الزمانى، تنضوى وظيفة الأداء فى السيرة المستقبلية، التى تسمح علاقة المنطق التقديرى الذى يبقى سليما.

وتبحث فقط عن التحويل بصورة شبه آلية فى المستقبل لتتطابق الاتجاهات الماضية المقدرة بشكل علمى. حيث يتعلق الأمر باستكمال المعطيات المتطابقة والمفهرسة أولا.

وعلى العكس، تتأكد المستقبلية كسيرة فعالة مؤرخة وموقعة، وترتكز على حتمية الأفعال المولدة للانشاقات.

ويكونها إرادوية، فإنها تصمم أن تجعل من المستقبل مستقبلا يتطابق بوضوح مع الطموحات المعلنة من قبل السلطة السياسية، وتسعى لجعل الأشياء المتمنة ممكنة، ويأخذ بلوغها المتشكل الصيغة النمذجة للتخطيط.

أما اليوم، فإن ازدهار المستقبلية الضرورية لتحديد الرأس والحشد لبلوغه، يجد نفسه مُحرجا بسبب انضمام ثلاث عقبات أخرى.

فقبل اختيار الاتجاه الذى يبدو مستحبا اتباعه، فإنه يجب فك رموز اللوحة الطبيعية واحتجاز قوة وعجز المحيط. وستسمح كفاية اختيار أولى فقط بتقدير اتساع الضغوطات وطبيعة الفرص والمناسبات. وأصبحت اللاتوقعية من المعطيات الثابتة.

ولا تكون تطورات المحيط المتبدل متوقعة بصعوبة فقط، وإنما لا تزال الأحداث غير المرسخة تتهرب بشكل منظم من فطنة المتوقعين والمتنبئين.

فقد زعزعت الصدمات البترولية بدءا من عام 1973 اقتصاديات الدول المستهلكة، دون أن تكون مُدمجة بدنيا بصورة شكلية فى السيناريوهات الغربية، حيث سرّع سقوط جدار برلين عام 1989 تفكك عالم متحجر، وأحدث إعادة توحيد غير متوقع سرعة تنفيذ لألمانيا التى لم يكن لديها مخطط سابق للاندماج.

وأنتجت العقبة الثانية الأفعال المنحرفة التى تنتج قرارات الدولة على وجه الخصوص. ويتدخل نظام الدولة لموازنة اختلالات الأنظمة الأخرى «اقتصاديا واجتماعيا»، لكن هذه المبادرات التى تكتسى بصورة المعالجات الطبية ولدت أفعالا محتومة تناقض فعالية الأعمال المسعى إليها.

وعلى سبيل المثال، إذا اختارت دولة مهمة بتكثيف مراكز المدن فرض سقف متكافئ للكثافة التى يتطلب تجاوزها دفع ضرائب، فإنها ستتوصل بدون شك لحضارة مدنية معمارية وستحمل إلى المحيط والجوار الضغط على ثمن العقارات التى حلقت عالياً، مثبتة بذلك التكلفة الحقيقية التى تعتبر مفرطة بالنسبة للكثيرين.

وبتسهيله للغرس المحيطى للمراكز التجارية المتضخمة، بدا أن التشريع استجاب لحاجات المستهلكين الذين يمكنهم الاختيار- دون استبدال مكانهم- بين العناوين والشعارات المتنافسة، بل إنه بشكل عفوى سيدمر مركز المدينة بعد إفراغها من وظيفتها التجارية.

وتتأتى العقبة الثالثة من قصر النظر الوراثى اختوم للمنتخبين، الذين تتوقف منظوراتهم الرؤيوية على استحقاقات انتخابية. وبسبب هذه الكوابح لكل رؤية مستقبلية تقتنع الدول بالذبذبة، وتبحر للشاطئ الأقرب. كما أن غياب استراتيجية منافسة وطموح يضر بمصداقية الدول. إن قابلية التكيف المنهجية، تتعلق بطرائق تدخل الدولة.

وبكونها مُغرقة عَنْقُها في ياقة حقها السامى والأکید لفترة طويلة من الزمن، كانت الدولة مكتفية بفرض قراراتها الأحادية الجانب.

ويبدو أن زمن فرمانات القيصرية والقرارات الاستبدادية قد ولى، وأصبح من الواجب على الدولة الحديثة أن تكون «دولة متواضعة». ويبدو أن التطور نحو «الدولة - المواطن» يسير فى اتجاه واحد ولا ينعكس بسبب تطور إجراء المفاوضة ويسبب ازدهار مراحل المركزة. وتكون الدولة خاضعة لطلبات تفسير مقتضيات المشاركة. ويتأكد نموذج حكم جديد يتكامل به «قول الحق» مع «التحرك جماعةً»، وعندما تكون الدولة مهتمة بالإقناع أكثر من القسر والإكراه، وبالاقتراح أكثر من الفرض، فإنها ستساهم فى تعزيز الروابط المشتركة التى تشكل ملاط الأمة الذى لا يمكن بدونه أن تمتلك الدولة أسباب وجودها.

ثانياً: الدور المتنازع به:

لقد استجابت ولادة الدولة لتوقعات تحقيق الهوية وحاجات الاعتراف الذى سيصدر عن المجتمعات فى المستقبل.

وبما أنها معززة لنفوذها وسلطانها، تطابقت الدولة مع الشكل الأبوى الذى يحمل الأمن ويضمن لأطفاله الشروط الضرورية لازدهارهم.

لكن إثبات نفسها المترافق مع احتكار سلطتها، حرض على منازعات مذهبية عامة. فقد صنعت «الفوضوية»^(١) منها هدفها الممتاز لأنها تمثل شكل السلطة الأكثر تصنعاً والأكثر إرغاماً، ومجدت «الماركسية» وعظمت سقامها وسعت الليبراليات التحررية إلى إفراغها من كل جوهر.

وقد ساهمت الانحرافات الشمولية بتقدير الدولة الى تاهت فى عمق هذه الانحرافات، ويتأمل الكثيرون، اليوم، تقصيرها المتوجه إلى زوالها بصورة هادئة. ويؤكد «جان فرانسوا ريفيل» «JEAN- FRANCOIS- REVEL» «أن الأمم سبقت الدول، وتستطيع أن تبقىها على قيد الحياة».

(١) الفوضوية «ANARCHISME» نظرية سياسية تنادى بالتعاون الطوعى بين الأفراد أو الجماعات وبأن الدولة أكبر أعداء الفرد ويجب إزالتها. «المترجم»

إن هذا المختصر الصحفى بأن يكون ماثلا، لأنه مهما كانت أسبقية الأولى عن الثانية، فقد تشكلت الأمة والدولة سويا ودائما الواحدة بواسطة الأخرى.

ولن يقتصر الأمر على نهاية القرن العشرين التى تطرح بشكل حيوى المسألة الرهيبة لديمومة وبقاء الدولة - الأمة بروايتها التقليدية المهمة.

١. الدولة. الأمة المخلقة:

أما زالت الدولة - الأمة تمثل المستوى القرارى الملائم للاستجابة بصورة فاعلة لحاجات المجتمعات السياسية؟

لقد همشت العولمة هذا المستوى بشكل واضح بعد أن اختصرته لدور عيادة تمريض أقل بهاء، وأفردت اللامركزيات المتولدة بواسطة ضراوة المواجهات التجارية - بصورة غير محسوسة - البلدان ذات التكاليف الأجرية المرتفعة، من أجل الانفتاح على جنوب شرق آسيوى يسمح باستغلال اليد العاملة به بتكاليف إنتاج فريدة.

إن هذه الدولة المتحضرة هى نفسها التى كانت تمتلك النموذج الأفضل لدولة الحق التعددى. وقد استجاب المنطق المالى وامتداده المضارب فى بورصات المال والانشغال التجارى ونفيعته الكاريكاتورية للمتطلبات دون أن يرتبط بحواجز أو حدود.

وقد طور «عدم أqlمة» تعدد الجنسيات المتشردة إمبراطوريات متنقلة لم تأخذ أبدا بحسابها الحيزات الاقتصادية المتعددة القوميات التى تحولت إلى مجموعات ضغط عملاقة.

وقد توصلت معظم الشركات المتعددة الجنسيات إلى مثل هذه القوى التى يمكنها أن تطرح نفسها كمنافس كامن وموجود بالقوة لعدد كبير من الدول - الأمم.

وهكذا حققت شركة «جنرال - موتورز» مجموع مبيعات يقدر بـ 132 مليار دولار، وحققت شركة «كوكا كولا» القائد العالمى للصودا أكثر من ثلثى مبيعاتها فى الخارج عام 1992.

فقد حلت الفوضى محل الإطار التشريعى الذى يحمى تنظيميا أخلاقيا أكيدا بواسطة

السوق، الذى ليس لديه اهتمام سوى بالعدوانية التجارية التى تسمح للأفضل بغزو وافتتاح أقسام السوق الجديدة.

وبآن واحد، منحت «الإنترنت» «INTERNET» الفرصة لحيز متحكم تجتهد به تعددية وسائل الإعلام ببناء عالم تقديرى مفترض دون حدود يمكن أن يصل إلى الجميع.

ولاتعارض جميع الدول تسريع عولمة موحدة واقتصادية قائمة على أسس قبلية إلا بوسائل غير متلائمة بشكل عميق، على شاكلة معظم الدول الإسلامية التى تحاول وبفعالية ساخرة الاعتراض على إدخال الصور الممنوعة، مانعة بذلك الأمثلة والرموز التى يمكن أن تغرب حياة الناس.

ولم تتسلح هذه الدول للحرب، ولم تكن قواها مرصودة إلا من أجل إقامة «خط ماجينو»^(١) وخط دفاعى يمنحها وهم حماية أراضيها.

وفى خضم هذه الحرب الكوكبية لم تستطع الدول إلا مقاومة حرب خنادق من عصر آخر.

وبكونها عاجزة عن الضغط على أسباب هذه الفوضى، كانت الدول تغذى نتائج التعسفات التى كانت هى أيضا مآسى اجتماعية، بل وبهذا السلوك حققت الدول مشروعية سيناريوهاها بشكل طائش، ولم تتدخل بشكل تقديرى إلا من أجل معالجة العواقب الوخيمة وغير المقبولة بها.

وكان الصراع غير متكافئ، فقد تأكدت أزمة الدولة فى نفس الوقت الذى ضعفت فيه «دول العناية - الإلهية»، وتنامى الخوف من رؤية ضياع مشروعية الدولة المحرومة من نمو شديد، حيث لم تتمكن من التوزيع ثانية ومن تعزيز الثغرات الاجتماعية.

وإذا كانت دول أوروبا الغربية قد تهمشت بعجزها عن الاستجابة للتحديات العالمية، فإن الدول الأفريقية لم تنته من التفكك والتجزئة.

(١) خط ماجينو: هو خط الدفاع الفرنسى ضد الألمان والذى اعتقدت فرنسا أنه سيكون عقبة أمام القوات الألمانية وسيصمد طويلا، ولكن الألمان استطاعوا اجتيازه خلال ساعات. ويشير الكاتب هنا إلى تشبيه المواقف الضعيفة بخط ماجينو دليلا على ضعف هذه المواقف. «المترجم»

ففى عام 1986 كان نادى روما قلقا من عدم ديمومة الدول المصغرة «-ETAT MICRO» الذى كان يرى من تطور أفريقيا حاجزا منيعا، وفى حينها توسل إلى الأفارقة لمحاولة تجاوز الأساطير المؤسسة التى يقوم عليها مفهومهم للدولة، المنسوخة بالنسبة للأغلبية عن نماذج مستوردة من مستعمرهم القدامى.

ولم يصغ العقد الذى تلا من هذا الاحتراس إلا تفاقما لوضع مأساوى سابق، فاشتدت الاختلافات والاختلالات وتعززت الأحقاد العرقية.

فهل ترافق تقهقر الدولة - سببا أو نتيجة - مع تفكك الجماعات المتنافسة ؟
خلال هذا الوقت، تأرجحت دول أوروبا الوسطى والشرقية بين الفساد والسلطوية للتمسك بوجودها الظاهر، وكانت بشكل محتم فرائس سهلة للعوامل المتعددة الجنسيات للعولمة.

وتحولت دول أمريكا اللاتينية إلى مناطق سيادة هشة وغير أكيدة، فقد تنازعت التحديات الكبرى والمخدرات مع تعددية الجنسيات الأمريكية وصاية هذه الدول.
وتنافس تهميش دول الحق ونفى وإنكار دول السيادة على تضخيم التساؤل عن مصير الدولة - الأمة، وهل سيكون القرن الحادى والعشرين بحاجة للدول ؟
محاولة الإفلات من الفناء الذى يمكن أن يصبح محتوما ولا مناص منه، تفاعلت الدول مع حالتين:

- فقد تمسكت بهويتها وابتكرت التضامانات «البيدولية» .. وبدفاعها عن لغتها - كما فى مثال الفرانكوفونية - أملت الدول فى تأمين ديمومتها المعرضة للخطر بتعميم لغة التجارة التى أصبحت الإنكليزية.

ومؤكدة بصورة قوية وعالية - كما فعلت فرنسا - ضرورة الأخذ بالحسبان الاستثناء الثقافى الذى تريد من خلاله الهروب من الحتميات المالية لمنظمة التجارة الدولية، فكرت الدول فى المحافظة على خصائصها النوعية بشكل دائم. فلا شئ يمكن أن يقاوم تفشى الدولار والجنيه الإسترلينى فى التجارة الدولية، ولا شئ يمكنه معارضة المنطق التجارى للثقافات الثقافية التى تبحث لنفسها عن جمهور عالمى.

وأصبح البيع بالنسبة لكبار منتجي السلع الاستهلاكية هو بيع السلع الأمريكية مثل «الكوكا كولا، مارلبورو، ليفز، ماكدونالد»، ويعنى هذا بيع صورة المنتج الأمريكى وشهرته وثقافته الشعبية وحتى بيع روحه وفكره أيضا. وكان الكل مرتبط، وأصبح الاختراق التجارى يصور حصان طروادة الثقافى. وبكل هذا، تقدم الدول الفوائد للاختراق الأمريكى بشكل غير محسوس. لذلك أعلنت فرنسا ارتباطها المختوم بخصائصها الثقافية النوعية وشجعت على تحقيق انغراس «عالم ديزنى الأوروبى» على أرضها.

وبدت إرادة الدول بالتجمع أفضل رد ملائم على اتساع الرهان والمجازفة. وأصبحت روابط الدول متعددة ومتنوعة فى جميع القارات. فعلى سبيل المثال تشكلت «ALENA» التى ركزت على مصالح كندا والولايات المتحدة والمكسيك، وكذلك الاتحاد المغاربى «U.M.A» الذى يضم دول المغرب، الجزائر، ليبيا، المغرب، موريتانيا وتونس.

وأیضا «الآسيان» «ASEAN» التى ضمت بروناى واندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند، وفى عام 1995 انضمت إليها فيتنام.

وبدأ الاتحاد الأوروبى بست دول ثم توسع كى يصبح خمس عشرة دولة وسيكون عما قريب أكثر من عشرين، بسبب الانضمام المحتمل لدول أوروبا الوسطى والشرقية. لكن هذه الردود المؤسسية تمثل فجوات عظيمة.

فمن جانب، لم تكن اندماجية بشكل كلى، ففى معظم الحالات يقدم تقارب المصالح القومية لوقت قصير توهم التعاون «البيدولى»، بيد أنه فى حالات أخرى يكون فيها تشابك الإدارات الدولية ملتزما بشكل قوى.

ومن جانب آخر، يمنع عدم استقرار تركيبها من تشكيل تعميق حقيقى، إذ يهدد انضمام الدول الجديدة بتحريك اختلافات متغايرة الخواص ومتعددة الأخطار.

وتنضوى هذه التجمعات الإقليمية فى «يوتوبيا أمنية» يجرى أبعادها الحيز العالمى، ولا يمكن لهذه التجمعات أن تنافس بشكل جاد عولمة دون حدود...

٢. هل يمكن رد الاعتبار للدولة، الأمة؟..

ما الذى يحدث إذا ما تلاشت الدولة - الأمة واختفت ؟

فى الواقع ، لكأنه هذا المنطق الذى سيرتب الدولة وينظمها فى سجلات التاريخ ، وبدون شك فإن زوالها سيطلق العنان لاندفاعات السوق وقدرته التى تقابل - دون أى إكراه - ارتياح المساهمين الذين يدونون استراتيجيتهم فى احتكار وحيد على مستوى العالم .

وسيزدهر البحث العنيد لعوائد المال الملحة دائما ضمن تغييرية بُنى الانصهار والاسترجاع والاندماج والأحلاف التى ستؤسس الشركات المساهمة بحدود متحركة والتضامن العرضى العابر .

وستصبح أسواق المضاربات المالية والبورصات أسياد العالم باحتكارها لسلطة لاتنجزاً ولأتجامل الحكام الذين سيقومون بدور وكلاء لهذه السلطة .

إنه الانتصار المطلق «لماك وود» «MCWORLD» وسيترافق الانتصار المطلق «الاقتصاد والمال» مع الطلاق الخطير لتزاوج «المال» و«الاقتصاد» ومع الدلالات النقدية التى تفرض قانونها على بشر خاضعين «لتأليل النقد»^(١) ، وستشهد الصراعات الضارية التى تطور اليوم من أجل السيطرة على الكون بتوسع وسائل إعلام متعددة أن الحقيقة المتمسكة بالوهم واخيال ، ليست هذه الرؤيا التى لم تكن سوى رؤية فرضية وتقديرية . وفى هذا السياق ، الذى ستكون به نفس الفكرة التى يمكنها إيجاد المصالح المسماة «بالقومية» مفرغة من محتواها بشكل طبعى . ولن تحتاج الأمم للانحلال فى «حرفيات قَبَلية» معبرة بذلك عن تفهقر المجتمع المدنى شيئا فشيئا . وتقرب هذه الرؤيا المريعة من تفكير «توماس هوبس» «TOMAS. HOBBS» القائل : «إن الذئاب ستحل محل الحيوان الاجتماعى الأليف» . وينضوى فى منطق «الفوضوية - الرأسمالية» مجتمع رأسمالى دون دولة ، فعّال اقتصاديا ومقبول أخلاقيا ومعنويا . ومن أجل تدعيم ذريعة

(١) تأليل النقد : «LAMONETIQUE» مجموع الوسائل المعلوماتية والالكترونية المستخدمة فى التحويلات المصرفية بطريقة آلية .

كعده، هل ما يزال من الواجب القبول بترسيخ تنظيم ذاتى «لاقتصاد جمعى»^(١) مكمل بأدبيات طبيعية بشكل عادى؟.

إن التقاء هاتين السابقتين سيشهد على عدم واقعية هذا المذهب، ولهذا السبب بقيت الدولة الحاجز الضرورى على الرغم من تحديداتها وتناقضاتها. ويؤكد ألير هيرخمان «ALBERT, HIRSCHMANN» على «الاحترام المقدر» فيما يخص السوق «لأنه يُغذى كقوة على التقدم الاقتصادى»، ويضيف «أن الدولة لها دور كبير تمارسه فى إطالة «النظرية الكينسية»^(٢) «KEYNESIENNE». وبعد التجربة الهدامة لكل دولة والتي أخرج قصتها الاتحاد السوفيتى وبعد تجريب الليبرالية الكاليفورنية التى مجدت «دول الهوى الخارجية» وجد رد الاعتبار للدولة مصداقية حقيقية.

لكن الأمر يتعلق بشكل مخالف للدولة المدركة التى تركز على مهمتين جوهريتين ويعود إليها - فى المقام الأول - الإسهام فى تعزيز الروابط التى توحد الجماعات القومية، ويُكوّن «دولة الإرادة» التى تفرض رؤية موحدة لمجتمع مجرب بواسطة التأكيد الهدام للمصالح الفئوية.

وبتحديدها وتنفيذها للنظام العام الذى يتجاوز المواجهات الحرفية، أكدت الدولة على السلم المدنى الضرورى لبقاء وديمومة الأمة.

وتكون المهمة الثانية أكثر دقة، بما أنها تخول الدولة دور فرض نفسها على اقتصاد مُعولم وثقافة مخصصة بالتدريج، وبهذه الحالة تكون «الدولة - المنظم». وبممارسة هذه المهمة يجب على الدولة تحديد إقليم الصلاحية الذى يسمح لها «بدمج المحرومين من الإرث» و«اختيار النخبة» بوقت واحد بمساندة العمل الذى يخضع المشاريع المتنافسة ودعمه لتلك التى تجهد لإثبات نفسها.

وإذا استطاعت الدولة أن تهمل الحياة الاقتصادية مُرسخة - بوضوح - إطار العمل
(١) الاقتصاد الجمعى: «MACRO- ECONOMIE» فرع فى علم الاقتصاد يدرس الأحجام المجمعة متجاهلا التصرفات الفردية.
(٢) النظرية الكينسية «KEYNESIENNE» متعلقة بمذهب كينس الاقتصادى القائل بالتدخل الرسمى فى سبيل إنماء الإنتاج والوظيفة. «المترجم»

الذى يجب أن تزدهر بداخله المبادرات الفردية، يجب عليها - فى هذه الأثناء - ألا تتحول إلى عامل اقتصادى متفوق بواسطة تنمية القطاع العام المتوسع حيث تتحول به إلى «دولة - رب العمل».

كما يجب عليها معرفة مطابقة النشاطات المؤهلة للخدمات العامة، التى يقتضى حضورها مع النشاطات التى تخاطر بابتكار تداخل مضر بالازدهار المتنافس.

وخلال ممارستها لوظيفتها المستقبلية، يجب ألا تعرقل كفاءة التجديد الضرورى للانفتاح الدولى للمشاريع الموجود فى هذه القطاعات.

وانه من التقدير الدقيق وليس الجازم لفرصة عملها أو لضرورة احكامه، بسبب الأسبقيات المتاحة، تموضع التوازن الصعب الذى يقتضى هذه المهمة.

ويؤكد «آلان تورين» «ALAIN- TORAINE» «أن الدولة فكرة جديدة لإعادة الابتكار».

ولكن من أجل أن تكون هذه الفكرة مُصدقة، فإن شرطين يفرضان نفسيهما:

- قبل كل شئ يجب أن تكون الدولة حيادية ونزيهة ومقدرة «ينصوى عودة الدولة فى أمريكا اللاتينية تحت هذا الطموح».

حيث إنه، بهذه الدرجة اتبعت المؤسسات المالية الدولية - فى هذه البلدان - ابتكاراتها للتقيد المؤكد بشكل حقيقى للممارسات الليبرالية المحتومة بشكل خاص على تحرير كامل لحركة رؤوس الأموال، كما رغبت أيضا فى تجديد «الدولة - المنظم» و«دولة الإرادة» مكان دولة منتجة للمنافع وواهبة للعمل والاستخدام.

ومن أجل ممارسة هذا الدور الأحقى كاملا، يجب أن تكون الدولة «مهنية» ومُعترفا بها «كمشروعية»، وإن الذى يفرض نفسه على سبيل المثال، اتهام «الزبانية» التى كانت منذ زمن طويل ممارسة معمرة فى هذه الدول، حينها تكون الدولة مقدرة بشكل فعال لأنها منصفة ونزيهة.

وكانت «الزبانية» بشكل مخفف فى قارة أمريكا اللاتينية، لكنها حاضرة جدا وتعيث فسادا فى أوروبا الغربية، حيث يتعلق الأمر «بالزبانية الانتخابية» التى ترغب الحكام تحت طائلة رفضهم فى الاستحقاقات الانتخابية القادمة، استجابة لرغبات الأكثرية النسبية دائما.

ويطابق النقد المتشكل فى فرنسا ضد حكومة «R.P.R» أو حكومة «P.S» الحزب الاشتراكى هذا المرض المزمن، فكانت الحكومة مُرتهنة للحكام الذين استسلموا لزيانيتهم. وتشكل هذه الممارسات انحرافا مزدوجا، بمصادرة الدولة التى يدعى الحكام حق ملكيتها المؤقت، يضاف إليه الإغواء المتخرب الذى يتحول ويؤكد رأيه كعقيدة بداعى المصلحة العليا.

– ويتأكد الشرط الثانى الموجه لتجديد بنية الدولة بقالب جديد، بذلك الذى يتعلق بوظيفة نظامها، وبذلك الذى يجب أن يكون أكثر حذرا ويقظة فى تنفيذ وظيفة أداؤها التى تغذى طبيعة سلوكها.

وإذا أرادت الدولة أن تساهم فى سعادة مواطنيها، فإنه لايمكنها بأى حال من الأحوال أن تدعى دور الموزع الحصرى لهذه السعادة، وقد فسدت التجارب المتعددة التى ذهبت إلى هذا المعنى، وتحملت إلى أنظمة شمولية برهنت على بطلان هذا الادعاء.

كما أنه يجب على الدولة أن تمنح امتيازاً «لآداب المسئولية» كمكلمة سلفا نتائج تدخلاتها فى آداب اليقين الذى يبرر الوسائل بالغايات ويفضى بلا رحمة إلى تعسفات وتجاوزات «الصفاء الخطر».

وكونها مُخرجا مُعترفا به للقيم التى تحقق هوية الأمة، يجب على الدولة أن تحتفظ بوجه إنسانى بواسطة الاحترام الموسوس لشكلها المُجهز، وهذا هو شكل دولة الحق. ولكن إلى أين تمضى الدولة؟

هذا هو السؤال الذى حاول المشاركون فى الندوة المنظمة من قبل صحيفة اللومند فى 26 و27 أيلول 1991 الإجابة عليه.

ففى خطابها الافتتاحى، ذكرت السيدة «إديث كريسون» -EDITH - CRES- «SON» رئيسة وزراء فرنسا السابقة «أن الدولة والسوق يمكن ويجب أن يتعايشا». وحسب هذه المعطيات يجب على الدولة أن تؤمن أربع مهام جوهرية فريدة لايمكن استبدالها.

وبعد مضى ست سنوات، منح تسريع تدويل السوق وتطور البنية الأوربية زحما تطويريا لهذه التأكيدات.

وبادئ ذى بدء، يجب على الدولة أن تمارس - بدون عجز - وظائفها الأحقية المتمثلة، فى الدفاع والعدل والأمن على مجمل أراضيها وإقليمها الوطنى دون استثناء. وكانت السيدة رئيسة الوزراء تنادى: أين هى اليوم؟ تلك المقدمات المنطقية لعودة فرنسا إلى صميم بنى القيادة المتكاملة خلف شمال الأطلسى (N.A.T.O) والتي تركت التفكير بأن الدفاع لا يمكن أن يكون مؤمنا بشكل كلى بواسطة الدولة الفرنسية بشكل منفرد.

إن هذا التطور كان أكثر احتمالا من الأخطار التى تأخذ بصورة رئيسية شكل غزو محتمل من قبل بلدان الكتلة السوفيتية أو من الصراع النووى مع الاتحاد السوفيتى. وقد جعل تفكك الكتلة الشرقية وانهزام الماركسية السوفيتية هذه التهديدات لاغية. أما اليوم، فتتعلق اخشية القوية بالانتشار المستمر للشبكات الإرهابية فى التفرعات الدولية. ولم تكن الدولة وحدها قادرة على تأمين حماية نفسها من هذا النموذج الجديد للتهديدات. ويجب عليها أن تفتح بعزم على إجراءات التشاور الدولية. فهل تؤمن الدولة دائما أحقية وظيفة العدل وإصدار الأحكام؟

بالنسبة للجوهر، يبدو هذا الأمر محتملا، بما أنه يمثل النظام المعيارى الذى يمارس الاحترام. ويتسم التكامل الأوربى خصوصا بسن المعايير الدولية التى تفرض نفسها عليه، وشيئا فشيئا أصبح هذا التنظيم مزودا بأعصاب الإرغامات التى تفرض نفسها عليه، والذى يجب أن يتكامل بشكل ضرورى مع نظامه المعيارى.

وتبتعد وظيفة المدن عن بعدها العسكرى التقليدى كى تتحول إلى شكل مهام تقارب جديدة كتنظيم المدن إلى أحياء عالية المخاطرة.

وفيما يخص الأمر الثانى - تتابع رئيسة الوزراء - «يجب على الدولة أن تضطلع بوظيفة التنظيم التقليدية»، وإن الهدف المتبع يتوجه للسماح بازدهار المبادرات الفردية «دون الإضرار بالآخرين واتلاف البيئة».

ويجب أن تبقى هذه المهمة جوهرية، حتى لو لزمها تحاشى عقبتين أمامها: «فكل تنظيم يتجه فى دولة بيروقراطية - كفرنسا - للتحول إلى قسر أعمى وإلى مدقق متشكك بواسطة النظم الإدارية المهمة التى تسمح بتفسيرات مختلفة، يكون هو الخطر الأول الذى يترجم نفسه بواسطة تراكم التنظيمات العويصة».

أما العقبة الثانية، فتتعلق بالتوازن الصعب الذى تحاول أن تقيمه الدولة بشكل مقبول بين الاهتمامات المنتجة والحفاظ الضرورى على بيئة متلفة. وتثير المنافسة الدولية أخطار

التلوث الكيميائي والبكتيري وهى التى تضحى بالمحافظة على الصحة العامة لأجل قصير .
ولم تكن قضية «جنون البقر» والكوارث احدثت فى الهند سوى دلالات نُذر سيئة .
ولكن ألا تمتلك الدولة وسائل مناسبة من أجل فرض هذا التوازن المرجح لمخاوري
الاستراتيجية المعولة ؟

وفيما يخص الأمر الثالث ، تقول رئيسة الوزراء «إن الدولة الحديثة تمتلك وظيفة
اقتصادية ضرورية كمتعهد ومنظم ومرسخ» .

ويتعلق هذا البعد لعملها بالدور الاقتصادى الذى تقره ، فقد قلصت المعطيات الدولية
والإرغامات الأوربية هامش يدها العاملة على هذا الصعيد بشكل ملحوظ .

وأن تكون منظما على صعيد الاقتصاد الجمعى ، فإن هذا يبدو مقبولا من غالبية
العوامل الاقتصادية .. ولكن أن تتحول إلى متعهد فهنا يبدو الأمر ملائما شيئا فشيئا .

وقد انعقدت الأحلاف الاستراتيجية بشكل أيسر بين الشركاء الخاصين الذين يمتلكون
نفس العقلية من الأحلاف المعقودة بين المتحاورين الذين يحملون منطقا مختلفا ، إلا أنها
لم تكن متناقضة .

فقد اختارت بريطانيا العظمى تنظيم الدولة بوظيفتها المنظمة للاقتصاد الجمعى بشكل
صورى ولكن بسمه محددة .

وقد شهد النقاش المشار من قبل معارضى خصخصة شركة الطيران الفرنسية
والاتصالات على الشكوك والترددات الفرنسية ووافقت الحكومة على الاحتجاب
الاقتصادى الذى يرفضه تقليدها الكولبيرتى .

وأضافت السيدة رئيسية الوزراء فى النهاية : «أن الدولة يجب أن تكون الضمان والحامى
للتلاحم الاجتماعى» .

حيث يشكل التضامن وإعادة التوزيع المظهرين الأساسيين فيها ، وبدون شك فإنها
الوظيفة الجوهرية للدولة هذا اليوم ، الوظيفة التى يجب بها إعادة ابتكار تلاحم بصورة
دائمة أكثر من مختلف الحرفيات التى تضع نفسها محل اتهام بشكل منتظم .

وكونها ضامنة للرباط الاجتماعى ، يجب أن تكون العامل الرئيسى بتعريف
مواطنة جديدة تستطيع وحدها أن تحمى الهوية الوطنية من الانسحاق والأمة من الضياع .

«تارة، انطلاقاً من المتعدد، يتضخم الواحد إلى درجة يصبح فيها مطلقاً، وتارة أخرى ينقسم من جديد، وهكذا يخرج المتعدد من الواحد».

"أمبيدوكل "EMPEDOCLE"

الفصل الرابع

البنية المتنوعة

لقد كانت الدولة الأمة النموذج الذى بشر بولادة البنى المتنوعة التى شهدت حقائق جمعية .

«فالدولة المفردة لا توجد» والتى تتطابق صورتها وتكون نسخة واحدة فى جميع القارات، ولكن يوجد «دول» تحمل صفات نوعية مجتمعاتها ، فلكل مجتمع الدولة التى يستحقها .

ولن ينجح التطعيم الدولى إلا إذا ترافق مع تلاؤمات اجتماعية ، فإذا أرادت كل دولة أن تجعل من نفسها إجابة مؤسسية على جدلية "الواحد" و"المتعدد" فإن كل دولة تحقق نظريتها الثقافية الخاصة المتمزجة بتأثير القياسات المختلفة للأولويات التى يتموضع بها التاريخ والجغرافية .

ويكشف التاريخ قيم المجتمع وطمية المنتج فى تربة خصبة ثقافية أصلية ، وهكذا نستطيع أن نفهم بشكل أفضل التقليد الفرنسى المركز، عندما يُستحضر تاريخ فرنسا التى بنيت من كل جوانبها بواسطة الملكية المحاربة التى أوجدت نفسها بالقوة وأمسكت بزمام السلطة .

ويبينها "بيرتراند - بادى" " BERTRAND - BADIE " و "بيير - بيرنبوم" "PIERRE - BIRNBAUM" «بأنها الدولة التى بسطت نفوذها وسلطانها دون انقطاع على المجتمع المدنى، واستقلت بذاتها لتشكيل حيزٍ مطلقٍ وآلة إدارية خاصة واسعة جداً للسيطرة على المحيط والجوار» .

وعلى العكس تماماً، عرفت بريطانيا العظمى دائماً كيف تقدّر مجتمعها المدني الذى جعل من الدولة القوية غير مجدية .

وأرادت الولايات المتحدة أن تصون الفردية القائمة على قيم أساسية ، فشجعت النجاحات الفردية التى ذمتها الكاثوليكية ووقرتها البروتستانتية «بحيث تحل محل الدولة نخبة ماهرة بسلطة مشروعة تنظم المجتمع الأمريكى» .

وكما يحدد تاريخ كل دولة سماتها ويعرّف شخصيتها، تنمذج الجغرافيا وجهها . وهكذا ، فسر حيز المكان التجزؤ الضرورى للسلطة فى الولايات المتحدة وأستراليا .
ومما يسمح بفهم استقرار السلطة بوضوح فى سويسرا ، أن الحواجز الطبيعية التى تصنع من قبل كل "كانتون" "CANTON" "مقاطعة أو دويلة من الاتحاد السويسرى" جماعة لها نوعية خاصة ومستقلة ذاتياً .

إضافة لذلك ، ترسم مقاييس الدين الأقل أو الأكثر عدوانية للبلدان المجاورة ، أو النية النفسية للشعب ، طريقة التنظيم التى تقدم نفسها دائماً كنظريات تقريبية بين الوحدة التى يقود فيها الاعتبار إلى تشكيل الدولة الوحدوية، وبين التعدد الذى يؤدى إلى إشادة وإنجاز الدولة المركبة .

وقياساً لهذه المظاهر يمكن أن نضع نمذجة هذا الدول حسب المخطط التالى :

طرائق تنظيم الدولة:

طريقة التنظيم	مركزة	لا مركزية	لا مركزية	اتحادية - فيدرالية	فيدرالية - خارجية
الدولة سلطة مركزية	+	+	+	(إجماع) +	(أكثرية) +
هيئات غير مركزية	-----	-----	-----	↑	↑
جماعة داخلية	-	-	+	+	+
	الدولة الوحدوية			الدولة المركبة	

يستند هذا المخطط على البنية الشائعة و المألوفة لكل دولة .

وكونها مقيدة بشخصية قانونية فإن الدولة تُدار " بسلطة مركزية" تمتد بها أهلية التدخل على كافة أرجاء الإقليم الوطنى ، وبذريعة امتداد حيزها الإقليمى فإن الدول " ما عدا الدول المصغرة " مثل " اللوكسمبورغ " " LUXEMBOURG " تكون بحاجة إلى مرابط وهى الهيئات غير المركزية والمسماة أيضاً "الخدمات الخارجية" والتي تتلقى مهمة تمثيل الدولة على جزء محدد مسبقاً من إقليمها الوطنى فى إطار "الأقسام الإدارية".

ففى فرنسا يشكل المحافظ مثال نموذج الهيئة غير المركزية، ويسمى من قبل السلطة المركزية ويمثل الدولة فى المحافظة التى يديرها .

وتتلاقى هيئات غير مركزية أخرى بفرض قيود ليست إقليمية وإنما مهنية على أهلية عملها .

فعلى سبيل المثال : مدير إدارة الزراعة الذى يعمل تحت اسم وزير الزراعة فى دائرة اختصاصه ، فإنه يعمل فى إطار الإسنادات التى تحولت له بسبب مرتبته العالية .

وبقيام الأشكال المنظمة للمجتمعات السياسية استفادت الدول من شبكة تُكتشف بشكل أقل أو أكثر "الجماعات الداخلية" ولا تستطيع الشخصيات القانونية بها من الهيئات المركزية أن تتحرك إلا فى حيز محدود داخل الإقليم الوطنى، بل وتختلف فيما بينها بشكل رئيسى بسبب تولية حكامها التى تكون مستقلة بصورة ضرورية عن السلطة المركزية .

وكذلك تنضوى القرى والبلدات تحت هذا الوضع ، وهى الجماعات الإقليمية التى تدار من قبل "المخائير" وليس من قبل أشخاص يسمون من قبل السلطة المركزية. وتمتلك كل دولة المخطط التريعى للجماعات الداخلية النوعية المتماثلة على صعيد القرارات الأكثر أو الأقل تعقيداً، وهكذا تنظم الهرم الإدارى الخاص بكل دولة .

ومن أجل تسهيل القراءة ، يمثل المخطط السابق حيازة السلطة بواسطة الدالة ((+)) وزوالها بواسطة الدالة ((-))، وهكذا سمح هذا المخطط بتحقيق هوية خمس طرائق لتنظيم الدولة .

المركزة : تحقق المركزة هوية الحالة البسيطة للدولة التي تختصر نفسها في مركزها. وتجعل مركزية السلطة هذه من الهيئات المركزية المالكة الوحيدة للسلطة ، ولا تحوز السلطات غير المركزية المحتملة ولا الجماعات المحلية على أى جزء من السلطة .

– **اللامركزية :** لم تكن اللامركزية فى أى وقت ضداً للمركزة ، وإنما تهيئتها وإعدادها فى بعض الحالات التكنوقراطية ، بما أن طريقة التنظيم هذه تتحلل – كحال لمعظم سلطات القرار – لصالح الهيئات غير المركزية المُعاد ارتباطها بالسلطة المركزية بواسطة مبدأ التبعية المتسلسل الذى يتعلق بمركزة نسبية .

– **اللامركزة :** إضافة لذلك ، أدخلت اللامركزة شخصيات قانونية غير الدولة ، بنقل صلاحيات أكثر أو أقل أهمية ، وهذه الشخصيات هى الجماعات الداخلية التى استفادت من هذا النهج ، يأخذ الرباط المحافظ على السلطة المركزية شكل الرقابة الإدارية التى تتفحص من جهتها الهيئة غير المركزية الممثلة للدولة .

– الاتحادية – الفيدرالية " الكونفيدرالية "

يتحلل مع الكونفيدرالية إلى شكل تجميع الجماعات الداخلية التى تقرر – لأسباب الفعالية الاقتصادية أو هم الدفاع المعزز – ابتكار السلطة المركزية التى تكون ممثلة لها . وتكون سمتها الخاصة ربط السلطة المركزية بإرادتها ، بينما لا تستطيع هذه السلطة أن تتخذ قراراتها بالإجماع .

– **الفيدرالية – الخارجية :** تتماثل مع سابقتها بذلك الشئ الذى يستجيب أولاً لإرادة التعاون بين الجماعات الداخلية العليا المستقلة ذاتياً ، وتمتاز عنها بوضوح بالسماح للسلطة المركزية التى ابتكرتها بتثبيت قراراتها حسب قاعدة الأكثرية .

وكانت طريقة التنظيم هذه لتمييز "الفيدرالية الداخلية" التى تأخذ بواسطتها دولة موجودة مسبقاً مبادرة وسم معظم جماعاتها الداخلية باستقلال ذاتى أكبر ، محتفظة لنفسها بسلطة أقل أو أكثر اتساعاً لإدارة القضايا العامة .

وسمح هذا التوصيف لطرائق التنظيم الخمسة بإثبات شكلين لهوية الدولة، هما :
الدولة الحدودية والدولة المركبة :

ورسخت الدولة الحدودية تفوق السلطة المركزية التى تمتلك حصرياً السلطة فى إطار

المركزة المطلقة التي توافق بها على تحول مسيطر عليه بواسطة هيئات غير مركزية في المركزة النسبية أو اللامركزية ، ويتوسع هذا التحويل لجماعات داخلية في اللامركزية ، بل وترتكز هذه الطرائق الثلاثة على رجحان السعة المتبدلة للسلطة المركزية ، وتحملها الوحدة على التنوع ، ومن هنا جاءت تسمية الدولة الوحدوية .

وعلى العكس تعترف الكونفيدرالية والفيدرالية الخارجية بالمكان المتفوق للجماعات الداخلية التي تنطلق منها الديناميكية والتي لم تكن السلطة المركزية إلا ناتجا لإرادتها . ومن أجل هذا التنظيم عن الدولة المركبة وعن التنوع المتغلب على الوحدة .

وقد قاد تفحص هذه الصيغ المولدة للدولة إلى تبيان تنوع أوضاعها ، حيث منحت الدولة الوحدوية الفرصة لحقائق مركبة ومتعددة .

وانتخبت الدولة الخليطة والمركبة بنى دقيقة وخطرة .

أولا الدولة الوحدوية : حقائق مركبة ومتعددة:

لقد فرضت الدولة الوحدوية رجحان كفة الدولة ، وكانت الجماعة الداخلية بأفضل ما يستطيع مستفيدة من الصلاحيات التي نقلتها السلطة المركزية . وتطابق هذه الصيغة جميع الحالات التي تشكلت بها الدولة عموماً بتثبيت الجماعة المسيطرة التي استولت على السلطة .

وفى مثل هذه الحالات ، لا تجهد الدولة نفسها بتجاوز التباينات الاجتماعية والثقافية أو العرقية في سبيل ابتكار هوية قومية مشتركة بعزم .

وكانت فرنسا النموذج المثالي تاريخياً ، كما تثبت صياغة دستور الجمهورية الخامسة الذي توضح مادته الأولى "أن فرنسا جمهورية غير قابلة للانقسام" .

وتحت اسم عدم الانقسام رفض الإجراء التشريعي الذي يتوجه للاعتراف "بشعب كورسيكا" ، حتى لو كانت الصياغة الاستهلاكية لمشروع القانون تنوه "بتعدد الشعب الفرنسى" .

وقد اصطدم إثبات هوية شعب داخل الجماعة القومية مع عقيدة عدم الانقسام والتي هي التمة الطبيعية للوحدة المعلنة للشعب الفرنسى .

ويتموضع الخيار الإسباني بهذا المنطق المشابه ، فبينما يؤكد دستور 29 كانون أول عام 1978 فى مادته الثانية "أنه يستند على وحدة لا تحل للأمة الإسبانية وعلى الوطن المشترك غير القابل للانقسام لجميع الإسبانين" ، لا تنضوى إسبانيا فى العقيدة الوحدية كتلك التى لفرنسا ، بل يتعلق الأمر بدولة وحدوية ومنفتحة جدا على الاعتراف باستقلال ذاتى نسبي .

وتلائم كل دولة اتحادية صيغة نوعية عن تجميع أساسى للمركزية واللامركزية واللامركزية. إن تقديم هذه الإجابات المتعلقة بالدولة سيسمح بوصف الطرائق المختلفة التى كيفتها معظم هذه الدول .

١ - الدولة الوحدية: صيغة مختلطة:

لا يمكن لأية دولة وحدوية أن تقتنع بمركزية مطلقة ، لكنها تتمسك جميعها بالإسنادات التى تدعم هذه المركز . وقد منعت ، فى الواقع ، أسباب هذه الفعالية الدولة من تركيز كامل سلطات القرار لصالح سلطة مركزية واحدة فقط . ولكن تراتبية قواعد الحق والقانون المقبولة بالإجماع منحت هيئات الدولة المركزية السمو المعيارى . وقد ساند إنتاج القانون بداية تلك الهيئات المركزية المتعلقة بالبرلمان فى تنفيذ صلاحيتها التشريعية ، والسلطات التنفيذية فى ممارسة سلطاتها التنظيمية .

ومن جانب آخر هناك الإسنادات الداعمة لوظيفة النظام التى تجد نفسها متمركزة فى يد أولئك الذين يمثلون سلطة الدولة .

ومثالا على ذلك ، قرار إطلاق الصواريخ النووية . ولا يزال أكثر رمزية ممارسة «قانون الرحمة» .^(١) وتبقى إمكانية الحياة والموت جوهرية «امتيازاً أحقياً» .

إن تقطير جرعة هذه اللامركزية سمح بشكل أقل أو أكثر بتحاشى فضاضة مركزية مطلقة كانت غير فعالة بشكل ضرورى ، لجأت إليها جميع الدول الوحدية .

وقد وصف شارل إيسنمان CHARLES EISNMANN " هذه المركزية «بالمركزية بواسطة سلطة تدريجية تراتبية» .

(١) قانون الرحمة DROIT DE GRACE حق إماتة المريض الذى يعانى من مرض لا رجاء من شفائه . « المترجم » .

ويمتلك ممثلو السلطة المركزية الإسنادات التي وافقت السلطة على منحهم إياها، وتكون تبعيتهم التدريجية قانونية ودستورية ومهنية . وبما أنهم يُسمون من قبل السلطة المركزية فإنهم يكونون قابلين للترقية والترفيـع والتحوّل ، وقابلين للتراجع وتخفيض رتبهم ، وكذلك يمكن الاستغناء عنهم فى أية لحظة . وينصوى تعبير صلاحيتهم تحت الاحترام المطلق للوائح العليا بشكل تدريجى ومتسلسل ، ويمكن أن تكون موضوع نقاش من قبل السلطة التى سمّتهم . ويتعلق الأمر بتقريب مركز القرار من الأرض التى تحدث هذه السلطة آثارها عليها . وتتوجه معادلة فضلى بين الإطار القرارى والطبيعة القانونية وحقيقة الحالات المعنية .

لكن قصر اليد لا يمنع إلا نفس المطرقة التى تدق وتضرب . وبواسطة اللامركزية لا تخشى الدولة من أية مخاطرة فيما يتعلق بالنظام المعيارى الذى حددته .

وبالتأكيد تبقى الدولة الوحيدة ، وتستمر بغرض أحاديّتها القانونية ، لكن الجماعات الداخلية المحافظة بنفسها على أهلية التحرك بسبب صفات شخصياتها القانونية ، تتدخل بشكل أكثر حرية من الهيئات المركزية التى لا تمثل إلا الدولة فى إطار اخطط الإدارى .

وتتموضع العلاقات بين الدولة والجماعات الداخلية بين شخصيتين قانونيتين مختلفتين . ومن أجل أن تكون فعالة ، تتطلب اللامركزية كغاية ثلاثة شروط جمعية .

فبدائية: يجب أن يكون الحكام مستقلين دستورياً عن السلطة المركزية ، وفى الأنظمة الديمقراطية يجب اللجوء إلى الاقتراع العام كردٍ على هذا المتطلب لتمييز الحكام .

وثانياً : يجب أن يكون المجال المحدد لصلاحيتها مرسوماً بوضوح ، وهذا ما يفترض إقامة قواعد متلاحمة فى التحولات المنظمة .

وأخيراً يجب أن تعترف بها إدارة حقيقية مستقلة ذاتيا مباشرة إسناداتها وتخصصاتها . وبما أنها قائمة على مبدأ الحرية فإن اللامركزية لا تستبعد السيطرة والرقابة ، فبينما تكون التبعية التراتبية مبدئية وعامة ، تكون هذه السيطرة والرقابة صريحة وحصرية ، فلا تستطيع أن توجد دون نص دقيق يفسرها ، ويجب ألا تتعلق بالانتظار القانونى للأفعال التى تصدر عن هذه السلطات المحلية ، ما عدا التدقيق بملاءمتها بشكل نظرى . ويكون ذلك بموجب الاحترام الأقل أو الأكثر اتساعا للاستقلال الذاتى للجماعات المحلية ، الذى

يقاس باتساع اللامركزية . وقد لجأت معظم الدول الوحدوية لهذا حتى لو لم يجن معظمها إلا نتائج محدودة حول كثافة وثقل سيادتها النوعي .

ب - الطرائق المتبدلة :

تختار كل دولة وحدوية التنظيم الإقليمي الذي يناسب خصوصيتها الثقافية ، وينتج فكر الشعوب البنية المحفوظة لأسلوبها وشخصيتها ، وهكذا ركزت فرنسا على امتلاك ديناميكية غير مركزية تتدرب عليها منذ عام 1981 .

وتعطي اللامركزية وحدها فقط - وبشكل صحيح - معنى للإطار القانوني الشكلي بصورة ضرورية . وبطبيعته ، يكون كل منطق يؤكد على الحرية مصدراً للتنوع .

ويكونه مساواتي أكثر مما هو فوضوي ونصيراً للحرية المطلقة ، بيدو الشعب الفرنسي تقليدياً أكثر ارتباطاً بالمساواة التي تقضم الفوارق من ازدهار الحرية التي تضخمها . وبسبب التعددية المميزة ، يفضل الشعب الفرنسي تماثلاً معتدلاً ، وهذا ما يجازف بإفساد فكر اللامركزية بشكل دائم .

وقد دون "بيير لوجاندر" "PIERRE LE GENDER" عام 1983 " أن فرنسا بطريقها إلى إصلاح مركزيتها ، كما نصلح الديانة ، لا بحذفها " .

ومن أجل الأخذ بالحسبان القيم المتميزة - وتبعاً لتاريخها - فضلت بعض الدول خيارات مختلفة .

فدأبت بريطانيا على أن تبدو "ملكياً بحكومة محلية" وإسبانيا وطن المستقلين ذاتياً وإيطاليا دولة إقليمية . وجعلت الانتفاضات الفجائية التي عرفتها إيطاليا بسبب التأكيد الراعد "لدولة بادانيا" المرغوبة من قبل قائد رابطة الشمال ، من الصعب تحليلاً دائماً بالنسبة لتطور دولة يمكن لوحدها أن تتهشم وتتحطم .

وفيما يتعلق بفرنسا وبريطانيا العظمى وإسبانيا فقد سمح تحليل دقيق بنسبية التقديرات الوعرة جداً ، قياساً للتعقيد التنظيمي للدول التي تؤكد على أولوية وحدتها ...

-فرنسا " دولة نصف مركزية " .

منذ عام 1968 ، استشعر الجنرال "دوغول" ضرورة إجراء إصلاح إدارى عميق .
"إن التطور العام يحمل بلادنا نحو توازن جديد" هذا ما أكدّه فى مدينة ليون فى 24 آذار
1968 ، مضيفاً "أن الجهد المتعدد الأجيال والقرون للمركزة ، والذي كان لزمّن طويل
ضرورياً لتحقيق التمسك بوحدتها على الرغم من تعاون واختلاف المقاطعات التى كانت
مرتبطة بها بشكل تتابعى ، لن يفرض بعد ذلك أبداً" .

وجلبت "أحداث أيار 1968" نواياها الإصلاحية التى جرى بها الاقتراع العام فى
27/نيسان/1969 والذي وضع النهاية الحتمية لاستقالة الرئيس "ديغول" .

وبعد ذلك ، اقتنع خلفاء "ديغول" بتعديلات حسيّفة . فقد منح بومبيدو
"GEORGES POMPIDOU" الفرصة لجميع المناطق ، ولكن لم يعترف لها إلا
بنظام تحديدي للمؤسسات العامة ، بينما عمّم "فاليرى جيسكار ديستان "VALERY
"GISCARD-DESTAIGNE" المساعدات التى تتلقاها الجماعات المحليّة من الدولة
من أجل أعمالها . لكنّ هذا المبادرات لم تختصم مع الحرم الإدارى المقفل بقسوة من قبل
السلطة المركزيّة وممثليها .

وبسبب تعاقب عام 1981 الذى سمح بإطلاق ضرورة الإصلاح ، وكان الحكام
الجدد يعانون من تعارض عقبات الاستقلال الذاتى المحلى ، فقد أصبح "غاستون دوفير"
"GASTON DEFFERRE" عمدة مرسيليا ووزيراً للداخلية الذى كان مهندسها
المعماري الرئيسى بالتواطؤ مع "بيير موروى" "PIERRE MAUROY" عمدة مدينة
ليل "LILLE" الذى وعد بمنصب رئيس الوزراء .

وقد تثبتت اللامركزية الممتدة منذ عام 1982 بواسطة ترسانة قانونية مدهشة
كمتهمة للمركزة التى بدت تجاوزاتها التاريخية غير محتملة .

«إن فرنسا كانت بحاجة لسلطة مركزية قويّة كى تصنع نفسها ، وهى اليوم بحاجة
إلى سلطة لا مركزية كى لا تتفكك» . هذا ما أعلنه الرئيس "ميتيران"
"MITTERRAND" فى مجلس الوزراء فى 15 تموز 1981 ، طارحاً الإصلاح
الذى يقدم القضية الكبرى لفترة حكمه السابعة .
فما الذى حدث خلالها ؟ .

لقد ساهمت نصوص متعددة فى تعديل حالة الأمكنة بصورة محسوسة . وسمح تماثل العوامل " للمختير " الإقليميين والإداريين بممارسة السلطة التنفيذية لجماعتهم المستقبلية محل ومكان المحافظين .

لكن هؤلاء المنتخبين محلياً بقوا تابعين لمبدأ المساواة فى الوصاية الإدارية السابقة التى كانت تمارس آنفاً على أعمالهم ، والتى كانت تحل محل رقابة قانونية لاحقة . وحاول نقل الصلاحيات أن يمنح لكل مستوى إدارى هوية مهنية ، فأعطى سكان القرى والمناطق التحديث المدنى والسيطرة على الأرض وإدارة الشؤون الاجتماعية فى منطقة التنمية الاقتصادية .

وتلاقت هذه الرصودات الأولية مع التطابقات المحددة تاريخياً . لكنه من أجل أن تكون السيورة ملتزمة ومتأسكة يجب أن يسمح نقل المصادر للجماعات الإقليمية بممارسة صلاحيتها بحرية كاملة . وبهذه الحالة ، يجب التفكير فى ثورة ضريبية ضرورية وإصلاح حتمى للإدارات المالية المحلية تتشكل بصورة منتظمة بعلاقات مصير غير أكيد . وتبقى السيمفونية لا منتبهة ، لأن العازفين المحافظين على التقسيم لم يستطيعوا أن ينظموا الأوركسترا بعدم استعمال الآلات المناسبة ، حيث تحولت ملاحقة الطلب المنشود إلى تنافر فى الأصوات .

وتعتقد تشابك الصلاحيات بتمويلات متصالبة ، وعانت الجماعة من الاضطلاع بمنصبها الخاضع دائماً لرقابة المساواة ، وكانت الضحية الحتمية للوصايا التقنية . "إنها حكومة وجهاء ، بواسطة الوجهاء ومن أجل الوجهاء " ، هذا ما وصف به "ايف - مينى" " YVES-MENY " " جمهورية الإقطاعيين " الملعومة بالتبذيرات التى تتحول إلى فساد ، وفقدت اللامركزية - فى نظر معارضى المركزية - الكثير من قوتها الإصلاحية عندما أصبح هؤلاء حكاماً دائمين . وبالتدريج تخلت المنفعة عن مكانها متجهة نحو ضرورة تعزيز اللامركزية .

وهكذا ساهم بها القانون رقم 92 / 125 الصادر فى 6 / شباط 1992 ، الخاص بالإدارة الإقليمية للجمهورية عندما أدخل "مبدأ استطراد الإدارة فى الدولة" . ويشكل هذا المأرب ، بنفسه ، تعديلاً مهماً فى سلوك وتصرفات الدولة .

لكن تفكير الدولة بنفسها يكون ضرورياً ودقيقاً ، ويحلل تبديلاً نظرياً ، ولم يعد عدم
المركزة الأولوية المطلوبة ، حتى لو لم يتمكن من الاستفادة بصورة غير مباشرة من
اللامركزية المعززة التي تسمح للمنتخبين محلياً بتغذية حوارات مثمرة مع ممثلي الدولة .
ويفترض نجاح عدم المركزة الحقيقي جهود التبسيط والإيضاح والمسؤولية .
«إن الدولة تعاني من البدانة» .

إن مجموع الهيئات المركزية يعد ما يقارب 90000 شخص ، أو بالأحرى ما يقارب
5.7 من مجموع الوظائف العامة . ويكون عدد الإدارات المركزية في التنظيم "200" وهذا
ما يحدث تعقيدات وتقطيعات للاستراتيجيات المتنافسة ، ويمر التبسيط عبر تخفيف
 وإعادة تنظيم السلطة المركزية للدولة ، ويجب أن يتابع بواسطة إجراءات مبسطة بشأن
اللامركزية .

ويفرض إيضاح الصلاحيات نفسه بواسطة مبدأ الاستطرد بشكل أكبر لصالح
الهيئات غير المركزية منه لصالح الجماعات الداخلية ، ويسمح الغموض بجميع
التعسفات والتجاوزات . وتعزز التمويلات المتصالبة تأثير مجموعات الضغط الفاعلة جداً .
ويجب أن تكون "المسؤولية" تقلد المسؤولية " مبدأ التحريض على
الإصلاحات التي تقترن أهميتها مع إلحاحها الأمر والضروري .

إن المآسى السابقة الناجمة عن الأشغال العامة المنفذة بشكل سيء أو عن الأضرار
المقدمة بشكل أسوأ ، كشفت عن الآثار الفاسدة لنظام تخلى فيه كل واحد عن مسؤوليته
أو للموافقة الفاسدة على المسؤولية المتجردة من الذنب .

لكن هل يمكن انتظار حكام دولة تنجم عن مركزة يوافق هؤلاء الحكام بها على
إعادة التفكير في اتساع سلطتهم مجازفين بحصر أنفسهم من انبثاق سلطات مضادة ؟ .
ألم يكن هذا المنظور مخالفاً للطبيعة الإنسانية ؟ .

ذلك ما أشار إليه "مونتيسكيو" "MONTESQUIEU" عندما قال : "إن كل
إنسان يمتلك السلطة تكون لديه نزعة إساءة استعمالها" .

-بريطانيا العظمى : مجتمع بدون مركز...

تضم المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى كلا من : إنجلترا ، وبلاد الغول ، وايكوسيا ،
وأيرلندا الشمالية .

ومنذ عقود - ولا تزال - والمشكلة الأيرلندية تقض مضجع البريطانيين جميعهم .
فمنذ عام 1921 حرص اجتزاء أيرلندا بشكل مفاجيء تناقضاً قاسياً بين أولئك
القائمين به مثل «ميشيل كولان» "MICHEL COLLINS" وأولئك الذين يرفضونه
مثل "EAMON DE VALERA" دوفاليرا .

وانطلقت المناوءات والاضطرابات العشوائية لتعرقل "الحدويين" ، وانطلقت بين
البروتستانت القساة المدافعين عن أيرلندا الشمالية فى المملكة المتحدة وبين المتحزبين
لتوحيد أيرلندا، وهم الكاثوليك بشكل أساسى .

واشتدت المواجهات فيما بينهم ، ولم يتردد هؤلاء أو أولئك فى المزاخرة على
استخدام الطرق الإرهابية لتغليب وجهات نظرهم المتنافرة والمتناقضة .

وعلى الرغم من الحوادث والمفاوضات المتواترة التى بدأت ثم انقطعت ، ومن
المزايدات المتحولة إلى مواجهات مسلحة ، مازالت المسألة الأيرلندية تلح بشدة .

ومنحتها الانشقاكات الاقتصادية - الدينية حداً عاطفياً ، وجهدت الحكومة البريطانية
لإجراء مفاوضات دون نتائج ملموسة .

وبينما يلعب المنطق الجغرافى لصالح وحدة الجزيرة التى لا يمكن لحدودها الطبيعية أن
يتم التنازع حولها ، يعارضه ويقاومه المنطق التاريخى للبروتستانت .

فهل يكون الانفجار السابق للإمبراطورية السوفيتية العامل المرجح للجغرافيا على
التاريخ فى المسألة الأيرلندية ؟

إن إنجلترا وبلاد الغول وإيكوسيا ، تنتظم إقليمياً انطلاقاً من 490 وحدة محلية غير
مميزة على جميع مستوياتها ، وهناك حيث تعد فرنسا 36763 قرية وبلدة و100 مقاطعة
إدارية و 26 إقليماً، تقيم المركزية البريطانية مستويين للإدارة المحلية "الكونتية-والمقاطعة"
"المناطق الإدارية فى بريطانيا" . ويمكن أن تبدو كقوة إذا ما قورنت بالتشتت الفرنسى .
وفى الحقيقة ، كان التنظيم الإقليمى البريطانى مقبولاً فى ظروف معينة .

وبواسطة الوحدات القوية المدارة من قبل سلطات مستقلة للسلطة المركزية ، تعرف
الجماعات المحلية كيف تفرض إرادتها على الحكومة البريطانية، وبهذا " سنكون فى بلد
الإدارة المحلية" .

وساهمت الحقيقة فى تدقيق هذا التقدير المعتبر بسبب خللين وظيفيين فى النظام .
تعلق الأول بنفس طبيعة السلطة المركزية المنقسمة بسن الإقطاعات المتنافسة الناجمة
عن " إفراط التنظيمات المتخصصة "، حيث لا يملك المركز وجوداً متبدلاً فى المملكة
المتحدة لأنه منقسم بتعدد الإدارات المتخصصة المتمسكة بامتيازاتها والحفاظ على
العلاقات الحصرية مع تفرعاتها اللامركزية .

وينجم الخلل الثانى عن الجهل العميق للدور الدقيق ، وعن السلطات الفعالة التى
تتمسك بها الجماعات المحلية .

ولا يسمح الغموض والإبهام فى المسؤوليات بتمييز استقلال ذاتى محلى حقيقى .
ويبين " ايف ميني " " YVES - MENY " عام 1991 " أن المركز السياسية
والإدارية للمملكة المتحدة لم تكن أكثر توازناً من الثقل الموازى للحكومة المحلية " . وبناء
على ذلك المجتمع المركز لم تغتن بطبقة سياسية محلية متبدلة ، إلا أنه مع عودة حزب
العمال للحكم فى عام 1997 ، بدت التوزيعة كواجب تطور محسوس .

والتماساً للاقتراع العام الذى جرى فى أيلول 1997، وافق الايكوسيون على
"أيلول" " انتقال الحق " التى لم يصادق عليها إلا بشكل ضعيف جداً فى الأول من آذار
1979، حيث يجب أن تكون نسبة الموافقين ٦٠ ٥١ ٪ من الاقتراعات الموضحة ، بينما لم
تكن سوى 32 ٪ من أصوات المقترعين .. أما هذه المرة فقد صوّت 74.29 ٪ من بينهم
بالإيجاب على انتخاب برلمانى حقيقى يدير شئونهم الخاصة ، ووافق 63.48 ٪ على أن
هذا البرلمان يمكن أن يمتلك سلطات ضريبية محدودة . وبهذه الحالة يمكن أن يعدل
على الأقل " 3 ٪ " من مقياس الضريبة على العوائد والشركات .

وبعد 700 سنة من الخضوع لإنكلترا أوجدت ايكوسيا برلمانها ، وإن بقى الدفاع
والدبلوماسية والنقد والعملات صلاحيات ثابتة للدولة الوحيدة ، فإن الطريق مفتوحة
لإعادة تحديد عميق للعلاقات بين السلطة المركزية واخيط .

ووافقت بلاد الغول فى اقتراعات 18 أيلول 1997 بطرف الشفاه على "أيلول
الحق" بالطريقة نفسها . ويخاطر التوازن الإقليمى بأن يكون معدلاً بعمق بسبب بزوغ
وانبثاق استقلالات ذاتية إقليمية فى المستقبل .

وكما يشير الهدف المتبع إلى منافاة المشاريع الانفصالية، يتساءل الكثير عما إذا فتحت الحكومة البريطانية - وبدون مناسبة - صندوق "الباندور" PANDORE " محررة بهذه الطريقة ادعاءات الاستقلال الذاتي المطالب بها شيئاً فشيئاً .

زد على ذلك ، وفي اللحظة التي تعاني فيها الملكية من عدم مصداقية الرأي ، تتساءل الصحافة البريطانية عن تطور محتمل للدولة الوندوية الملكية "نحو جمهورية فيدرالية" .

وقالت صحيفة الأوبزرفر :

"إن المملكة المتحدة ستصبح بشكل سريع اندماجة أمم وأقاليم مستقلة ذاتياً تتموضع تحت رقابة برلمان بسلطات محدودة" .

وتحت هذه الذريعة ، وبهذا السياق ، ستأخذ المطالبة الأيرلندية بالاستقلال الذاتي بُعداً آخر .

إسبانيا "دولة الاستقلال الذاتي"

تتأتى الخصوصية الإسبانية بدقة من تأكيد
استقلالها الذاتية المحلية. حيث تجرب إسبانيا - واقعياً
- مصالحة محلية إقليمية بين مبدئين متناقضين.

فيما يبين دستور 29 كانون الأول 1978 بصورة شكلية هذا التناقض الجلى، حيث
تنادى مادته الثانية " بالوحدة غير القابلة للحل للأمة "، يشكل حق الاستقلال الذاتي
للجنسيات والأقاليم جزءاً منها.

وينادى هذا الدستور - بشكل قوى - بالأهمية غير المحسوسة لوحدة إسبانية "معترفاً
وضامناً" كل استقلال ذاتى محلى.

ويوضح فى المادة 139 "أن جميع الأسبانيين يمتلكون نفس الحقوق و الواجبات على
جميع أجزاء الدولة".

ولكنه يذكر فى المادة 148 "الصلاحيات التى يمكن أن تمارسها الجماعات المستقلة
ذاتياً". وكانت سبع عشرة منها مشكّلة وقائمة، ولكنها لا تستفيد من نفس كفاءات
وأهليات التدخل و التنفيذ التدريجى للعملية التى تريد من نفسها أن تثير عدّة تساؤلات.
ويكونه راصداً للاستقلالات الذاتية، أدخل الدستور منذ بداية تأسيسه تباينات مؤسفة
مُدركة كعدم مساواة. وإذا كان العديد من المقاطعات مثل "كاتالونيا، والباسك،
وغاليسيا" قد مُهرت دفعة واحدة باستقلال ذاتى واسع، فإنه لم تستطع مقاطعات أخرى
أن تستفيد إلا من استقلال ذاتى محدود جداً، مُحاطاً ببضع اختصاصات بدئية قبل
إمكانية توسيع صلاحياتها، بعد فترة اختبار لمدة خمس سنوات.

وكون هذه الاستقلالات مُقرّة "ككيانات سياسية" من قبل المحكمة الدستورية، فإنه
يمكنها أن تناقش مع الدولة مزايدات خطيرة تعقد السمة الوجودية للدولة الأسبانية.

واستناداً لذلك، تقدم هذه انجازة الإطار المعادل والمنظم الذى ينظم الاستقلال
الذاتى للإقليم، ويجد نفسه غير مستقر بسبب الاستحضار المتواتر لحق تقرير المصير.

وتضخّم تشكيل هذا الحق المثار بمبادرة من برلمان "كاتالونيا" فى كانون أول 1989 وبمبادرة من برلمان "الباسك" (عام 1990). وأثبت نفسه "كقدرة المواطنين على تقرير النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى لشعب الباسك بصورة حرّة وديمقراطية ، إما بوسمه بإطار نوعى وإما مقتسماً بشكل جزئى أو كلى سيادته مع الشعوب الأخرى". واحتفظ بقوة هذامة بالنسبة لديمومة الدولة الوجدوية.

ولم يستطع الاقتراع المصوّب عليه من قبل الحركات القومية المعتدلة أن يحاصر الأساليب الإرهابية التى صنعت من منظمة "E.T.A" آلية عسكرية زعزعت السيورة نحو الاستقلال الذاتى الداخلى بصورة منتظمة .

وبعد أن لفظت الدولة الفرانكووية المركزة بقوة ، انخرطت أسبانيا فى مغامرة جريئة ، لكن الاستقلال الذاتى لم يكن محدداً ومعرفاً بدقة ، والذى يذكر المحكمة الدستورية "بأنه لا يتطابق مع السيادة ، لكن يجب أن يزدهر داخل إطار الصلاحيات النوعية ، ويغضى الحقائق المختلفة للنظام السياسى للجماعات المستقلة ذاتيا ، وللنظام الإدارى للمقاطعات وسكان المناطق والقرى والبلدات».

وأرادت أن يكون تنفيذه تدريجيا بصورة عملية ، لكنه يطرح مشكلة هوية الدولة الأسبانية اليوم ويعرف "فرانك موديرن" "FRANCK - MODERNE" الدولة الإسبانية ذات الاستقلال الذاتى "كصيغة الدولة المركبة التى توافق على تنسيق مستويين للسلطة السياسية دون أن تصل إلى حد الدولة الفيدرالية".

ويتساءل "سيزار - دياز - كاريرا" "CESAR - DIZA - CARRERA" «عما إذا كان الاستقلال الذاتى مرحلة سابقة لتشط الدولة تحت ضغط المحيط المجاور أو يشكل مدخلاً للفيدرالية".

ويقول : إن مستقبل دولة الاستقلال الذاتى الإبانى يكمن فى تجاوز واحدة الدولة - الأمة وانصهارها فى التعددية.

ويصفها "بيير بون" "PIERRE - BON" «بالدولة الإقليمية المحددة كشكل الدولة الوسط بين الدولة التقليدية والدولة الفيدرالية التى تقرر وحدانية الدولة بالاستقلال الذاتى السياسى فى عناصرها المركبة".

وينجم التردد فى إثبات هوية الحقيقة الأسبانية عن إيهامين :

يتعلق الأول بعدم كمال هندسة معمارية ثابتة ومستقرة ، و يترجم الثانى صعوبة توصيف تجربة فريدة من نوعها "SUI GENERIS". وبدأت النظرية الأصلية التى حاولت الدولة الأسبانية أن تبتكر بها تكاملاً جديداً بين الوحدة والتفرق ، عسيرة الحل عن "مفهمة" قائمة على التمييز النظرى بين الدولة الوجدوية والدولة المركبة .

– إن هذه الإشهارات تشهد اليوم على عدم الاستقرار الذى دخلت به معظم الدول الوجدوية .

فقد دفعت الحالة الإيطالية – وبدون شك – اتهاماتها الضالة إلى الذروة . وبدأ الإصلاح الإقليمى الملقن والخبير فى إيطاليا عام 1970 متردداً بين تحسين الإطار القانونى المالى المعقد وتساعد المطالبات الإقليمية تحت إشراف الانفصاليين المبالغين .

وإذا كان ما يقارب المليون إيطالى قد صوتوا فى العشرين من أيلول 1997 على ارتقاء ارتباطهم بوحدة بلادهم ، فإنه بذات اللحظة أعلن أمبيرتو بوسى "UMBERTO BOSSI" - عيد الميلاد الأول لجمهورية "بادانيا" الاتحادية بالنسبة للأقاليم العشرين بإشراف ترسيخ صيغة الفيدرالية .

وتدخل غالبية الدول الوجدوية – اليوم – فى منطقة اضطراب مقلقة ، ويقرن إثبات الهويات الإقليمية آثار العولمة خلخلت الأهرامات الإقليمية الهشة .

وتبدو فرنسا – وحدها – مغلقة على كل تطور يسمح باستقلال ذاتى إقليمى حقيقى .

ولكن هل يمكنها – خلال زمن طويل – أن تُعفى نفسها من التفكير فى أساس تنظيمها الإدارى ؟ .

ويعترف العالم كله بأن تعايش المستويات القرارية الأربعة – سكان القرى والبلدات ، المقاطعات ، المناطق والأقاليم ، الدولة – يعقد بدون طائل هرمنا الإدارى ، بالاستناد إلى جماعات العامة ، وانبثاق البلدان و التمسك بالتكوير الذى تنظم إليه تراكبات غامضة ومرتبكة .

وبدون شك ، لن تنتهى التجارب الإسبانية والبريطانية بواسطة تعميق التساؤلات إلا إذا

لم ترد على زيغ وضلال دولة قابضة على هويتها من سريان العدوى والداء الإقليمي بنتائج غير متوقعة .

ثانياً: الدولة المركبة، بنية دقيقة؛

عموماً ، تطور الدولة المركبة ديناميكية مناقضة لتلك التي تحقق هوية الدولة الوحدوية ، ويأتي التحريض من الجماعات بقوة الممارسة التي تمتزج أقل أو أكثر بصورة دائمة حسب طرائق كثافة متغيرة .

وتنجم مؤسسة السلطة المركزية التي توافق على تفويضات وتوكيلات أو تحويل الصلاحيات وتحافظ على تفوقها ورفعتها .

كما يشكل "الاتحاد الشخصي" الصيغة الأكثر قطرية للدولة المركبة ، بما أنه في هذا الإطار يتمثل اجتماع عدة جماعات مع سلطات عليا في الحالة الملكية ، فعلى سبيل المثال كانت تجربة الاتحاد المحقق بين إنكلترا وهانوفر من عام 1814 إلى عام 1837 قد شرحت نظم انتقال التاج هذا التجميع المؤقت .

ويتعلق الاتحاد الحقيقي بمنطق آخر يسعى لتوحيد وظائف الدولة تحت سلطة مشتركة ، وهكذا من عام 1867 وحتى عام 1918 تقارب الاتحاد النمساوى - الهنغاري بهذه الصيغة الاتحادية ، واستأثر فرانسوا جوزيف "FRANCOIS - JOSEPH" إمبراطور النمسا وملك هنغاريا بالمالية والدفاع والشؤون الخارجية لهاتين الدولتين . وقد بقيت هذه الصيغ الظرفية للدولة المركبة ابتدائية .

وتنطلق منها ، بشكل مختلف ، صيغتنا تنظيم تحقق بشكل واقعي هوية الدولة المركبة هما "الاتحاد" والدولة الاتحادية، غير أن مصيرهما كان مختلفاً .

ففي الاتحاد ، تتحدد كل الجماعات محافظة على حريتها ، وتحل محل السلطة المركزية التي تمثلها ، لكن قاعدة الإجماع تفرض نفسها على كل قرار عام ، ومنذ ذلك الوقت حافظت الصيغة على غموضها الخاص ساعية للتوفيق بين ديناميكيتين متناقضتين ولا يمكنها أن تجد الإجابات إلا داخل اجتماعية شاملة .

ولا يولد الاتحاد إلا تواتراً وتناوباً ، أو ذلك الذي يوحد المتحالفين كونفيدرالياً ، ويتغلب على ذلك الذي يقسمهم ، وسيتحول الاتحاد إلى دولة فيدرالية ، أو ستنتهي خلافات

المصالح بالقضاء عليها ، ويتصدع الاتحاد وتستعيد كل جماعة حريتها ، ومن أجل ذلك أدان التاريخ الاتحادات ، ويشهد على ذلك المثال الأمريكى والسويسرى والهولندى .

وقد اختار ممثلو ثلاث عشرة مستعمرة بريطانية سابقة بداية الصيغة الاتحادية عام 1777 ، وقد جعل غياب السلطة التنفيذية من الصعب عمل النظام الذى تتمتع به كل دولة بسيادتها .

وقد قاد فيلادلفيا لصالح إقامة وترسيخ دولة اتحادية ، وبالتأكيد لم يقاوم الميثاق الاتحادى الحرب الانفصالية .

وتوحدت ولايات الجنوب المستعبدة فى اتحاد كونفيدرالى ، ولكن انتصار الشمال سمح فى نفس الوقت بإلغاء العبودية بالإحياء القطعى للفيدرالية .

ويثبت الإشهار السويسرى "الهيلفى" "HELVETIQUE" المصير الضرورى المختصر للصيغة الفيدرالية . ولم تعرف تسمية الاتحاد السويسرى الخداع ، منضوية فى منطق مواجهة منذ عام 1832 ، وحول دستور 1848 سويسرا إلى دولة اتحادية حقيقية .

وتبعت هولندا سيناريو مشابها ، فولد الاتحاد عام 1576 واختفى عام 1795 ، بل وبهذه الحالة الخاصة منح الميلاد للدولة الوحدية . وبالأمر الطبيعى ، يستدعى كل اتحاد للتحول أو يحكم عليه بالموت ، وبسبب شبه الحتمية التاريخية هذه فإنه من المدهش أن نرى البنية الأوربية ترعى صقل احتمالية تطورها نحو مأسسة للاتحاد .

وإن نقص الطموح الذى تشير إليه الموافقة الضمنية ، فإن الاتحاد الأوربى يريد - بدون شك - أن يكون مرسخاً للحكام والأمم المعنية . ولكن الخشية من أن الوهم الاتحادى لا يساهم فى حل الهدف الأوربى المثالى المستوى مسبقاً بشكل واسع بواسطة "أوروقراطية" مشوهة ومبيلة .

وبقى من المؤسف أن الحصافة المدركة لسيرورة الوصول إلى تبرير الرفض لطموح موضح ، وعارف ، حسب كلمات "SENEQUE" «أنه لا توجد رياح تهب من أجل ذلك الذى لا يعرف إلى أين يتجه» .

وانها الفكرة الأوربية التى تخاطر بوجود نفسها غير مؤهلة .

وتنضوى الفيدرالية دفعة واحدة فى الديناميكية العلمانية ، كما أنها تأذن للسلطة

المركزية فى أن تحل بواسطة إرادة الدول المتحدة فيدراليا . وبتخاذ قراراتها بالأغلبية ، حتى ولو أنها تتناسب مع إقامة تمييز بين متطلبات الأغلبية البسيطة وضرورة الأغلبية المؤهلة .

وغالباً ، ما تعود لتقرير تعديل جزئى محتمل للميثاق الاتحادى .

ويحرر المبدأ الأعظمى الكفاءة الخلاقة للسلطة المركزية الجديرة بتجاوز الحواجز التى يمكن أن تنتج عن التناقض التنظيمى لهذه الدولة العضو أو تلك .

زد على ذلك ، وفى اللحظة التى يتكشف فيها الغموض المؤسستى للاتحاد الأوروبى ، تكون المفاوضات فى سياق التوجه لتوسيع المجال الذى يكون متطلباً لقرارات أكثرية تقوم مقام الإجماع المدخل بدئياً .

وتؤكد هذه النقاشات الضرورات العملية لمنطق فيدرالى ، فى حين تتمسك بوهم الحل الكونفيدرالى .

وتمتاز الفيدرالية الخارجية "أو التكامل" - تقليدياً - عن الفيدرالية الداخلية أو عن التفكك والانحلال .

وتترجم الأولى إرادة المشاركة ، بينما تتعلق الثانية بتحويل الدولة الوحدوية إلى دولة فيدرالية .

ويمكن لإسبانيا وإيطاليا وكذلك المملكة المتحدة أن تسلك هذا الطريق ، حتى لو كانت الفرضية المشكلة لهجر الصيغة الوحدوية المستبعدة نظرياً اليوم من قبل حكام هذه الدول .

وقد صنعت بلجيكا هذا الخيار ، ولكن فى سياق مقلق لديمومتها ، ويسمح وصف الصيغة البلجيكية بتأكيد متشابه مع الإنجازات الأمريكية والكندية ، وتدوم الاختلافات العميقة فيما وراء قبول النموذج الفيدرالى ، بل ومن المناسب مسبقاً تحليل الفيدرالية على الصعيد القانونى .

١ - التحليل القانونى للفيدرالية:

تشكل الفيدرالية صيغة تنظيم معقد تسعى للتوفيق بين التعددية والوحدة ضمن مفهوم احترام الواحد للآخر ، كرمز شعار الولايات المتحدة "التعددية فى الوحدة"

"EPLURIBUS UNUM" ويشير تحقيقها مجادلات قانونية محتومة ويتطلب عملها طرائق نوعية معقدة .

فكيف استطاع القانون أن يضبط الدولة الفيدرالية التي تفترض بها الديناميكية توفيقا بين الدول التي تخلت عن جوهر حريتها لصالح تنازل عام ، مؤسسة بذلك دولة واحدة تحافظ على صفات الدول ؟ .

بالنسبة لـ "كالهون" "CALHOUN" - أحد زعماء فيرجينيا الجنوبية أثناء حرب الانفصال - يكون هذا مستحيلاً قطعياً . وغير مرتبكة بالتفاصيل الدقيقة ، توصف كفرضية بين "فرضيات الإلغاء" حيث تنكر وجود ولايات فيدرالية وفقاً لحجج بسيطة . وحيث تركز الفيدرالية على اتفاق مبرم بين الجماعات العليا ، ولا يمكن أن توقع هذه المعاهدة إلا من قبل الولايات التي لا يمكن أن تتخلى عن سيادتها منطقياً ، فإنه يمكنها أن تبطل هذه المعاهدة في أية لحظة .

وبهذا الوضع ، يمكن حالتين أن تتطابقا بشكل واضح ، فإما تستمر الولايات الأعضاء بالوجود وعلى الأكثر تبتكر اتحاداً ، وإما تتخلى عن سيادتها بواسطة معاهدة انتحار حقيقي وتؤسس حينها دولة وحدودية .

وأن يكون هذا التفكير القانوني ملائماً كذلك ، فإنه يصطدم بالحقيقة ، وتؤكد الأفعال العنيدة على وجود الولايات الفيدرالية ، ويدخل التساؤل الخاص بولادة الدولة الفيدرالية ضمن تعقيدها الذي يتزامن مع البحث عن أصول الدولة : الدولة المادية أم الدولة الحق ؟ . إن رصد تكوين الدولة الفيدرالية يسمح بتبيان مستويين للتقدير : بداية تكون الدولة الفيدرالية "حقيقة اجتماعية" ناجمة عن سيورة تاريخية تتمسك بالتحام عدة قوى اجتماعية تسعى للتعايش معا على نفس الإقليم .

ويتغلب تلاحمها على أيلولة السلطة إلى واحدة من هذه القوى أو لا يمكن لأحدها أن تفرض نفسها على الأخرى . وقد تطلب نيل الاستقلال في الولايات المتحدة اتحاد وتحالف المستعمرات الثلاث ، ودفعة واحدة فرضت الديناميكية الجماعية نفسها .

وكان العكس في بلجيكا ، حيث كان الخوف من الانحلال سيفضى إلى إثبات هوية جماعتين والاعتراف بهما "الغلاماند" و "الوالوان" في ميثاق فيدرالى .

– أما فى الواقع الثانى ، فتكون الدولة " حقيقة قانونية " تتعلق بالتشكيل الأصلى الذى يتكوّن بالتحوّل الأساسى ، حيث يتحوّل الاتفاق الاستهلاكى إلى معيار آخر وحتمى وتصبح المعاهدة التأسيسية دستورا ، ويفسر اتفاق الدولة الشريكة المحرصة بصورة أوتوماتيكية مباشرتها وتنفيذها ، ويتحوّل العقد إلى قانون .

ويحدث هذا ، وكأن الدولة المتحدة فيدراليا المتنازلة عن سيادتها تصبح شخصيات قانونية ذات حق عام ، يمكن أن ينطبق عليها التقادم المصاغ فى المادة 1134 من القانون المدنى الفرنسى والتي تقول "إن الاتفاقات المصاغة بشكل متكافئ تأخذ صفة القوانين بالنسبة لأولئك الذين أبرموها" .

ويشكل هذا التحديد الذاتى للدول المتحدة فيدراليا المسألة المركزية والسر المولد للفيدرالية ، ويقترّب من تحديد السيادة التى تبدو جميع الدول مدانة من خلالها .

وهكذا تشكلت الدولة الفيدرالية التى تقدم وجهاً معقداً مازجا السمات الوحدوية الأكيدة مع السمات الأخرى ذات الطبيعة المركبة . وعلى معظم الصُّعد لا يمكن لأى شىء أن يميزها عن الدولة الوحدوية ، حيث تفرض تراتبية النظم واللوائح رؤية أحادية ، ويبقى احتكار سك العملات والنقد مركزياً ، ويتعلق الدفاع والشؤون الخارجية بالصلاحيّة المطلقة للدولة الفيدرالية .

وأفسحت الجنسية المجال لممارسات متنافرة يمكن أن تصل الى حد ازدواج الجنسية . وبهذا ، اشترط تعديل الدستور الأمريكى الرابع عشر المقر عام 1876 "أن كل شخص مولود أو متجنس فى الولايات المتحدة وخاضع لتشريعاتها يكون مواطناً من مواطنى الولايات المتحدة التى يقيم بها" .

وتكون على صعيد آخر ولاية مركبة تمتاز بالتنوع وتحافظ كلياً على وحدتها ، وتنصوى وظيفتها ضمن مراعاة مبدأين أساسيين ، هما : مبدأ الاستقلال الذاتى ، ومبدأ المشاركة .

ويسمح الاستقلال الذاتى للجماعات الداخلية والولايات الفيدرالية بأن تنتظم حسب القيم التى تمتاز بها وأن تشكل دستوراً يوفق فى النظم واللوائح المؤسساتية المتعلقة بالتنظيم وبوظائف سلطات الولاية المعنية .

لكن هذه الحرية يمكن أن تجد نفسها مؤطرة كما فى الولايات المتحدة ، حيث تشترط المادة الرابعة من الدستور الفيدرالى فى قسمها الرابع "أن الولايات المتحدة ستضمن لكل ولاية فى هذا الاتحاد الصيغة الجمهورية للحكومة". ويحقق توزيع الصلاحيات هوية دائرة حكم ذاتى وفق الطرائق النوعية لكل ولاية فيدرالية .

وإذا استُوحيت جميعها من نفس المبادئ ، فإن إخراجها يتلاءم مع ثقافتها النوعية بشكل ضرورى ، فعلى سبيل المثال : "اختارت الولايات المتحدة الصيغة المبدئية التى تريد نفسها ملائمة لازدهار الولايات الفيدرالية". وترقم المادة الأولى من دستورها فى قسمها الثامن ثمانى عشرة صلاحية مخولة للكونغرس الفيدرالى .

بينما يتكهن التعديل العاشر المقر منذ عام 1791 بـ «أن السلطات التى لم تكن مفوضة فى الولايات المتحدة من قبل الدستور أو تلك التى لم تكن مرفوضة من قبله فى الولايات ستكون مصانة من قبل الشعب أو من قبل الولايات» .

وإن صيغة كهذه تريد نفسها أن تكون ملائمة بشكل يقينى غير قابل للجدل فى الولايات المتحدة فيدرالياً ، وإن الاختصاصات المحفوظة للولاية الفيدرالية يجب أن تكون حسب اقتراحات "ماديسون" "MADISON" "محددة وبعده قليل" .

وهكذا تابع "هاملتون" "HAMILTON" «السلطات المفوضة فى الولايات المتحدة ذات العدد القليل والمحددة جيداً ، وهى التى تبقى لدى حكومة الولايات المتعددة وغير المحدودة» .

وكذلك تم استيحاء الفيدرالية الألمانية من نفس الإرادة ، بحيث يشترط القانون الأساسى المقر فى 23 آيار 1949 لجمهورية ألمانيا الاتحادية فى مادته الثلاثين أن "ممارسة السلطات المتعلقة بالدولة وإنجاز مهامها تتعلق بالمقاطعات "اللاندير" "LANDER" إلا إذا لم يتصرف بها القانون الأساسى الحالى بوجه آخر ، أو لم يقبل بتسوية أخرى" .

وإذا فضل الأمريكيون والألمان ، دفعة واحدة ، التعددية المحيطة ، فقد أثرت سويسرا نظاماً معقداً أكثر . وبالتالي تبقى "الكانتونات" ذات امتيازات ، بحيث تكون فى عبارة المادة الثالثة من الدستور السويسرى "الهليفى" "ذات سيادة فى تحديد الحقوق التى لم تكن موكلة للسلطة المركزية ، ولكن سويسرا تمنح أهمية نوعية للتشريع المنافس" .

وعلى العموم ، فإن مبدأ الاستطراد يصون الاستقلال الذاتى المهنى للدول الفيدرالية ، ماعدا الاستثناء الكندى الفريد الذى يقر صلاحية الحق العام للسلطة الفيدرالية ، ولا تتدخل المقاطعات إلا فى إطار صلاحية الاختصاص ، وتكون الحدود تطويرية بشكل ضرورى بين ذلك الذى يرتبط بالسلطة المركزية وبين تلك التى يرخص للجماعات الداخلية العمل بها .

وتحوّل الدولة تنازلات التنظيم بعناية تحديد المضمون وسعة الصلاحيات المتبادلة بين الدولة والولايات ، وتكون هذه عموماً السلطات الدستورية والقضائية التى توكل هذه المهمة إليها .

وكضمانة لاحترام الميثاق الفيدرالى ، تُكوّن هذه المحاكم آليات جوهريّة للتمسك بتوازن ديناميكى يتطابق مع الفكر الذى ينشط التعددية المقرّة والمنظمة بشكل دستورى ومهنى . وهكذا تأطر الاستقلال الذاتى وأنجز بمبدأ المشاركة ، والذى أشرك الدولة الفيدرالية فى مأسسة وعمل التنازلات الفيدرالية ، وتدخلت الدول وفق طرائق متنوعة فى تشكيل البرلمان الفيدرالى .

واختارت معظم الدول امتياز المساواة فى تمثيلية كل عضو ، ففى الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك كل ولاية فيدرالية عضوين "سيناتورين" فى الانتخابات مهما كانت الكثافة السكانية والثقل الاقتصادى لكل ولاية .

وتم اتباع نفس الطريقة فى سويسرا حيث يشتمل مجلس الولايات على عضوين "لكل كانتون" أو عضو واحد لنصف "الكانتون" .

وعلى العكس ، آثرت ألمانيا تمثيلاً متبادلاً حسب الكثافة السكانية لكل مقاطعة "LANDER" ، وإذا عين الجميع ثلاثة أعضاء فى البوندسرات "BUNDES RAT" فإن أولئك الذين يشملون أكثر من مليونى نسمة يكون لديهم الحق فى أربعة ممثلين . وإذا تجاوز العدد ستة ملايين فيكون عدد المفوضين خمسة ، وإذا كان العدد ما فوق السبعة ملايين تمتلك المقاطعة سبعة مقاعد فى "البوندسرات" .

وهنا يتغلب المنطق الاقتصادى على المنطق القانونى ، ويكون مبدأ المساواة أكثر احتراماً بصورة جوهريّة صحيحة لكل عضو .

وتثبت الدول الفيدرالية هذا التمثيل داخل المجلس الأعلى بفضل وجود برلمان ذى مجلسين تشريعيين . وتشدد معظم البرلمانات ذات المجلسين التشريعيين على دور المجلس الأدنى على حساب ذلك الذى يمثل المظهر المركب للدولة الفيدرالية .

وقد قلصت هذه "الثنائية التمثيلية"^(١) ناتج الفيدرالية ، وعلى هذا الصعيد شكلت الولايات المتحدة استثناء بحيث يمتلك مجلس الشيوخ اختصاصات أكثر امتداداً من مجلس الممثلين والنواب .

وبكونها مشاركة فى سيرورة الدولة الاتحادية ، دونت الدولة الفيدرالية أعمالها فى إطار ميثاق فيدرالى ساهمت من خلاله فى حماية التعديلات الدستورية التى تتطلب على الدوام أكثرىات مؤهلة مطابقة لأصوات انتخابات الدول الفيدرالية .

وينضوى تطور الفيدرالية فى احترام مزدوج لمبادئ الاستقلال الذاتى والمشاركة ، وقد حدد تنفيذها تطورين أساسيين فى الديناميكية الفيدرالية ، كتعزيز السلطة المركزية ، وتحديد الآليات الداخلية فى إطار خطوات القرارية .

وكان التوفيق بين احترام التعددية وثبات الوحدة تطويراً بطبيعته ، ويتأكد اليوم امتداد ثقل يقود إلى تضخم مركزى مفرط على حساب الاستقلال الذاتى للمحيط والجوار ، حيث تكون السلطات المركزية مخولة بالوظائف التى تؤكد عليها الدول الفيدرالية مبدئياً ، وغالباً ما تكون متأمرة بالمشاركة مع هذه الأخيرة المدركة لضياغ فعاليتها فى المواجهة ، كتحديات العولمة على سبيل المثال . بل إن الانزلاق المهنى لم يستخدم فى عملية المواجهة ، وكانت هذه السمة المميزة للتطور المعاصر للفيدرالية .

فى عام 1995 ساهمت محكمة "كارلسروهى" "KARLSRUHE" الدستورية فى تشكيل هذا التطور بواسطة "درس عظيم للفيدرالية" منبهة دولة ألمانيا الاتحادية إلى أنها تمتلك الحقوق - بل وأيضاً الواجبات - فيما يخص المقاطعات الألمانية "LANDER" وحكمت حسب التوجيهات الأوربية "تلفزيون بلا حدود" أن الحكومة الفيدرالية كانت تبدو مدافعة تافهاً عن مندوبيها ، مفضلة إغضاء مجحفاً بمصالحهم ، ودخلت بالتزامات كل اتحاد بالدفاع عن دوله الأعضاء .

(١) الثنائية التمثيلية "BECAMERATISME" مذهب سياسى يقضى بوجود مجلسين تشريعيين لتمثيل الشعب "المترجم"

وقد طور عمل الدول الفيدرالية الداخلى طريقة المفاوضات بالسعى الدائم للتسوية بين الأعضاء . وهذا هو "مبدأ التوافق والانسجام" الذى يُحدّد ما وصفه "موريس كروازا" "MAURICE - CROISAT" "بالفيدرالية التعاونية" المتسمة بالتوجه نحو توحيد الحق والناجمة عن المركّزة التى تُثبتُ نفسها ، والسعى التنظيمى للتوافقات التى تعزز الترابط بين السلطة المركزية والدولة الفيدرالية .

٢- الفيدرالية فى أزمة :

يتساءل موريس كروازا "MAURICE - CROISAT" : هل يجب الكلام عن "هلاك الفيدرالية" اليوم ؟

إن هذا التساؤل يفرض نفسه على مرأى من تطور الدول الفيدرالية فى سياق القرن العشرين ، ولا يتعلق هذا السؤال بتطبيق الفيدرالية فى البلدان المستوحاة من الماركسية ، والتى لم تكتسب إلا مصلحةً ومنفعةً شكلية وتقديرية ، وهى السلطة الحقيقية الممتزجة بتراتبية الحزب الشيوعى ، بل يتعلق هذا التساؤل بحالة البلدان المستوحاة من الديمقراطية التعددية التى عاشت فيدرالياتها ، وبهذه الحالة يبدو اعوجاجان متناقضان ظاهرياً ، أغشيا بها - بما لا يقبل الجدل - الصورة المتاحة مع التوازن الأصلى النوعى الناجم عن مباشرة مبادئها المؤسسين : الاستقلال الذاتى والمشاركة .

وبكونه فارضاً نفسه تدريجياً - ولكن بصورة واقعية - أزال مبدأ المشاركة النسيج الحيوى عن الاستقلال الذاتى للدولة الفيدرالية ، وفرض تعزيز السلطة المركزية على السلطات المحلية بواسطة التأطير المثار من مبادراتها .

وكان مبدأ الاستطراد الذى يُديرُ فى أغلب الحالات طريقة عمل الدول الفيدرالية معكوساً وبصورة بدئية ، وكان يُخَوّلُ الأعضاء صلاحية المبدأ فى عدة مجالات ويحصر السلطات المركزية فى حيزٍ مهمٍّ بالتأكيد ، ولكنه مُفسر بصورة محدودة .

وقد برر السعى المسبق لفاعلية مفضلة تدخلاً ينمى الحكومات الفيدرالية على حساب حرية عمل الدول الفيدرالية .

ويؤكد مارك جيدارا "MARC GJIDARA" أن "اتحاد الدول سيُخلى المكان ليبروقراطية مركزية" . وتقترَب الطريقة العلمانية للدول الفيدرالية بشكل محسوس من تلك التى كانت للدولة الوحودية .

إنّ التلف المؤسف لمبدأ الاستقلال الذاتى ساهم بدون شك فى اشتداد وحدة الهويات الخلية، وأصبح التعاون الضرورى للتوفيق بين العقلیات المختلفة أكثر صعوبة بشكل كبير . وتنقسم الوحدة إلى موزاييك من المصالح المتباعدة والمتناقضة . وتكون هذه الظاهرة مُدركة بشكل خاص فى الولايات المتحدة وكندا ، وتقدم كثافة فردية ملتهبة ومُحرقة فى الحالة الغربية الشاذة لبلجيكا .

وساهم هذان التطوران فى خلخلة التوازن الهش الذى تقدر به الفيدرالية، وأقام مبدأ المشاركة استراتيجية وحدودية ، وتاه الاستقلال الذاتى فى انبثاق وانبعثات القوميات .

وفى عام 1863 تنبأ "برودون" "PROUDHON" بأن القرن العشرين سيفتح عصر الاتحادات وستبدأ الإنسانية بتطهير ألف عام .

وقد أثار الاتهام العميق لمبدأ الاستقلال الذاتى - الذى هو أساس مفهوم "برودون" فى الفيدرالية - الخشية من ألا يكون التطهير منقذاً إلا إذا تشكلت نظريات جديدة بين المتطلبات المتناقضة للوحدة والتنوع والاختلاف .

واستطاع الاتحاد الأوروبى اجتياز هذا الاختبر التجريبي للفيدرالية المعاد ابتكارها . بل ويجب أيضاً أن يتغلب اخیال على الأفكار التكنوقراطية وتشنجات البلاد - الأعضاء . واستطاع تطور التضامانات الإقليمية الانتقالية أن يعدل - وبشكل عميق - البنية التى ستهمّش الدول - الأمم لصالح هذه التضامانات .

وأنشأت معاهدة روما القائمة عام 1957 جماعة اقتصادية أوروبية تحولت إلى اتحاد أوروبى منذ معاهدة "ماستريخت" "MAASTRICHT" الديناميكية القائمة على إرادات الدول .

فهل يستطيع تعميق البعد الأوروبى أن يكتفى بها ؟

المثال الأمريكى :

ولايات متحدة فى دولة غير موحدة :

- باختيارها الصيغة الفيدرالية ، حرصت الولايات المتحدة أن تمنح الفرصة فى دستورها لمبدأ الاستقلال والمشاركة ، حيث تنتظم كل ولاية فى الاتحاد حسبما تريد ، أى

أنها تحترم الشكل الجمهورى لحكومتها ، وتضع كل واحدة منها "تشريعاتها" و "حاكمها" فى المكان المناسب وتلجأ محاكمها إلى تفضيل المبدأ الانتخابى .

وقد أقر التعديل العاشر لها صلاحية مبدأ مفسر بشكل متناقض من قبل محكمة عليا . وفى عام 1819 قدم رئيسها فى الدستور تفسيراً محدداً ، مجدداً تأكيد السيادة العليا للسلطة المركزية .

ثم منعت نظرية السيادة المزدوجة ؛ فقد كانت كل واحدة من الولايات المتحدة فيدراليا والولاية الفيدرالية تمارس صلاحيتها على إقليمها ، قبل العودة به عام 1941 إلى الاعتراف بالتفوق للسلطة المركزية .

وفى عام 1976 ، وبواسطة قرار خاص بتنظيم التجارة بين الولايات ، أعيد التأكيد على سيادة الولايات فى هذا المجال قبل فرض قراءة جديدة للتعديل العاشر الملزم للسلطة المركزية ، وحددت هذه الترددات حالتى إثبات ، حيث بينت أهمية التشريع الدستورى انحول بتقدير التوازن بين درجة الاستقلال الذاتى للولايات الفيدرالية والسيادة العليا للنظام الفيدرالى .

كما ترجمت أيضاً ، هشاشة هذا التوازن المجابهة للتعديلات المتلاحقة للسلطة المركزية منذ أزمة 1929 .

بيد أنه على صعيد المبادئ ، فقد تشكل الميثاق الفيدرالى فى النص الدستورى الذى لا يمكن للتعديل أن يصنع نفسه دون موافقة أكثرية مؤهلة للولايات الفيدرالية ، وقد منحتها المادة الخامسة من الدستور الأمريكى حق المبادرة بشأن المراجعة الدستورية . ويتشكل هذا التعديل إذا وافق عليه ثلثا مجالس تشريعات الولايات .

ولا يمكن لأى تعديل أن يكون مقراً فى إطالة هذا الإجراء على الرغم من عدة محاولات أكيدة .

ودائماً ، ما يكون الكونغرس هو المبادر بالمراجعات التى تفضى إلى ثلثى أعضاء المجلسين قبل إيضاح فكرته مراعاة لاقتراح التعديل .

وبما أن المجلس الأعلى يمثل جميع الولايات ، وفى هذه الأثناء يعنى هذا أن أية مبادرة تكون غير ممكنة دون أكثرية مؤهلة للولايات ، وتكشف أن حق مبادرة الولايات غير ناجح ولكنها - بشكل غير مباشر - تحتفظ بحق النقض "VETO" مع الأخذ بحسبان

كل اقتراح . وإذا كان الأمر كذلك ، فإن الولايات لا تكون فى أساسات المراجعات المقررة أبداً . وبالمقابل ، تكون وحدها فقط التى توافق أولاً على التعديلات المقترحة .

وتجتمع الهيئات التشريعية للولايات والاتفاقات بصدد هذا الفعل فى كل ولاية ، ويجب أن توافق ثلاثة أرباعها على التعديل المأمول . وتمت المصادقة على جميع التعديلات ما عدا التعديل الحادى والعشرين من قبل الهيئات التشريعية للولايات الفيدرالية . ويجب أن تظهر 38 ولاية من 50 ولاية - هى تعداد ولايات الاتحاد - موافقتها من أجل تكون المراجعة الدستورية معتمدة .

ويصون هذا المتطلب الميثاق الفيدرالى دون منع ملاءمته ، وتكون هذه أصالة الخيار الفيدرالى بالنسبة للمنهج الكونفيدرالى الذى يتطلب موافقة وإجماع الولايات الخمسين بمخاطرة منع كل تطور .

ويعبر احترام مبدأ المشاركة عن نفسه جوهرياً بواسطة التمثيل المتكافئ لكل ولاية فى المجلس الأعلى الذى يكون مجلس الشيوخ (SENAT) فى هذا البرلمان ذى المجلسين التشريعيين بسبب وجود "سيناتورين" .

وفى حالة الولايات المتحدة يحتل مجلس الشيوخ المكان المتميز عن مجلس النواب ، وبالتأكيد يمتلك المجلسان سلطة تشريعية وسلطة ميزانية بالنسبة للجوهر المتجانس . ولكن مجلس الشيوخ يمتلك أوراقاً نوعية رابحة ، حيث تتأتى هذه الفائدة من مدة انتخاب الشيوخ والتى تكون "ست سنوات متجددة بواسطة الثلث عن كل سنتين" .

بينما لا يدوم مجلس النواب إلا مدة سنتين ، وفى هذه الحالة يستطيع الشيوخ أن يرسخوا عملهم بسهولة خلال هذه المدة ، بينما يجب على النواب أن يكرسوا بشكل مسبق طاقاتهم لحملة انتخابية . وينجم مجلس النواب ثانياً عن طبيعة سلطاته النوعية ويمكن له أن يقرر اتهام رئيس الولايات المتحدة (برلمانياً) ^(١) ، ويوافق بصورة محتملة على عزله وإقالته عقب هذا الإجراء الذى يتخذ فيه مجلس النواب دور المدعى والمتهم .

وفضلاً عن ذلك يجب أن يوافق على الترشيحات المقررة من قبل الرئيس التنفيذى

(١) الاتهام البرلمانى (INPEACHMENT) إجراء يتم بموجبه اتهام الرئيس الأمريكى أو مجموعة أشخاص بالتقصير أو الخيانة أمام البرلمان أو الكونجرس .

والمتعلقة بالوظائف الإدارية ذات المناصب العليا، والتي يختار بها قضاة المحكمة العليا الوزراء والرئيس . ومن جهة أخرى يصل إلى رفض مثل هذه الترشيحات ، وأخيراً يحتفظ بسلطة التصديق على المعاهدات .

وإذا قلص تطوير عدد الصلاحيات (EXECUTIVES - AGREEMENT) تدخله إلى دور اعلامى بسيط ، فإن الحادثة المزعجة للرئيس ويلسون (WILSON) عام 1920 الذى لم يسمح للولايات المتحدة بأن تكون من الأعضاء المؤسسين لعصبة الأمم "التي كانت ترغب الأمم فى ابتكارها" تكشف حقيقة هذه السلطة على المصادقة فيما يخص النصوص الأكثر أهمية .

وهكذا ساهم مجلس الشيوخ الممثل للولايات المتحدة فى تأكيد مشاركة هذه الولايات فى تحديد السياسات الفيدرالية .

وفى عام 1978 تساءل سياسى أمريكى عن تطور الفيدرالية فى بلاده ، ولم يتردد فى الكلام عن تحول "الولايات المتحدة" إلى "دولة متحدة" . وانطلاقاً من عدة أعراض يحدد تقدير موقفه المركزة التى استفاد تطورها من السلطة الفيدرالية على حساب التعددية الفيدرالية . وفى الحقيقة ، فإنه منذ الثلاثينات لم يتوقف نمو السلطة المركزية عن التضخم .

وقد شوش تطوير الاتفاقات (البيحكوماتية) (بين الحكومات) توزيع الصلاحيات . وقد ولد تعدد الإجراءات المنطوية على حشد متنام للمعونات الفيدرالية من كل نوع خدمة البرامج التى لا تهتم إلا بوحدة أو عدة ولايات ، رقابات جديدة على رؤوس الأموال .

كما ساهم وضوح المعايير الفيدرالية الذى يجب أن تحتزمه الولايات التى ترغب بمساعدة واشنطن فى توحيد القانون . وقلصت علاقات التبعية بشكل محسوس هامش الاستقلال الذاتى للأعضاء، وشجعت العملية تكامل واندماج السياسات المتعلقة بالدولة مع السياسات المحلية انطلاقاً من معايير قومية محددة بواسطة الفيدرالية فقط .

وكان التعديل السادس عشر المصادق عليه عام 1913 يشتمل على جينة عناصر تلك المركزة، والذى يقضى بأن "الكونجرس له سلطة إقامة وجباية الضرائب على عوائد بعض المصادر التى يجريها دون التفريق بين الولايات المتعددة ودون مراعاة سكان كل ولاية . وخول السلطة الفيدرالية فى احتكار جباية الضرائب على العوائد .

ويكون الاحتفاظ بالسيطرة على هذا المصدر - الاستئثار الوحيد - بساطة القرار
المعتبر والمقدر. ومن دون شك يجب التدقيق بهذه السيورة الحتمية نحو دولة وحدوية
بواسطة رصد تداخلات النخبة السياسية المحلية والفيدرالية، وإثبات حالة المشاركات
المتعددة بين الولايات الفيدرالية والسلطة المركزية .

ولكنه ، ومن أجل أن تكون فعالة وناجحة ، فإن كل صفة تعاقدية للعلاقات بين
الولايات والدولة تفترض علاقة قوة متوازنة نسبياً بين المتعاقدين . ولن يعرف الثقل المتبادل
بين بعضها البعض مصداقية هذا التوازن .

وبهذه الحالة يبدو أن الولايات المتحدة تتطور نحو "دولة موحدة" فارضة رؤية مركزية
على تنوع محدد بصواب، ولكنه بالانشقاق مع تطور كهذا، تكون الولايات المتحدة في
طريقها إلى دولة غير موحدة ؟.

وقد قاد تباين الدلالات المقلقة (إدوار - إن - لوتواك) (EDWARD. N. LUTTWAK) إلى تشخيص المرض قطعياً "متى ستصبح الولايات المتحدة بلداً من
العالم الثالث"؟ ويؤكد بجوابه أنها ستصبح كذلك بحلول عام 2020 .

وإذا أراد هذا التشخيص أن يكون محرضاً ، فإنه سيرتكز على إثبات حالة حتمية بأن
الولايات المتحدة كانت بلاد الهجرات وعمرها المهاجرون بالسعي والبحث عن الحرية ،
لذلك أخفقت في إعطاء العالم مثال الاندماج المتكامل تحت تسمية (الامتزاج
الاجتماعي) (MELILING - POT) وتحول الحلم الأمريكي بالتمثل المتعدد
الأعراق إلى كابوس ، وأصبحت الأرض الأمريكية موزاييكاً مقلقاً من الجماعات العرقية
التي تمارس النفى والإبعاد .

فاليوم تمثل الجماعة السوداء 12 % من عدد السكان، وما يقارب ثلاثين مليوناً من
أصل أمريكي، لاتيني (LATINOS) أو من الناطقين بالإسبانية، وستجاوزون هذا الرقم
بكثير عام 2000 .

وتسمح اللوحة التالية بقياس اتساع المشكلة .

توزيع الشعب الأمريكي

أصول السكان	عام ١٩٩٦	عام ٢٠٥٠
البيض غير الناطقين بالإسبانية	٧٣,١ %	٥٢,٨ %
السود	١٢ %	١٣,٦ %
الناطقون بالإسبانية	١٠,٧ %	٢٥ %
آسيويون	٣,٥ %	٨,٢ %
آخرون	٠,٤ %	٠,٧ %

وفي حوالى عام 2050 سيصبح ربع الشعب الأمريكى من الناطقين بالإسبانية . وكما كان سابقاً ، تفرض الاسبانية الآن نفسها كلغة مهيمنة وسائدة فى الولايات الجنوبية . وإذا كانت نسبة مواليد السود والاسبان اليوم أقلية لكنها ستندفع خلال بضعة عقود أمام الأنغلو - ساكسون البروتستانت الذين أصبحوا منذ ولادة الولايات المتحدة ممتزجين بتاريخها ويمثلون اليوم 73% من الشعب الأمريكى ، وفى العام 2050 لن يشكلوا سوى (52.8%) من أصل السكان . وفى هذه الحالة يكون تمثيل الجماعات واضحاً للعيان .

ففى العام 1990 كان يعيش (31.9%) من السود تحت مستوى خط الفقر، وكان (10.7%) من البيض يعانون من شروط حياة بائسة . وفى العام 1991 بلغت النسبة (11.6%) من السود مقابل (6%) من البيض ولم يطور النمو المستعاد إلا عدم المساواة البنىوى اختوم بين الجماعات العرقية المختلفة .

وكان يجب على سياسة العمل الإيجابى (AFFIRMATIVE-ACTION) التى فرضت (كوتا) (QUOTA) «امتيازاً للأقليات العرقية وخاصة فى المنشآت التعليمية» أن تساهم فى امتصاص التمييزات العرقية والعنصرية .

(*) المصدر: صحيفة اللوموند/26 ايلول/1997.

واليوم، قررت كاليفورنيا أن تنتهم هذه السياسة، مقدرة أن العرق يجب ألا يشكل هدفاً لأي تمييز عنصري إيجابي أو سلبي، ومن الجدير بالذكر أن كاليفورنيا تستبق دائماً جميع التطورات التي تعمم فيما بعد على جميع الولايات الأمريكية.

إذاً، فالعودة إلى الحتميات الطبيعية تجازف بتعزيز وتشجيع الظلم وعدم المساواة بصورة مريبة على حساب الاندماج العرقي الذي يتفسخ ويضمحل.

كما انحط التعليم الذي يمكن أن يكون أداة جبارة للتكامل الاجتماعي، فحسب إحصاء مُنفذ عام 1990 تبين أن 7.7٪ من الأمريكيين من عمر 16 - 19 عاماً لم يرتادوا المؤسسات التعليمية، وتحولوا إلى هامشيين وأحسوا بخطأ العيش على الطريقة الأمريكية.

وقد نمى شعور الأقليات بتهميشها الاجتماعي متطلبات ادعاءاتها، وتكشف ذلك من خلال الحملة الرئاسية الأخيرة حيث طالبت جماعات (اللاتينوس) (LATINOS) بموقعها في الحلبة السياسية، وفي اللحظة التي شعر بها السود والإسبان بقوة تبايناتهم واختلافاتهم في (أمريكا تعتقد نفسها) دولة متعددة الثقافات، عرفوا أن المجتمع المدني يتمزق في مواجهات قانونية تشوه العلاقات الاجتماعية بحرفيات القانون المتخاصمة والمتنازعة.

ويمكن لجميع هذه العوامل أن تصنع أخشية من تشظ المجتمع الأمريكي إلى قبائل وعشائر ادعائية متنافسة.

إن وحدة الدولة المشكّلة للفيدرالية التي يجب أن تحافظ على التنوع، لن تعيش بعد اهتراء نسيج اجتماعي هش.

ولأنها مشوهة قانونياً بسبب المركزة الثابتة والراسخة، ستشكل الفيدرالية فشلاً اجتماعياً ذريعاً في هذه الفرضية.

هل تكون المسألة (الكيبكية) الطريق نحو تفتت الفيدرالية الكندية؟

في فندق بمدينة مونتريال، وفي 24 تموز 1967، أنهى الجنرال شارل ديغول خطابه المرتجل بصرخة راعدة (تحيا الكيبك حرة)، فهيجت هذه الصيحة الحماس المعد للجمهور وأثارت السخط العميق لدى الحكومة الفيدرالية بحيرة تفسيرات الأفكار الديغولية.

إن كلمة (حرام) (TABOU) كانت مدوية على الامتداد العالمى ووجدت حرية الكيبك نفسها ساخنة فى وطيسها .

فقبل قرن من الزمان ، تشكل الاتحاد الذى تبنى القرار الفيدرالى بسرعة فائقة ، وبهذا القرار وحدت الكيبك مصيرها مع تسع مقاطعات أغلبيتها ناطقة بالإنكليزية بشكل كامل ، ولكى تؤكد اختلافها انطلقت الكيبك - التى يتشكل (84.5 %) من سكانها من الناطقين بالفرنسية - لتعيش تجربة الفيدرالية المركزية بصورة مؤلمة .

وفى خضمّ تفاقم المزايدات ، انطلقت الجماعتان للتجاوز متحرزتين من بعضهما بغاية قصوى دون السعى لتطوير ديناميكية متبادلة ومتكاملة . ولم يتحول التواجد المؤسساتى أبداً إلى تعايش مهنى نقى وصاف .

ففى السادس والعشرين من آب عام 1977 أقر البرلمان الكيبكى الميثاق الفرنسى الذى يفترض (فرنسة) الإدارة وإصدار الأحكام . وكجزيرة "فرانكوفونية" ناطقة بالفرنسية فى خضمّ محيط "أنغلوфонى" ناطق بالإنكليزية كانت الكيبك تمثل رمز المقاومة .

ولأنها قدرت نفسها ضحية "لإمبريالية أنغلو - ساكسونية" ناجمة عن تنكيدات مُهينة، حرّضت الكيبك اختلافها وحوّلت نضالها من أجل الاعتراف بها إلى صراع من أجل السيادة .

وبعد أن امتنع (59.5 %) عن التصويت فى العشرين من أيار عام 1980 ، اعترف المشروع الفيدرالى لها "بسيادة الانضمام" واتسع استقلالها الذاتى واكتمل برابطة اقتصادية مع كندا .

وسعى الكيبكيون إلى مناقشة مراجعة الميثاق الفيدرالى مطالبين بالاعتراف بهم "كمجتمع مميز" ، وحصلوا فى آن واحد على سلطة تحافظ على سياسة الهجرة النوعية . وانسحبت الكيبك من البرامج الفيدرالية للنفقات المقتسمة واستفادت من ثلاثة قضية من أصل تسعة فى المحكمة العليا وامتلكت حق النقض الدستورى .

وأصبح هذا الاتفاق لاغياً ، بعد أن تم إبرامه فى 30 نيسان 1987 لعدم المصادقة عليه فى المهلة المحددة من قبل المقاطعات العشرة . وتراجعت "الأرض الجديدة" نفسها عن اتفاقها المبدئى ، وأقر هذا الاتفاق السمة المميزة للكيبك المحددة بلغتها وثقافتها وقانونها

المدنى المستوحى من "النابليونية". وكونه مُطابقاً للخصوصية الكيبكية منحها هذا الاتفاق الفرصة وأحاطها بمظاهر قانونية وثقافية .

وبنفس الوقت اعترف هذا الاتفاق بالحق اللازم للشعوب الهندو - أمريكية فى الاستقلال الذاتى الحكومى .

وهكذا وجدت الخصوصية الكيبكية نفسها ماثلة ، ورفضها ٥٤% من الكنديين أثناء اقتراع 26 تشرين أول 1992 واعترض عليها (55%) من الكيبكيين .

وبالنتيجة كانت المحاولة الأخيرة ، وليس الأقل شأنًا باقتراع ثائتين تشرين أول 1995 الذى دعا الكيبكيين إلى قبول أو رفض سيادة كيبكية مكتملة من جديد بشراكة اقتصادية وسياسية مع كندا .

فكاد الانتصار القصير لـ "اللا" "الرفض" وهونسبة (50.60 %) أن يززعزع الاتحاد الكندى فارضاً التراجع على سلطة أوتاوا

فما الذى جرى فى فرضية الاقتراع الثالث بعد فشل 1992 والهزيمة القصيرة لعام 1995 ؟ لقد طوّرت مسألة السيادة بشكل محتوم سريان العدوى الانفصالية التى تفاقمت على أنقاض الامبراطورية السوفيتية، وكان يمكنها أن تمتلك قيمة المثال الشهير . ومن أجل ذاك الذى كان مُمكنًا فى الحالة المُمثّلة للانفصال السلمى لتشيكوسلوفاكيا، ألا يكون مُمكنًا فى القارة الأمريكية ؟

بالتأكيد هذا ممكن كما أكد (دون دوكلو) (DENIS -DUCLOS) بأن الفكرة الكندية ستكون مهتزة برحيل وانفصال الكيبك . بل ويضيف أيضاً أنه فى عشية اقتراع 1995 "من الآن فصاعداً ، لن تكون هذه الصدمة إلا واحدة من الهزات الأرضية الكثيرة التى شظّتها منذ أكثر من عقد" .

وفى 14 آيار 1990 لم يتردد وزير العدل والشؤون الحكوماتية الكنديان للكيبك فى بتأكيد "أنه من الشعب الكندى - الفرنسى ومن الشعب الكندى - الانكليزى اللذين أسسّا الاتحاد الكندى ، انبثقت الأمة الكيبكية" .

فهل نستطيع على الدوام منع أية أمة من أن تتسم بشكل دولة ؟

هذا ما كان واضحاً وجلياً عندما حاولته الحكومة الكندية عن طريق العرض على المحكمة العليا في 26 أيلول 1996 ، بُغية معرفة ما إذا كانت الحكومة الكيبيكية تمتلك الحق الدستوري لإعلان انفصال المقاطعة من طرف واحد ، مع معرفتها أنّ حق الانفصال لم يكن مُعترفاً به دستورياً .

وكان هذا أيضاً من أجل أن تبقى الحكومة الكندية نفسها من أية محاولة اقتراع جديدة ، التي اعتقد رئيس الوزراء الكندي إجرائها في 26 أيار 1997 والذي رفض أن يعترف بحق اقتراع الأغلبية الكيبيكية لصالح سيادتها .

وليس فقط من هذه الغايات والمقاصد تبدو الأمور مقلقة ديمقراطياً ، بل تركت التفكير أنّ انذار 1995 لم يبدل شيئاً من الموقف الفيدرالي . ويجب ألا يتشابه الحكام الفيدراليون الذين يصرون على فرض فيدرالية غير مقبولة مع المهاجرين الملكيين الفرنسيين الذين لم يتعلموا شيئاً ولم ينسوا شيئاً .

وبالنسبة للمُنادين بسيادة الكيبك لا تكمنُ الصعوبةُ بشكل رئيسي في التشنج "الأنغلوفوني" بل في ادراك الأقليات العرقية الأخرى التي تشعرُ نفسها بأنها مستبعدة من النقاش ، وخاصة الهنود الذين يعيشون في الكيبك ، ولا يُمكن لهذه الأقليات أن تقبل سوى "سيطرة أنغلوفونية" "تعقب" سيطرة فرانكوفونية" وتفتح كل واحدة قليلاً على أن تؤخذ خصوصياتها بالحسبان .

وبدون شك لم يكن الأمريكيون متعارضين مع سيادة الكيبك ويمكنهم أن يحصلوا منها على الفائدة بشكل سرى . ويحدد (خوسيه - ويهرلنغ) (JOSE - WOEHRLING) أستاذ القانون الدستوري في مونتريال "أن انشطار كندا سيؤدي إلى ذوبان وانصهار المقاطعات الكندية الباقية بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك باتحادها معها" .

وفيما وراء خصوصيات الفيدرالية الكندية التي كانت موضوع خلاف يظهر من جديد عدم كفاءة وأهلية أية فيدرالية في الاضطلاع بشكل دائم بنظرية متوازنة بين الحق والتنوع واثبات وحدة الدولة .

- هل ستكون الفيدرالية البلاجيكية رهان الفرصة الأخيرة؟

في عام 1912 انذر السياسي الاشتراكي (جول ديستريه) (JULES

DESTREE) ملك البلجيكيين قائلاً "سيدى . لا يوجد بلجيكيون وإنما تحكمون شعبين"، ومن جهةٍ أخرى لم يخطر على بال أحد الكلام عن "ملك بلجيكا" بل إنها صيغة "المفرد - الجمع" التى يُنادى بها ملك البلجيكيين .

وهذه هى المشكلة الحياتية لبلجيكا المنقسمة بين جماعتين متنافستين .

إن بلجيكا دولة وحدوية منظمة وفق المبادئ المحددة فى دستور 7 شباط 1831 . واختارت فى 5 أيار 1993 أن تمنح الفرصة لدستور جديد يحولها إلى دولة فيدرالية ، ويتوجه هذا الرهان لتحاشي تفكك دولة ممزقة تحقق هوية فيدرالية داخلية أصيلة . ولا يتعلق الأمر ، كما فى الفيدرالية الخارجية ، بديناميكية مدفوعة ومُصانة من الجماعات الموجودة سابقاً والتي أرادت التوحد من أجل البقاء والديمومة ، بل يتعلق الأمر هنا بفيدرالية (الحيطة والحذر) التى تنوى بواسطتها دولة موجودة مُسبقاً أن تثبت نوعها كى لا تموت . وفى بلجيكا يتوجه الرهان الفيدرالى لتأمين بقاء وديمومة الدولة .

إن هذا الرهان المخاطر به لهذه الخطوة الإرادية والجريئة لتحاشي الأسوأ ، هو التنوع الذى يكون فى خدمة الوحدة . ولكن الأسوأ هو انشطار الوحدة ، فهل يمكن تجنبه بواسطة هذين الحاجزين الدستوريين الجديدين ؟ .

بما أنها مكونة من ثلاث جماعات ذات كثافة سكانية متباينة جداً ، حيث يبلغ تعداد جماعة (الفلاماند) (5,7) مليون نسمة والجماعة الفرانكوفونية الناطقة بالفرنسية (4,2) مليون نسمة والجماعة الجيرمانوفونية الناطقة بالألمانية 60000 ألف نسمة ، عرفت بلجيكا منذ الأزل أزمة هوية جسيمة قادت معظم المراقبين إلى طرح السؤال التالى بشكل واضح وجلى :

(هل بلجيكا موجودة ؟)

إن هويتها الاجتماعية تتطابق مع موزاييك متناقض أكثر مما هو منسجم "التلاحم الضبابى" ، حيث تتجابه الجماعتان العريقتان اللغويتان الأساسيتان بها بلا هوادة ، إذ يدعم الفلاماند الممارسون للمذهب الكاثوليكي - تحت اسم التضامن - تأمين إعاشة فرد من جماعة (والون) يقطن فى مجال الفرانكوفونية . ويسعى إحلال الفيدرالية العسيرة والمعقدة إلى نزع فتيل المزايدات المتبادلة التى تدفع جماعة الفلاماند للمطالبة باستقلال

ذاتى واسع جداً، وتندفع جماعة (الون) إلى التقرب من فرنسا، وهكذا تتأثر الصيغة المعتدلة بفساد نوعها وانحلالها .

وترى الجماعات الثلاث نفسها أنها تتمتع بصلاحيات مطلقة بالنسبة للتعليم والثقافة والسياسة الاجتماعية فى إطار دولة متعددة التشريع . وبآن واحد، ابتكرت ثلاثة أقاليم (فلاماند) (الون) (بروكسيل) اضطلعت باختصاصات واسعة إلى حد تنظيم إقليمها أكثر من المصلحة العامة والمحيط والجوار .

ولكن هذه الهندسة المعمارية المعقدة والمتنوعة ، أثارت بعض القلق ، حيث لا تتطابق الحدود بين الأقاليم والجماعات .

فلم يحل مصير "بروكسل" التى يتكلم 8% من سكانها الفرنسية ، وتطالب بها جماعة "الفلاماند" ، وترغب مقاطعة "فورون" "FOURONS" ذات الأغلبية الفرانكوفونية أن تبرح "لامبورغ" "LIMBOURG" كى ترتبط بمقاطعة "لييج" (LIEGE) ، وتندم الأقلية الناطقة بالألمانية "الجيرمانوفونية" على الدولة الوحشية .

وفى هذه الحالة ، تطرح المسألة نفسها لمعرفة ما إذا كان اتحاد بلجيكا سيؤدى بشكل دائم إلى تهدئة العواطف والأهواء، أم العكس: إلى تحريضها وإثارتها .

ويستمر "الفلاماند" فى الكفاح من أجل الحصول على الاستقلال الواسع الذى يروونه متشكلاً بصورة جيدة ، فى إطار كونفدرالى ، بينما تناضل "حركة" "الون" من أجل العودة إلى فرنسا، وتشدد على اندماجها مع الشعب الفرنسى المتأخم والجاور لها، كما يشهد على ذلك البيان الذى وزعته هذه الحركة فى الثلاثين من نوفمبر عام 1991، وحتى لو كانت صفتها التمثيلية متنازعا بها ، فإن هذه المطالبة لم تشر أدنى شك فى ذلك .

ويمكن أن نقرأ فى هذا البيان :

"نفس الأصل ، نفس اللغة ، نفس الشعور ، جميع هذه السمات الجوهرية لأمة واحدة تظهر أننا فرع من الشعب الفرنسى ، فرع فصل عن الجذع بسبب أحداث التاريخ" .
وأعلن المنادون بإعادة الارتباط بفرنسا أن إرادتهم ستصبح من جديد تحت إدارة فرنسية كما كانت سابقا فى ظل الامبراطورية الأولى ، ويمكن أن يكون هذا أمراً أكيداً .

لكن، أن يحتذى رجل سياسة فرنسي هذه الخطوة ويوافق عليها ، فإن هذا يبدو مدهشاً، وهذا ما فعله "جان بيير شوفينمان" (- JEAN - PIERRE CHEVENEMENT) فى 11 تموز 1996 عندما قال "إذا أراد" الفلاماند" أن يتخلوا عن بلجيكا ، وإذا رغب بذلك الـ "والون" قليلاً ، فإن هذا سيكون واجب فرنسا الواضح والجلي بقبول انضمام "الوالون" لها .

وتبعاً لهذه المعطيات ، يمكننا أن نتساءل : هل مازال لبلجيكا مستقبل أم لا ؟ وينقسم رجال السياسة البلجيكيون ، ففى حين يقول "جان غول" (JEAN-GOL) الوزير الليبرالى السابق «إن القانون الذى ينظم الفيدرالية فى بلاده هو الذى أدخل الفيروس الانفصالى فى مؤسساتها» ، يرى به «جيرارد دوبرى» (- GERARD DEPRAZ) رئيس الحزب الاجتماعى المسيحى الفرانكوفونى "نصراً للفيدراليين" ، وتعلن الوزيرة "لوريت - أونكيلنكس" (LAURETTE. ONKELINX) رئيسة الجماعة الفرنسية فى بلجيكا "رفض تدمير السلطة الفيدرالية وتخريبها" .

وسيكون الخيار واضحاً ، فبعد مرحلة ترويض لا يمكن تحاشيها ، ستسمح الفيدرالية - كيفما كان - بحياة مشتركة ، أو ستتضخم الصدامات ويصبح الطلاق والانفصال محتومين .

فهل يمكننا تصور جماعتين يمكنهما الاستمرارية فى العيش سوياً ، فى ظل نظام فصل الخيرات والمنافع ؟ .

إذا ما تغلبت عليه الوحدة ، فستكون بلجيكا قد عرفت كيف تُغلب العقل على العاطفة ، وإذا أفضى التعارض والاختلاف إلى التفكك والانحلال ستكون نهاية الدولة التى كانت تعتقد أن الفيدرالية حماية لوجودها .

وفى الإجراء الذى غالباً ما تفضل فيه الدول العواطف والأهواء على الحسابات الحقيقية ، لا تستطيع أن تكون سوى وجود قلق على فاعلية الصيغة المقدمة فى بلجيكا ، التى يجب أن تكون الرهان على الفرصة الأخيرة .

إن الفيدرالية تتجه نحو الأسوأ ، وكونها متحيزة ومنقسمة بواسطة ديناميكيات متناقضة ، فإنها لن تتوصل إلى تأمين التوازن الذى صنع نجاحاتها .

وتوضح ألمانيا الاتحادية توترات الفيدرالية التي هدمت نفسها تحت الفعل المقترن بالاتجاه نحو مركزية معززة ونحو إرادات مستقلة ذاتياً .

فمن جهة كانت الفيدرالية مقدمة "كمانع وحاجز للتطور والتحديث" ، ومن جهة أخرى كانت المقاطعات الألمانية تدافع بضراوة عن استقلالها الذاتى .

وقد وجه مناصرو المركزية النقد إلى ثقافة الإجماع والموافقة ، ورغبوا أن تكون سلطات المجلس الأعلى مُحددة بشكل جذرى وحاسم ، حتى لو تم التوصل إلى "إلغائه" تماماً بضرورة إقرار قوانين وطنية من قبل "البوندسرات" (BUNDESRAT) إنه مبدأ المشاركة الذى يشكل إحدى ركائز الفيدرالية ، التى تجد نفسها اليوم فى حالة اتهام .

إن مثل هذه المطالبة تكون خطيرة أكثر فى حالة ألمانيا التى يتألف فيها "البوندسرات" من ممثلين لحكومات المقاطعات (LANDER) . وبآن واحد تظهر هذه المقاطعات علناً "إرادة تدخل متنامية فى شؤون البلاد" .

مثال "بافاريا" (BAVIERE) غير المترددة والعازمة على قيادة وإدارة سياستها الخارجية ، وعلى الاعتراف بها بصفة "الدولة داخل الدولة" .

إنه مبدأ الاستقلال الذاتى ، الركيزة الثانية للفيدرالية التى تجد نفسها فاسدة بسبب هذه الغارات على أقاليم الصلاحية الفيدرالية .

وكونها مصابة بمرض هويتها ، لا يمكن للفيدرالية أن تصمد أمام هذه الهجمات ، أو على الأقل أمام مغالاة الإدعاءات المتناقضة التى لم تتوصل إلى تبرير وجودها ، اذا لم يكن هناك ما هو أفضل .

الخاتمة

إن حال الدولة - الأمة سيئ جداً "إن الدولة تنازع وتلفظ أنفاسها الأخيرة تحت أنظارنا".

هكذا ، يفسر غسان سلامة (GHASSAN - SALAME) مبنياً أن التقهقر الإرادى للدولة فى المجتمعات الغنية ، يطابق انحطاط الدولة فى مجتمعات الجنوب .
"التقهقروالانحطاط" : هاتان العبارتان اللتان أعلنتنا نعى آمال الدولة .

"العالم ينتهى والمعالم تختفى" هكذا يحدد "نوبيل بورجى" (N.BURGI) موحداً مختلف المؤلفات التى تثير فيما بينها مفاهيم بليغة عن انكسار الدولة - الأمة "كعالم لامركزى" و "دولة تائهة وضالة".

فهل ستكون العلة التى ستشير إلى نهاية المغامرة المتعددة القرون والأجيال للدولة ؟
ربما لا ، ففى المعيار الذى حدده مؤلفو الفكر "الجيواستراتيجى" فى المقياس الذى عنوانته صحيفة اللوموند "بالأمكنة والأنظمة" يقول المؤلفون :

"بدون انقطاع النقاشات ، بل بدون إنهاؤها وبدون خيار حقيقى ، ستبدو الدولة عبيدة ومتابرة أكثر منها مهجورة ومهملة" .

وستفرض ثلاث حقائق نفسها على مرأى من التطور الهش المشوش لعالم يسعى لابتكار طرائق عيش و حياة من جديد .

فإن عدم ملاءمة الدولة يثبت نفسه ، وحتى اللحظة لم يُفص أى تفكير إلى إعادة

تركيزها الآلى المتوقع ، ولم تتضح أية حقيقة استبدالية مع الحد الأدنى للترابط والتماسك والفاعلية المعززة الظاهرة .

و لم يترك التشخيص المرضى مكاناً لأدنى شك ، بأن التوعك كان عميقاً بالنسبة للدولة ، التى لم تعرف ما تكون أو ما يجب أن تكون ، ولم تعرف ماذا تصنع أو ماذا يجب أن تصنع ، إنه فصام الشخصية الذى مرت به كى تصبح انطوائية علي نفسها . وتشير هذه الأعراض المرضية إلى المجازفة الخطيرة للانفصال الثنائى بين "الدولة" و "الأمة" .

إن خط الوصل الذى صنع قوته وحقق هويتها بصورة نوعية سوف يتلاشى بشكل مؤلم جداً ، وسوف ينفجر نظام الدولة محرراً الطاقات المسيطرة عليها بشكل سيء ، والتى ستؤدى إلي نتائج متوالدة وهذا ما .

وبتركها نفسها لغرائزها وأهوائها ، ستنشط الأمة النزعات القومية الخطيرة التى سيؤدى حشدها إلى نتائج غير متوقعة . وحول هذا المعنى يتراكم الكثير من الدالات المقلقة .

فقد أدت الانتخابات البلدية البوسنية الجارية فى 13 و 14 أكتوبر 1997 والاقتراع الرئاسى و الشرعى المنظم فى 21 أيلول 1997 فى جمهورية الصرب ، إلى المواجهة المقلقة للتيارات العرقية المتجهة نحو نزعات قومية مفرطة غير دقيقة وغير منتظمة .

وبانفتاح الجميع على الرأسمالية ، تحجرت الصين بتراصية أيديولوجية مغذية لأعصاب وطنية مُنعشة من جديد .

وأغرقت إعادة إحياء الهويات العرقية أفريقيا فى رعب نزعة قومية وعشائرية وقبلية من جديد ، وحولت هذه الاندفاعات للحمى القومية الدول المعنية إلى رهائن بين يدي مطالبها وادعاءاتها المتباينة .

وكونها مصابة بمرض تضخم طموحاتها المميتة دعمت الأمم وشجعت المزايدات التى غالباً ما كانت تثار من أجل حكامها .

وأدى الوهن القومى إلى اختلالات أخرى مُحققاً بناءً القومية المتعلقة بالدولة والمقطعة من بُناها التحتية الاجتماعية .

وهكذا كان التناذر الأوربي ، الذى أشاد وأسس تحت اسم الاتحاد الأوربي "برج بابل" "التكنوقراطى" الذى كانت هشاشة أركانه وأساساته مدركة بخيبة الشعوب الملتزمة بالطريق التى خيّت آمالها .

وكونها باقية فى الحالة الافتراضية ، ترددت الدولة الأوربية المحتملة حول مصيرها الذى لا تكمن فيه أية عاطفة قومية .

وبواسطة التعسفات و التجاوزات المفرطة والعيوب و النواقص ، خلخلت الأمم توازن الدول فى السيادة المتلاشية .

ولم تبدُ المعايير التى كانت تسمح بشكل تقليدى بتحقيق هوية الدولة ، ملائمة بشكل كبير .

وإضافة لهذه المعايير ، بحث (جوزيف سترايه) (JOSEPH STRAYER) على استمرارية مكانية نسبية غير مطلقة بالنسبة للجماعة الانسانية .

لكن الحيز لم يعد يقبل الحدود ، فالعالم قرية صغيرة تتقاطع بها بشكل مستمر شبكات مجبوكة ومعقدة ، وأخلى الإقليم المكان لهذه الشبكة ، وأخلت البنى الداخلية أيضاً المكان لكثافة المواصلات المترابطة بشكل جيد .

إن هذا التطور الفعال الذى لا يمكن علاجه ، يشير إلى "نهاية الأقاليم" الذى وصفه "بيرتران - بادى" (BERTRAND - BADIE) آخذاً طرائق تنظيم النقل الجوى كمثال شهير حيث يقول : "إن المنظمة الدولية للطيران المدنى "O.A.C.I" التى تضم 146 دولة ستكون من الآن فصاعداً متفوقة بواسطة الجمعية الدولية للنقل الجوى "i.A.T.A" التى توحد 175 شركة جوية ، وبهذا لن تعيق الحدود الإقليمية "المافيا" بكل أنواعها والإرهاب بكل طبائعه من تنفيذ أعمالهما ، وستفرض حرب الحركة نفسها مرة أخرى على حرب اخنادق» .

ولن يعود هناك "خط ماجينو" (MAGINOT) الذى يمكنه أن يعترض مدرعات الحرب الاقتصادية والمجتمع الاستهلاكي .

وبكونها غير مستقرة بشكل أساسى ، لن تعرف الدولة الأمة توليفة قطعها الموسيقية وسوف تدمن على موسيقى مرتجلة محسوسة بشكل متناقض ، وسوف تنهش وظيفة نظامها بحيث لا يمكنها أن تسيطر أكثر على النظام الاقتصادى الذى يتفلى جوهره ويهرب .

وستبقى وظيفة أدائها فعالة ، ولكن على الهامش ، بما أنها ستبعب المنطق التجارى الذى يمكن أن تتماسك بوجوده .

وسوف تنقسم وظيفة " تكيفها " بارتجال لأجل قصير .

ويمكن أن تُختبر كى تنذر نفسها للوهم العابر ، وكى تنكمش على نفسها موقظة بذلك الأنانيات المقدسة .

لكن هذه " الفوواقعية " الاستراتيجية ستصطدم بسرعة بمبدأ الواقعية ، وكذلك ستبدل طريقته العملية بشكل عميق .

وستصنع الطريقة الأحادية الجانب لدولة القوة زمنها ، وسوف يفضح تكاثر السيروتات المعقدة للمفاوضات - والذى يسعى لتحقيق هوية قبول متبخر - عجز الدولة وضعفها ، وسوف يقاتل فقدان النفوذ الذى يعانى منه " السياسى " من هذا العجز الملائم لجميع هذه التحقيرات . وبكونها متجابهة مع الاستراتيجيات العالمية ، ستكون أمراً متنازعا به من الداخل ، وإن الأمثلة الشهيرة السابقة المكرسة - المختلفة للدولة ، يمكن أن تُفضى إلى سيناريو كارثة مطلع وخبير بواسطة اختصام وحدة الدولة .

وربما ستكون ، ايكوسيا ، وبلاد الغول والفلاندر ووالون وبلاد الباسك وكاتالونيا والكيك وبادانيا وبافاريا ، ستكون هذه كلها دولا فى الغد القريب .

إن هذه الفرضية لا يمكن أن تمنع سريان العدوى الانفصالية من ادخار فرنسا وعدد غير قليل من الدول . وبدون شك ، سيساهم هذا التطور فى اشباع الادعاءات والمطالبات القومية التى كانت فى ظروف معينة متعددة القرون والأجيال .

ولكن ، كيف ستكون الفاعلية المميزة لهؤلاء القادمين الجدد ضمن الجماعة

الدولية؟... إنهم سيكونون كسلفهم ، خاضعين لإرغامات مقلصة بشكل كبير حرية عملهم إلا إذا أجاز تصور ببيان التضامات المتعددة القوميات الجديدة تخفيف السرعة وتحويل حركة فاعليتها المناسبة .

وإذا كانت الدولة - الأمة مثلما تقدم نفسها اليوم بمظهرها التاريخي ، فإنها ستكون "صغيرة جداً بالنسبة للأشياء الكبيرة ، وستكون كبيرة بالنسبة للأشياء الصغيرة" ، وإن إعادة اكتشاف بُعد جديد للمحيط و الجوار بواسطة تحويل الأقاليم لدول ، يمكن أن يسمح بتجديد فيدرالية مؤسساتية .

لقد سمح البناء العسير والشاق للدولة - الأمة باستقرار المجتمعات السياسية بالتوق والاعتراف .

وشجعت الخطوة القاسية والصعبة نحو دولة الحق الحماية والدفاع عن الحقوق الفردية .

وبالتأكيد لم يكن التطور منتظماً ووفيراً ، بل كانت غزيرة جداً تلك الأنظمة السياسية التي داست الحريات بأقدامها، وسحقت بشكل دموي ذبذبات التعبير النقدي تحت اسم المفهوم الشامل ، وكى لا يُقال عنها شمولية وتوتاليتارية رفعت ثمن تضخم الدولة الذي استفادت منه النرجسية المفرطة لحكامها .

إن هذه الدول "الكاريكاتورية" تطابق وتمائل ثلاث خدع ، ويمكن أن تتصف الأولي "بالدولة المزيفة" ، فبالمعنى الأصلي للكلمة حسب معجم "بوتي - روبير" (- PETIT ROBERT) "المزيف هو الشيء الذي نستبدله بشيء مصطنع" .

وتنصوى تحت هذا التصنيف غالبية دول أفريقيا السوداء ، التي استفادت من التكرار بهيئة الدولة لتمويه حقائقها مستوحية من ثقافات غريبة لسماتها الأوربية .

ثم تأتى ثانياً "الدول الفخرية" التي استوحيت العقيدة « الليبرالية » فاحتلت مكاناً فخرياً دون أى دور عملي فعال ، فكان النموذج الأنكلوساكسوني قريباً من هذا التصنيف ، وأخيراً تأتى "الدول المولفة" وهي التي انتحلت نموذج الدولة دون الإيمان به .

وينضوى تحتها العديد من دول أمريكا اللاتينية .

إن هذا التقليد المتذرع يُحدد حقيقة أكيدة وي طرح تساؤلين مهمين ، فقد ولدت الدولة - الأمة فى أوربا ، ولم يكن تصديرها مُقنعاً ، واتسعت هويتها كى تمحى وتلاشى حتى فى أوربا نفسها .

وتتعلق التساؤلات بطريقة تنظيم الجماعات . فإذا سلمنا كشيء مُكتسب بأن الانسان حيوان اجتماعى فغالباً ما تفرض رده الوراثة - بوحشيتها وغرائزها الهدامة - نفسها على ألفتة الاجتماعية .

فهل يبلغ الانسان مرحلة الكمال ؟

وهل ستتوصل الدولة القائمة كأسوأ الأنظمة - باستثناء جميع الأنظمة الأخرى - يوماً إلى إعادة اتهام التمييز بين الحكام والمحكومين الذين سيشكلون قوام الدولة ؟ ..

إن هذا التساؤل الحياتى يطرح المشكلة العسيرة الحل للسلطة التى يبدو فسادها الطبيعى مُتَعَذِراً لجمه ولا يمكنُ كبج جماحه .

المراجع

اسم المؤلف	اسم الكتاب	دار النشر والعام
- مارك آبيليه :	- ABELES-MARC	التربولوجيا للدولة A-Colin 1990
- بيرتراند بادى :	- BADIE-BERTRAND	علم اجتماع الدولة Grasset 1979
- بيرتراند بادى :	- BADIE-BERTRAND	الدولة المستوردة وغربانية النظام السياسى Fayard : 1992
- بيرتراند بادى :	- BADIE-BERTRAND	نهاية الأقاليم Fayard : 1995
- جان بيشليه	- BAECHLER JEAN	السلطة النقية والطاهرة Calmann-Levy 1978
- بنجامين باربيه	- BARBER. BENJAMIN	الجهاد ضد مالك ورود Desclee de Brouwer 1996
- كريجل ديلاندين باربيه	- BARRET-KRIEDEL-BLANDINE	الدولة والعبيد Calmann - Levy 1986
- جان فرانسوا بايار :	- Ayard-jean-Francois	الدولة فى افريقيا Fayard 1989
- دانييل بيل	- Bell - Daniel	تناقضات الرأسمالية P. U . F. 1979
- كريستان بيدغارى	Bide GARAY - Christian	الدولة الدائرية Economica 1994
- بير بورديو	Bourdieu - pierre	نبيل الدولة Minuit 1989
- بير بورديو ايف	Bourdill - Pierre - Yves	من هى الدولة ؟ Ellipses 1996
- برود فيليب	BRAUD - Philippe	علم الاجتماع السياسى - الطبعة الثالثة L. G. D. J. 1993
- برود فيليب	BRAUD - Philippe	الدولة Seuil 19997
- جورج بورديو	Burdeau Georges	بحث فى العلوم السياسية - المجلد الثانى L. G. D. J. 1979

Seuil 1993	الدولة	Burdeau Georges	- جورج بورديو
Kime 1994	انكسارات الدولة - الأمة	Burgi Noelle	- نوبيل بورجي
Seuil 1989	تاريخ فرنسا - الدولة و السلطات	Burguiere - Andre	- اندريه بورغويير
latte's 1983	السلطة العادلة ، محاولة على طريق الديمقراطية	Cannacy - Yves	- ايف كاناسي
Montchrestien 1992	دولة الحق	Chevalier - Jacques	- جاك شوفالييه
Minuit 1982	المجتمع ضد الدولة	Clastres - Pierre	- بيير كلاستريه
Minuit 1992	خيبة أمل الدولة من هيجل إلى ماكس دير	Colliot-Thelene-Catherine	- كاترين ثيلين كولير
Montchrestien 1995	الفيدالية في الديمقراطيات المعاصرة	Croizat Maurice	- موريس كروازا
Fayard 1979	الدولة الحديثة ، الدولة المتواضعة	Croisier michel	- ميشيل كروازيه
Fayard 1987	الدولة المتحضرة	Debbasch - Charles	- شارل ديباش
صحيفة الومند ١٩٩٣	"الأمكنة والأنظمة"	Durand - Marie France	- ماري فرانس دوران
		Levy-Jace	وجاك ليفي
		Retaille Denis	ودونس روتيل :
Arle'a 1996	الانسان العالمي	Engelhad - Phillippe	فيليب انجيلهارد
Fayard - 1987	الأمة	Fougey rollas - Pierre	بيير فوجيرولاس
Seuil-1985	الاستقلال الذاتي للسلطة	Galbraith - John - Kenneth	جون كينيث غالبريث

Tiroud - Vrin - 1977	ليفثانان Hobbes Thomas	توماس هوبس
P . U . F. 1988	السلطة السياسية : اللغات Lapierre - Jean - William	جان وليام لابيرير
Economica - 1991	الكوكب المبلقن Laulan yves Marie	ايف ماري لولان
Doloz 1993	المراحل الكبرى للفكر السياسي Lavrot F Dimitri georges	ديميتري جورج لافروف
Minuit 1978	السمع بالسلطة Legendre - pierre	بيير لو جاندور
Que Sais - Je 1988	الفرضية الرأسمالية Le mieux - Pierre	بيير لوميو
démondé 1993	إلى أين تمضي الدولة Le noir Rene	رونيه لونوار
Grasset 1977	الوحشية ذات الوجه الانساني Levy - Bernard - henri	برنار هنري ليفي
Odile - Jacob 1995	الحلم الأمريكي في خطر Lutwak - edward - N	إدوار إن لوتواك
Fayard 1988	الآلة ، لصناعة الآلهة Moscovici Serge	سيرج موسكوفيس
Fayard 1989	الدولة خارج القانون Pontaut Jean Marie	جان ماري بونتو
P . U . L. 1996	كلمات الأمة Remi Giraud - Sylvianne	سيلفيان ريمي - جيرو
Seuil 1979	آسيا الوسطى الجديدة أو صناعة الأمم Roy Olivier	أوليفيه روي
Payot 1984	ولادة الفلسفة الهغلية للدولة Taminiaux - Jacques	جان تامينيو
Fayard 1996	نداءات الامبراطورية Salame - Ghassan	غسان سلامة
Payot 1979	أصول العصور الوسطى للدولة الحديثة Strayer - joseph	جوزيف سترايه
La Decouverte 1996	إعادة تركيب الدولة في أوروبا Wright Vincent	فانسان رايت
Montchrestien 1993	الإدارات المقارنة Ziller - Jacques	جاك زيليه

المحتويات

٥	- المقدمة
	الفصل الأول
١٣	- البحث عن الأصول
١٤	أولاً : تساؤلات الملحة
١٥	١ - المفهوم التطويرى للسلطة
٢١	٢ - ولادة الدولة : أو دولة الحق والقانون
٢٦	ثانياً : المخاض العسير
٢٧	١ - الانشقاق والتجذير
٣١	٢ - تكوّن النموذج الأصلي : المثال الفرنسى
	الفصل الثانى
٣٩	- البطاقة البيانية للدولة
٤١	أولاً: مكونات الدولة :
٤١	١ - العناصر المشكلة للدولة - الحكام والأمة
٥٦	٢ - الاسنادات الإضافية المتممة : القوّة والمشروعية
٦٢	ثانياً : سمات الدولة
٦٢	١ - الشخصية القانونية
٦٤	٢ - مسألة السيادة
٦٧	ثالثاً : الدولة .. حقيقة غامضة
٧٥	١ - الدولة نظام قانونى
٧٧	٢ - الدولة نظام رمزى
	الفصل الثالث
٨١	- دور الهندسة المتغيرة

٨٢	 أولاً : وظائف الدولة
٨٤	 ١ - وظيفة النظام : حقيقة حياتية
٨٨	 ٢ - وظائف ذات أبعاد مختلفة : الأداء والتكيف
٩٨	 ثانياً - الدور المتنازع به
٩٩	 ١ - الدولة - الأمة المخلخلية
١٠٣	 ٢ - هل يمكن رد الاعتبار للدولة الأمة

الفصل الرابع

١٠٩	 - البنية المتنوعة
١١٣	 أولاً : الدولة الوحدوية : حقائق مركبة ومتعددة
١١٤	 ١ - الدولة الوحدوية : صيغة مختلطة
١١٦	 ٢ - الطرائق المتبدلة
١٢٦	 ثانياً : الدولة المركبة : بنية دقيقة
١٢٨	 ١ - التحليل القانوني للفيدرالية
١٣٤	 ٢ - الفيدرالية في أزمة .
١٤٩	 - الخاتمة
١٥٥	 - المراجع



عربية للطباعة والنشر

7 & 10 شارع السلام أرض اللواء المهندسين

تليفون : 3251043 - 3256098

الدولة... مغامرة غير أكيدة

... وانقسمت تشيكوسلوفاكيا سلمياً إلى دولتين ذاتى سيادة ، وانطلقت يوغسلافيا بانفجارات مريعة تحت الإشراف الجاحد والجرئ للجماعة الدولية التى تظاهرت لزمن طويل بضمير متيقظ بواسطة تدفق المساعدات الإنسانية ، فتمزقت شعوب وتنظمت إبادات جماعية عنصرية وطائفية ، ولمرة جديدة تنشر التصفية العرقية خساستها وانحطاطها فى أوروبا .

وأدمى تفاقم المنافسات القبلية التى نُسيت منذ زمن طويل القارة الأفريقية من جديد ، وانبثقت الصراعات العرقية ثانية فى آسيا ، تحت وقاحة وصفاقة «الخمير الحُمُر» ، وفرض تحدى المخدرات نفسه على السلطات المتذبذبة والمشبوهة على عدة دول فى أمريكا اللاتينية ، وأضنيت السلطة الفلسطينية وشقيت كى تتحول إلى دولة .

ولم تكن أية قارة بمنأى عن هذه الأحداث التى كانت النقطة المشتركة لتحويل الدولة لهدف أو العمل منها رهان .

وقد عانى تعميم « الدولة - الأمة » تحت الشكل المقولب من انقضاضات رهيبه وهدامة . وبدأت الدول - الأمم ضيقة بنظر المنطق التجارى الذى فرض نظرة كوكبية وأحداث عدم تموضع تحت اسم العولة والترجمة الميركانتيلية الجشعة لعالمية فاسدة . وفى آن واحد بدت هذه الدول الأمم كبيرة جداً للاستجابة بفعالية لحاجات التماهى والتطابق وللتعطش بالاعتراف الذى يتطلب كل مواطن بصورة مشروعة ، ولم تبدُ هذه الدول ملائمة للحلول فى « كل مكان » بالنسبة للبوتقات الموحدة للثقافات المتناقضة والمتغايرة الخواص أحياناً ، والمتنافرة بسبب المنافاة السلفية .

من المقدمة